استراتيجية وزارة الزراعة

للأعوام ٢٠١٥-٢٠١٩

وزارة الزراعة

تشرين الثاني ٢٠١٤

تمهيد

في اطار برنامج التنمية الزراعية والريفية ARDP الممول من الاتحاد الاوروبي والمنفذ من قبل وزارة الزراعة اللبنانية تم وضع استراتيجية الوزارة للأعوام ٢٠١٥-٢٠١٩ وفقا" للنهج التشاركي في التخطيط الاستراتيجي حيث شكلت عشر فرق عمل فنية في وزارة الزراعة للقيام بهذه المهمة تحت اشراف الخبراء المعنيين في برنامج التنمية الزراعية والريفية ARDP، وقد ضمت هذه الفرق اضافة الى موظفي الوزارة من ذوي الخبرة في مختلف المديريات التابعة للمديرية العامة للزراعة، ممثلين عن عدد من الوزارات والمؤسسات المعنية والجمعيات غير الحكومية وغيرهم من الشركاء المحليين من القطاعين العام والخاص.

تم اعداد استراتيجية وزارة الزراعة للأعوام ٢٠١٥-٢٠١٩ خلال ثلاثة مراحل. في المرحلة الاولى حددت التوجهات الاساسية للسياسة الزراعية اللبنانية، وفي المرحلة الثانية وضعت الخطة الاستراتيجية لوزارة الزراعة للسنوات الخمس المقبلة بحسب التوجهات الاساسية المتفق عليها. وفي المرحلة الثالثة تمت صياغة ومراجعة مشروع الاستراتيجية المقترح وعرضه على اللجنة التوجيهية المعنية بالمتابعة والاشراف على اعداد الاستراتيجية والتي ضمت كبار موظفي وزارة الزراعة والمؤسسات التابعة لها، وأخيراً اعتماده.

في المرحلتين الاولى والثانية تم تنظيم ورش عمل شارك فيها اعضاء الفرق الفنية حيث تمت مناقشة مختلف المواضيع بجدية ومسؤولية واحتراف من قبل المشاركين وبمستوى عال من الايجابية والتشاركية، كذلك الامر فيما خص المرحلة الثالثة وما بذله اعضاء اللجنة التوجيهية من جهود لتحديد اولويات القطاع للسنوات الخمس المقبلة استنادا" الى المعرفة المعمقة للقطاع الزراعي وقدراته وقيوده وفرصه وتحدياته.

ان رسالة ورؤية وزارة الزراعة والتوجهات الأساسية والأهداف القابلة للتحقيق والنتائج المتوقعة والأنشطة اعدت بالشكل المناسب، مما يعزز من أهمية ونوعية العمل الذي قامت به وزارة الزراعة مع بعض شركاء المعنيين. مما يسمح لنا بالتأكيد بأن استراتيجية وزارة الزراعة للأعوام ٢٠١٥-٢٠١٩ تعكس رغبة وزارة الزراعة بتطوير القطاع الزراعي، وهو التزام منها بتطوير قدراتها من أجل تعزيز إدارة القطاع الزراعي وتحقيق رسالتها ورؤيتها الخاصتين وتقديم الخدمات الزراعية العامة الجيدة للمزارعين والمواطنين اللبنانيين.

وزارة الزراعة

الفهرس

صفحة

ملخص ٧

الفصل الأول: القطاع الزراعي في لبنان **٩**

١. وضع القطاع الزراعي ١١
أ. الوضع الاقتصادي والمالي للقطاع ١١
١) أهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد اللبناني ١١
٢) أهمية الزراعة في الموازنة الوطنية ١٢
ب. البعد الاجتماعي ١٣
ج. البعد البيئي ١٤
١) الغابات ١٤
٢) المراعي ١٥
٣) المياه ١٥
٢. استراتيجية وزارة الزراعة للتنمية الزراعية ٢٠١٠-٢٠١٤ وأهم الإنجازات المحققة ١٥

الفصل الثاني: خطة العمل الاستراتيجية للأعوام ٢٠١٥-٢٠١٩ ..... **١٩**

١. مقدمة ١٩
٢. منهجية العمل ١٩
أ. المرحلة الأولى: تحديد التوجهات الاساسية للسياسة الزراعية اللبنانية ٢٠
ب. المرحلة الثانية: إعداد الخطة الاستراتيجية لوزارة الزراعة للأعوام ٢٠١٥-٢٠١٩ ..... ٢٠
٣. نقاط القوة ونقاط الضعف والفرص المتاحة والمعوقات ٢١
أ. سلامة وجودة الغذاء ٢٢
ب. الصحة النباتية والانتاج الزراعي ٢٣
ج. الصحة الحيوانية والانتاج الحيواني ٢٤
د. مياه الري والبنى التحتية الزراعية ٢٥
هـ. معاملات ما بعد الانتاج والتسويق ٢٥
و. الأسماك والصيد البحري ٢٦
ز. الغابات والمراعي والنباتات الطبية ٢٧
ح. العمل التعاوني والضمان من الكوارث الطبيعية ٢٨
ط. الارشاد والتعليم والبحث الزراعي ٢٨
ي. تعزيز قدرات وزارة الزراعة ٣٠

٤. خطة العمل الاستراتيجية للأعوام ٢٠١٥ – ٢٠١٩ ..... ٣١
أ. رسالة ورؤية وزارة الزراعة ٣١
ب. الأهداف للأعوام الخمسة المقبلة ٣١
ج. مسارات العمل والنتائج المتوقعة ٣٢
١) توفير غذاء سليم وذي جودة من الإنتاج المحلي والواردات ٣٢
٢) زيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية للمنتجات الزراعية اللبنانية ٣٣
٣) تعزيز الإدارة الرشيدة والاستثمار المستدام للموارد الطبيعية ٣٥
٤) تعزيز الارشاد والتعليم الزراعي ٣٦
٥) تعزيز البحث العلمي الزراعي والمختبرات ٣٧
٦) تنمية القطاع التعاوني والتعاضدي ٣٨
٧) تعزيز قدرات وزارة الزراعة ٣٨
٨) الاستجابة لتأثيرات تغيّر المناخ ٣٩
٥. التوجيه والتنسيق ٣٩
أ. الإشراف والمتابعة والادارة ٣٩
ب. الموازنة والتمويل لاستراتيجية وزارة الزراعة للأعوام ٢٠١٥–٢٠١٩ ..... ٤٠
٦. الفرضيات والمخاطر ٤١
٧. التواصل والأعلام ٤١

الملاحق ٣٩

ملخص

يعتبر القطاع الزراعي في لبنان قطاعا" استراتيجياً، وان لم يكن من أكبر القطاعات مساهمة في الإنتاج الوطني، فهو يشكل جزءا صغيراً ولكن مستقراً من الاقتصاد اللبناني، حيث قدّرت في العام ٢٠١١ مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٤ ٪ في حين لم يتعد الانفاق الحكومي على الزراعة نسبة ١%. كما سجل القطاع الزراعي في العام ٢٠١٣ تدفقا للعملة الاجنبية بقيمة ٧٣٠ مليون دولار أمريكي وبلغت نسبة الصادرات الزراعية ١٩% من اجمالي الصادرات اللبنانية مقابل ١٦% للواردات.

يلعب القطاع الزراعي، بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، دورا" بارزا" في إدارة الموارد الطبيعية وتحقيق التنمية المستدامة. وعليه، فان خيار تطوير هذا القطاع سيكون له آثاره المباشرة وغير المباشرة على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والحفاظ على التوازن البيئي، خاصة وإن ٦٪ من العمالة الوطنية هي عمالة زراعية (عام ٢٠٠٩) وقد تصل هذه النسبة في بعض المناطق الريفية الى ٢٥٪ حيث تساهم الزراعة بـ ٨٠٪ من الناتج المحلي. كما ان اي تطوير للقطاع الزراعي من شأنه ان يساهم في الحد من التمدد العمراني، واستنزاف الثروات والموارد الطبيعية في ظل ما نشهده من تغير في المناخ.

أبرز التحديات التي تواجه القطاع الزراعي

- تحديث الزراعة وزيادة انتاجيتها ورفع كفاءتها وتخصصيتها وضمان القدرة التنافسية لسلاسل الانتاج لاهم المحاصيل في ظل تفتت الحيازات وصغر حجمها وضعف البنية التحتية الزراعية والتسويقية؛
- تحديث معايير الصحة والصحة النباتية لتتماشى مع المعايير الدولية مما يسهّل انسيابها الى الأسواق الخارجية في ظلّ تجارة عالمية حرة؛
- ضمان توافر إمدادات غذائية سليمة كافية وتعزيز الأمن الغذائي في ظل تقلبات أسعار المواد الغذائية؛
- استقطاب الشباب للعمل والاستثمار في الزراعة وزيادة فرص العمل والدخل في المناطق الريفية والحد من الهجرة والنزوح الريفي ضمن تنمية ريفية متكاملة؛
- ضمان الإدارة المستدامة واستخدام الموارد الطبيعية (الأراضي والغابات والمياه والموارد الجينية والثروة السمكية...) في ظلّ تغير المناخ وتدهور الأراضي والرعي الجائر وأنماط الزراعة غير المناسبة واستخدام الجائر لموارد الغابات واستغلال مفرط للموارد السمكية الضعيفة.

استنادا" الى تقييم انجازات الاستراتيجية السابقة للنهوض بالقطاع الزراعي للأعوام ٢٠١٠-٢٠١٤ والدروس المستفادة منها، تم اعداد استراتيجية وزارة الزراعة للأعوام ٢٠١٥-٢٠١٩.

تم اعتماد النهج التشاركي في التخطيط من خلال فرق عمل فنية شكلت لهذا الهدف، شارك فيها عدد من موظفي الوزارة من ذوي الخبرة في المجالات المختلفة وممثلون عن عدد من الوزارات والمؤسسات المعنية والجمعيات غير الحكومية وغيرهم من المعنيين. كما تمّ اتباع الأسلوب التدرجي في اعداد الاستراتيجية حيث تمت ملاءمة النتائج الصادرة عن فرق العمل الفنية مع الأولويات التي حددتها اللجنة التوجيهية المعنية بالمتابعة والاشراف على اعداد الاستراتيجية والموافقة عليها والتي ضمت كبار موظفي وزارة الزراعة والمؤسسات التابعة لها.

حددت استراتيجية وزارة الزراعة للأعوام ٢٠١٥-٢٠١٩ رسالة الوزارة بـ:

"**تطوير اداء قطاع زراعي يساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والريفية المستدامة**"

ورؤية

"**تعتمد فيها وزارة زراعة على مبادئ الحوكمة الرشيدة لتنمية قطاع زراعي**
يساهم في تحقيق الامن الغذائي بما فيه سلامة الغذاء
والحد من الفقر والنزوح والهجرة وخلق فرص عمل
ورفع كفاءة الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية".

ان الهدف العام لاستراتيجية وزارة الزراعة ٢٠١٥-٢٠١٩ هو تطوير الدور المؤسساتي للوزارة وتعزيز جهوزيتها لمواجهة التحديات والأزمات بالتعاون مع مختلف الافرقاء المعنيين.

الأهداف الخاصة

١) **توفير غذاء سليم وذي جودة**
٢) **تعزيز مساهمة الزراعة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية**
٣) **تعزيز الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والوراثية.**

تمحورت استراتيجية وزارة الزراعة ٢٠١٥-٢٠١٩ حول ثمانية مسارات عمل تتضمن ٣٠ مكوّنا و ١٠٤ مجالا للتدخل وزعت على الشكل التالي:

المسار الأول: تحسين سلامة وجودة الغذاء المنتج محليا" والمستورد

من خلال وضع سياسة وطنية لسلامة الغذاء ذات مبادئ استراتيجية للإدارة المشتركة والمنسقة تهدف الى إيجاد نظام متكامل وشامل (من المزرعة الى المستهلك) لإدارة سلامة الغذاء وتوفير غذاء سليم وذي جودة من الانتاج المحلي والواردات؛

المسار الثاني: زيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية للمنتجات الزراعية اللبنانية

من خلال تعزيز سلاسل الإنتاج ورفع القيمة المضافة للمنتجات الزراعية النباتية والحيوانية وتعزيز إجراءات الصحة النباتية والحيوانية وتحقيق نمو في الصادرات الزراعية وتحسين التسويق الداخلي ووضع خطة وطنية للمشروع الأخضر بهدف المحافظة على الرقعة الزراعية والمروية وتوسيعها وتنظيم الوضع القانوني للمزارعين والنقابات الزراعية إضافة" إلى دعم صغار المزارعين والمربين والمنتجين واستقطاب الشباب والمرأة للعمل والاستثمار في الزراعة؛

المسار الثالث: تعزيز الإدارة الرشيدة والاستثمار المستدام للموارد الطبيعية

من خلال تعزيز الإدارة الرشيدة والاستثمار المستدام للغابات والمراعي وتعزيز إدارة قطاع النباتات الطبية والعطرية والأشجار البرّية المثمرة ودعم الاستثمار وتعزيز الإدارة المستدامة للمصائد السمكية ولتربية الاحياء المائية وتحديث نظام الري في لبنان وتحفيز استعمال مصادر بديلة للمياه والطاقة؛

المسار الرابع: تعزيز الارشاد والتعليم الزراعي

من خلال تطوير نظام ارشادي تعددي ذات رؤية مشتركة ونهج متكامل في التعليم والبحث والإرشاد الزراعي الذي من شأنه أن يستجيب للاحتياجات الفنية والمعلوماتية للمزارعين ويحفّز الشراكة ما بين القطاع العام والجامعات ومراكز البحوث والجمعيات الاهلية المقدمة لخدمات الارشاد، ومن خلال تفعيل التعليم الزراعي الفني الرسمي المستند الى متطلبات سوق العمل؛

المسار الخامس: تعزيز البحث العلمي الزراعي وعمل المختبرات

من خلال تفعيل وتعزيز عمل مختبرات وزارة الزراعة ومصلحة الأبحاث العلمية الزراعية وتعزيز البحث العلمي الزراعي والمحافظة على الموارد الوراثية والتنوع البيولوجي؛

المسار السادس: تنمية القطاع التعاوني والتعاضدي

من خلال دعم وتعزيز دور المديرية العامة للتعاونيات، تقييم واقع التعاونيات وصناديق التعاضد غير الناشطة وتفعيل دور اتحاد التسليف التعاوني والاتحاد الوطني العام للجمعيات التعاونية ودعم وتفعيل الصندوق التعاضدي لتأمين القطاع الزراعي من الكوارث الطبيعية؛

المسار السابع: تعزيز قدرات وزارة الزراعة

من خلال تحديث هيكلية وزارة الزراعة وتعزيز دورها بما فيها مصلحة الابحاث العلمية الزراعية والمديرية العامة للتعاونيات وتحديث التشريعات والانظمة التي ترعى القطاع الزراعي ووزارة الزراعة، تعزيز القدرات التفاوضية لوزارة الزراعة، وتعزيز الشراكة مع مختلف المعنيين من القطاعين العام والخاص في القطاع الزراعي، وتعزيز قدرات وزارة الزراعة في إدارة الكوارث والأزمات على الصعيد الوطني؛

المسار الثامن: مواجهة التحديات الناجمة عن تغير المناخ

من خلال دمج نشاطات وزارة الزراعة المتعلقة بتغير المناخ، وادخال تدابير التكيف في عملها، ودراسة احتساب انبعاثات الغازات الدفيئة في القطاع الزراعي وتغير استعمال الأراضي والغابات. تساهم وزارة الزراعة من خلال عددا من مجالات التدخل الملحوظة في الاستراتيجية في عدد من مسارات العمل بمساعدة القطاع الزراعي على التكيّف بشكل أفضل مع تأثيرات تغيّر المناخ وفي الحد من الانبعاثات القطاعية.

تتضمن الاستراتيجية آلية للتنفيذ تشرف عليها لجنة توجيهية في وزارة الزراعة. وقد قدرت الموازنة الاستثمارية المطلوبة (إضافةً الى الكلفة التشغيلية لوزارة الزراعة) بحوالي ٣٣٠ مليون دولار أمريكي تمتد على خمس سنوات، موزعة على النحو التالي:

- **تشريع ورقابة**	**٤ مليون دولار**
- **إرشاد وتعليم واعلام**	**٨ مليون دولار**
- **بحوث ودراسات**	**٥ مليون دولار**
- **بناء قدرات**	**٤٨ مليون دولار**
- **برامج تنموية**	**٢٦٥ مليون دولار**

على ان يتم العمل على تأمين الموارد المالية اللازمة لتنفيذ هذه الاستراتيجية بزيادة موازنة وزارة الزراعة في السنوات الخمس المقبلة والتعاون مع الجهات المانحة الاقليمية والدولية من أجل المساهمة في تمويل وتنفيذ بعض البرامج والمشاريع ذات الاولوية المقترحة ضمن الاستراتيجية.

الفصل الأول: القطاع الزراعي في لبنان

١. وضع القطاع الزراعي

أ. الوضع الاقتصادي والمالي للقطاع

١) أهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد اللبناني

يتميز لبنان بموقعه الاستراتيجي بين أوروبا ودول الخليج العربي ومناخه المعتدل المناسب لزراعة الخضار والفاكهة على انواعها وتربته الخصبة وتوافر الموارد المائية للزراعة.

تبلغ المساحة الاجمالية للأراضي الصالحة للزراعة، بحسب الاحصاء الزراعي لعام ٢٠١٠، ٣٣٢ ألف هكتار، يزرع منها ٢٣١ ألف هكتار (حوالي نصفها ١١٣ ألف هكتار مروي) بمتوسط ١,٣٦ هكتار للحيازة الزراعية (١,٢٣ للحيازة المروية). استبدلت المحاصيل المزروعة في هذه الاراضي تدريجيا الحبوب بالزراعات ذات القيمة المضافة المرتفعة (الفواكه والخضروات...)، والتي تميزت بنسبة انتاج مرتفعة مقارنة مع دول الجوار.

تراجعت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي من ٤,٨١ في العام ٢٠٠٧ لغاية ٣,٨٥ في العام ٢٠١٠ لتعود وترتفع الى ٤,٠٤ في العام ٢٠١١ نتيجة لاعتماد وزارة الزراعة استيراتيجة النهوض بالقطاع الزراعي للاعوام ٢٠١٠-٢٠١٤ وما رافقها من اعادة تنظيم للقطاع الزراعي والعمل على رفع مستوى الانتاجية وزيادة نسبة الصادرات الزراعية.

جدول رقم ١: الناتج المحلي الإجمالي حسب النشاط بالأسعار الثابتة (مليار ليرة لبنانية)

	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
الناتج المحلي الاجمالي	٤٤,٠٩٣	٤٨,١١٧	٥٣,٠٧٥	٥٧,٣٠٠	٥٨,٤٣٦
الزراعة والغابات	١,٢٨٢	١,١٦٠	١,٢١٥	١,٣٣٤	١,٤٦٩
التغير السنوي	-٣,١٧%	-٩,٥٢%	٤,٧٤%	٩,٧٩%	١٠,١٢%
الثروة الحيوانية ومنتجاتها، صيد السمك	٨٤١	٨٤٧	٨٩٩	٨٧١	٨٩١
التغير السنوي	١١,٦٩%	٠,٧١%	٦,١٤%	-٣,١١%	٢,٣٠%
اجمالي الناتج الزراعي	**٢,١٢٣**	**٢,٠٠٧**	**٢,١١٤**	**٢,٢٠٥**	**٢,٣٦٠**
التغير السنوي	**٢,٢١%**	**-٥,٤٦%**	**٥,٣٣%**	**٤,٣٠%**	**٧,٠٣%**
نسبة من الناتج المحلي الاجمالي	**٤,٨١%**	**٤,١٧%**	**٣,٩٨%**	**٣,٨٥%**	**٤,٠٤%**

المصدر: إدارة الإحصاء المركزي – GDP by activity at constant prices (chain-linked)

بلغت قيمة الانتاج الزراعي ٢١٢٣ مليار ليرة لبنانية عام ٢٠٠٧ ووصلت إلى ٢٣٦٠ مليار ليرة لبنانية في عام ٢٠١١، وهو ما يعني زيادة بنسبة ١١٪ في فترة خمس سنوات، في حين أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي في الفترة نفسها بلغت ٣٢,٥٪.

يعتبر لبنان مستوردا أساسيا للمواد الغذائية، فالمنتجات المحلية لا تلبي الا ٢٠٪ فقط من حاجات الاستهلاك المحلي حيث بلغت القيمة الإجمالية للواردات الزراعية والغذائية ٥١٧٣٦٧٨ مليون ليرة لبنانية في العام ٢٠١٣ (جدول رقم ٢). اما الصادرات الزراعية فقد سجلت ١١٤١٩٩٤ مليون ليرة لبنانية في العام نفسه ونسبة تغيير سنوي للعجز قدرت بـ ١,٧٧ %.

جدول رقم ٢: الميزان التجاري الزراعي/الصادرات والواردات الزراعية والغذائية (مليون ليرة لبنانية)

	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
الصادرات الزراعية والغذائية	٨١٦٧٩٤	٩٣٢٣٧٩	٩٦٩٨٧٨	١١٤١٩٩٤
التغير السنوي		%١٤,١٥	%٤,٠٢	%١٧,٧٤
الواردات الزراعية والغذائية	٤٢٥٤٥٦٩	٤٧٥٧٣١٦	٤٩٣١٦٣٥	٥١٧٣٦٧٨
التغير السنوي		%١١,٨١	%٣,٦٦	%٤,٩١
الميزان التجاري الزراعي	**-٣٤٣٧٧٧٥**	**-٣٨٢٤٩٣٧**	**-٣٩٦١٧٥٧**	**-٤٠٣١٦٨٤**
التغير السنوي		%١١,٢٦	%٣,٥٨	%١,٧٧

المصدر: ادارة الجمارك اللبنانية

شهدت الصادرات الزراعية تطورا ملحوظا خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ وان بنسب متفاوتة بلغ ادناها بين العامين ٢٠١١ و٢٠١٢ (٤,٠٢ %) وكانت ذروتها في العام ٢٠١٣ (١٧,٧٤) (جدول رقم ٢). اما تفسير ذلك فيعود الى تفاقم الاوضاع الامنية السورية، إذ انخفضت الصادرات الزراعية والغذائية اللبنانية الى سوريا وعبرها الى دول الخليج والدول العربية الأخرى من حوالي ٥٠٪ عام ٢٠١٠ الى حوالي ٣٥٪ عام ٢٠١٣. وقد بادرت وزارة الزراعة، لمواجهة هذه الازمة في العام ٢٠١٣، وبالتعاون مع المؤسسات المعنية، الى تأمين بديل عن المعابر البرية ما أدى الى تحسن نسبة الصادرات الزراعية.

شهد التغير السنوي للعجز في الميزان التجاري للمنتجات الزراعية والغذائية تناقصا خلال الفترة ٢٠١١ و٢٠١٣، وذلك نتيجة نمو الصادرات الزراعية. قدرت نسبة هذا الانخفاض بنسبة ٣,٥٨٪ بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٢ و١,٧٧ % بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣ دون ان يغير ذلك من واقع ان لبنان مستورد صافٍ للغذاء وهو بالتالي عرضة لارتفاع أسعار مستلزمات الانتاج والمواد الغذائية حيث قدرت فاتورة الغذاء في العام ٢٠١٣ بنحو ٢,٦٩ مليار دولار أمريكي اي ما يعادل ٤٠٣٢ مليار ليرة لبنانية.

٢) أهمية الزراعة في الموازنة الوطنية

تبلغ نسبة الموازنة المخصصة لوزارة الزراعة اللبنانية ما يوازي ٠,٥٪ من إجمالي النفقات الوطنية وهي نسبة منخفضة جداً مقارنة مع دول المنطقة حيث تشكل بالحد الادنى ٥ % من موازنات هذه الدول.

جدول رقم ٣: الموازنة السنوية لوزارة الزراعة في السنوات الخمس الاخيرة (مليار ليرة لبنانية)

	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
الموازنة السنوية	٤١	٧٨	٨٨	١٠٠	٦٧
التغير السنوي		+%٩٠	+%١٢,٨	+%١٣,٦	-%٣٣

المصدر: محاسبة وزارة الزراعة

بهدف النهوض بالقطاع الزراعي تم اعداد خطة عمل ٢٠١٠-٢٠١٤ وكان من نتائجها زيادة موازنة وزارة الزراعة بين الاعوام ٢٠١٠ و٢٠١٢ فارتفعت الموازنة المخصصة لوزارة الزراعة من ٤١ مليار ليرة لبنانية عام ٢٠٠٩ الى ١٠٠ مليار ليرة لبنانية في عام ٢٠١٢ بعد ارتفاع متواصل في عام ٢٠١٠ (٧٨ مليار ليرة لبنانية) وعام ٢٠١١ (٨٨ مليار ليرة لبنانية).

من الجدير ذكره أن الانفاق اللبناني الحكومي على الزراعة لا ينحصر فقط بوزارة الزراعة فقد اعتمدت عدة برامج خاصة منذ عام ٢٠١١ للقطاع الزراعي، على سبيل المثال لا الحصر:

- مشروع تطوير قطاع الحبوب والبقوليات (القمح والشعير والعدس والحمص) الذي اعتمدته الحكومة عام ٢٠١٢ بإدارة وزارة الاقتصاد والتجارة والذي خصصت له موازنة سنوية تتراوح ما بين ٢٠ إلى ٤٠ مليار ليرة لبنانية؛
- إعادة تفعيل برنامج دعم الصادرات في العام ٢٠١١ والذي تنفذه المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان (ايدال) مع موازنة سنوية تبلغ ٥٠ مليار ليرة لبنانية؛
- مشروع تطوير زراعة الاعلاف وتربية الماشية في لبنان، الذي وافق مجلس الوزراء على تخصيص موازنة سنوية له بلغت ٢٨ مليار ليرة لبنانية في العام ٢٠١٢.

ب. البعد الاجتماعي

تشكل الزراعة ركنا اساسيا للتنمية الريفية، باعتبارها المصدر الرئيسي للدخل وفرص العمل في المناطق الريفية. كما تلعب الزراعة دورا بارزا على مستوى مكافحة الفقر في هذه المناطق حيث أظهرت تجارب عدة بلدان أن نمو الناتج المحلي الإجمالي من الزراعة مقارنة مع نمو الناتج المحلي الإجمالي من القطاعات الأخرى كان أكثر مساهمة في الحد من الفقر، وتأمين الاستقرار الاجتماعي. فالقطاع الزراعي يمثل حافزا لخلق فرص عمل في مجموعة من المجالات ذات الصلة بالزراعة في المناطق الريفية كالخدمات الريفية وقطاع النقل والاتصالات والتعليم والسياحة وغيرها.

يستقطب القطاع الزراعي في لبنان ٦٪ من العمالة الوطنية (٢٠٠٩)، ويؤمن فرص العمل لاكثر من ٢٥٪ من سكان المناطق الريفية التي تقدر مساهمتها في الناتج المحلي في المناطق الريفية بـ ٨٠٪. بلغ عدد المزارعين بحسب نتائج الاحصاء الزراعي لسنة ٢٠١٠ حوالي ١٧٠,٠٠٠ بمتوسط عمر ٥٢ سنة نصفهم يعتمد فقط على النشاط الزراعي وتشكل الأسر الريفية العاملة في القطاع الزراعي ما يوازي ٨١٧,٠٠٠ نسمة بمتوسط خمسة أشخاص لكل أسرة.

جدول رقم ٤: العمالة الزراعية في لبنان بحسب الاحصاء الزراعي لعام ٢٠١٠

عدد الحائزين الزراعيين	١٦٩٥١٢ (٨,٦% إناث)
متوسط عمر الحائزين الزراعيين	٥٢ سنة (٥٥ سنة للإناث)
عدد العمال الزراعيين من العائلة بشكل دائم	١٦٥٦٠٠
عدد العمال الزراعيين من العائلة بشكل موسمي	٢٣٩٠٠٠
عدد العمال المأجورين بشكل دائم	٥١٠٥٠

المصدر: إحصاءات وزارة الزراعة

يقسم لبنان من حيث التنوع الجغرافي، الى ما لا يقل عن ٤٠ منطقة متجانسة ذات خصائص مختلفة ومميزة اجتماعيا واقتصاديا وجيوسياسيا. تقع ٦٧٪ من الأراضي الزراعية في البقاع والشمال وتتضمن عدداً من المزارع التجارية الكبيرة نسبيا، في حين أن الجنوب يتألف من مزارع صغيرة معظمها في المناطق الريفية البعيدة.

يحتل الإنتاج الحيواني مكانة هامة في المناطق الريفية لأنه يمثل أحد الأنشطة الرئيسية (خاصة في الجنوب والشمال حيث تسجل أعلى معدلات الفقر في البلاد) مع ٦٠٪ من المزارعين الذين يعتمدون على منتجات الألبان كوسيلة أساسية للاكتفاء

الذاتي. يساعد النشاط الحيواني هذا على توليد الدخل النقدي من خلال بيع المنتجات الحيوانية التي تؤمن في كثير من الأحيان المورد الرئيسي للأسر الفقيرة، بالإضافة الى توظيف معظم القوى العاملة في المناطق الريفية حيث فرص العمل محدودة.

يعاني القطاع الزراعي في لبنان من عدد من المشاكل الاجتماعية اهمها:

- الوضع القانوني للمزارعين (لا يتضمن قانون العمل أية أحكام خاصة بالمزارعين)؛
- وجود فئات مهمشة (خصوصا الأجيال الشابة، رجالا ونساء) أكثر تعرضا للفقر؛
- ارتفاع البطالة بين الشباب (تحت ٢٤ عاما) التي تصل إلى ٢٢,٦٪ من القوى العاملة (index mundi – ٢٠٠٤)؛
- فقدان مستمر للقوى العاملة وهرم السكان في المناطق الريفية (اشارت احصاءات الـ index mundi انه في العام ٢٠١١ بلغ مجموع السكان الذين يعيشون في المدن ٨٧٪ من اجمالي السكان. اما معدل الهجرة فقد بلغ ٨٣,٨٢ مهاجرا على ١٠٠٠ نسمة بحسب تقديرات عام ٢٠١٤).

يوفر القطاع الزراعي إمكانات كبيرة من أجل معالجة هذا العجز الاجتماعي خاصة من حيث خلق فرص عمل ومكافحة الفقر في المناطق الريفية. ولذلك فمن المهم الاخذ بعين الاعتبار التنمية الريفية والمستدامة خلال وضع السياسات الزراعية من أجل مواجهة هذه التحديات.

ج. البعد البيئي

يتميز لبنان بغاباته الغنية، وخاصة الأرز، وبوفرة المياه ضمن بيئة إقليمية قاحلة جدا وتنوع الظروف المناخية الزراعية فيه بدءا من المناطق شبه الاستوائية إلى المناطق الداخلية القارية ما يعني مرونة عالية في اعتماد تقنيات متنوعة في الإنتاج والزراعة. ومع ذلك، فإن هذا الغنى والتنوع في النظم الزراعية يبدو مهددا اليوم.

توثر الزراعة بشكل إيجابي أو سلبي كبير على الموارد الطبيعية من مياه وغابات والتنوع البيولوجي وغيرها والبيئة بشكل عام وذلك بحسب الممارسات الزراعية المستخدمة ومدى مراعاتها للتنمية المستدامة.

١) الغابات

تكسو الغابات ١٣٪ من الأراضي اللبنانية و٧٪ إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الغابة الكثيفة (التي تغطي ٦٠٪ أو أكثر من التربة). تنتشر الغابات بشكل اساسي على المنحدرات الغربية لجبل لبنان حيث الرطوبة العالية وهي تضم غابات صنوبر وسنديان وبلوط وأرز. اما على الجانب الشرقي والجاف من جبال لبنان، فتنتشر مساحات من اللزاب والسنديان. اما في محافظة الجنوب فالغابات محدودة جدا بسبب طوبوغرافية المنطقة التي سهلت عمليات القطع عبر التاريخ.

انخفضت مساحة الغابات حوالي ٣٥٪ بشكل اساسي في الشمال وجبل لبنان مما ادى الى انهيارات ترابية تركت آثاراً بيئية واقتصادية واجتماعية كارثية. اسباب هذا الانخفاض تعود إلى عدة عوامل، أهمها الزحف العمراني وارتفاع أسعار المحروقات الذي يجبر سكان المناطق المرتفعة الى إيجاد حلول بديلة للتدفئة خلال فصل الشتاء كخشب الاحراج، واندلاع الحرائق.

تم إقرار عدد من القوانين لانشاء سبع محميات طبيعية وهي خطوة مهمة جدا من أجل حماية المناطق الحرجية التي تواجه التوسع العمراني والأنشطة البشرية الأخرى وتعزيز التراث الطبيعي والتاريخي من اجل تنمية المجتمع المحلي.

٢) المراعي

إن إلادارة السليمة للمراعي تقلل من الحرائق وتحد من خطر انتشارها وتحافظ على التنوع البيولوجي وتساهم في حماية الغابات. ان آلية تطبيق قانون الغابات لعام ١٩٤٩ الحالي فيما خص كيفية استخدام الأراضي للرعي وتنظيم حركة الماشية في الغابات غير كافية وغير ملائمة للوضع اللبناني ومن هنا ضرورة اعادة النظر فيها.

٣) المياه

تصل المتساقطات من مياه الامطار والثلوج إلى أكثر من ١٠٠٠ ملم سنويا على المنحدرات الغربية لجبل لبنان مغذية الانهر والمياه الجوفية. قدرت الكمية الصافية للمياه الممكن استغلالها ٢,٠٨ مليار متر مكعب في عام ٢٠١١، مما يضع لبنان على عتبة أعلى من عتبة الإجهاد المائي وهي ١٠٠٠ متر مكعب سنويا للفرد الواحد. تستخدم ٦٠٪ من هذه الإمكانات في الأنشطة الزراعية، ومن هنا تكمن أهمية إدارة المياه في مجال الري والزراعة بشكل عام. يجدر الذكر أن أكثر من نصف الأراضي المستغلة زراعيا هي أراضٍ مروية.

على الرغم من هذه الإمكانات المائية، يخضع هذا المورد الى ضغوط كثيرة تماماً كالغابات. تثبت الدراسات ان التوازن بين العرض والطلب على المياه سيواجه خللا بعد عام ٢٠١٥، وسوف تتقلّص نسبة المياه المستخدمة في الزراعة نظرا لزيادة الطلب الحضري والصناعي.

٢. استراتيجية وزارة الزراعة للتنمية الزراعية ٢٠١٠-٢٠١٤ وأهم الإنجازات المحققة

ان وزارة الزراعة هي الإدارة المسؤولة عن صياغة الإطار الاستراتيجي للقطاع الزراعي ووضع السياسات والبرامج العملية للنهوض بهذا القطاع وصياغة الأطر القانونية والتشريعية المنظّمة له وتأمين البنى التحتية لتسهيل عمليات الاستثمار والإنتاج والتسويق، اضافة الى دورها الاساسي في إدارة الموارد الطبيعية (الاراضي الزراعية، مياه الري، الغابات والأحراج والثروة السمكية والمراعي) واعداد وتنفيذ برامج التنمية الريفية.

في هذا الإطار، قامت وزارة الزراعة اللبنانية منذ بداية عام ٢٠١٠ بتنفيذ استراتيجية النهوض بالقطاع الزراعي للفترة الممتدة حتى نهاية عام ٢٠١٤. وقد تضمنت هذه الاستراتيجية ثمانية محاور رئيسية تركزت حول زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية اللبنانية والتنمية الزراعية المستدامة وحددت اولويات ومجالات التدخل الاساسية لتنمية هذا القطاع وهي توفير الموارد المالية اللازمة والإطار التشريعي المناسب وتعزيز قدرات وزارة الزراعة وتقوية الارشاد. وقد حققت هذه الاستراتيجية عددا من الانجازات توزعت على مختلف المحاور على الشكل التالي:

المحور الأول: **تحديث وإصدار التشريعات اللازمة** حيث تم اصدار عدد من القوانين والمراسيم والقرارات لتنظيم تداول مدخلات الانتاج على اختلاف انواعها من اسمدة وبذور ومبيدات زراعية وادوية بيطرية ولقاحات... وتفعيل الرقابة على المنتجات الغذائية بما فيها تلك المصنعة محليا او المستوردة استنادا الى معايير سلامة الغذاء الدولية وبالتعاون مع مختلف الشركاء المحليين.

المحور الثاني: **تطوير هيكلية ودور وزارة الزراعة والتنسيق مع القطاعات العام والخاص والأهلي** فمن جهة تمت زيادة موازنة وزارة الزراعة ومن جهة ثانية تم تعيين/والتعاقد مع مهندسين واطباء بيطريين ومساعدين فنيين زراعيين وبيطريين وحراس احراج وصيد اضافة الى اختصاصيين في الكيمياء والمعلوماتية والموظفين الاداريين لملء الشواغر في هيكلية الوزارة. وقد رافق ذلك عمليات تأهيل وتجهيز للمختبرات التابعة لوزارة الزراعة ومكننة انشطة الوزارة بهدف تسهيل العمل وتفعيل التواصل والتنسيق بين العاملين في الادارة المركزية والمصالح الاقليمية كما تم تفعيل ذلك على مستوى القطاع الخاص والاهلي من خلال نشاطات اللجان القطاعية التي شُكّلت في الوزارة للعمل على النهوض باهم القطاعات الانتاجية في الزراعة.

المحور الثالث: **تحديث البنى التحتية الزراعية ورفع كفاءة استخدام الموارد الطبيعية** حيث تم انجاز عدد من مراسيم التخطيط لبعض الطرقات الزراعية وتلزيم بعضها اضافة الى انشاء عدد من البرك الجبلية للري وانجاز دراسات لقسم اخر منها واستصلاح أراض زراعية.

المحور الرابع: **تفعيل الإرشاد الزراعي والتعليم** حيث تم رفع عدد المراكز الزراعية الى ٢٨ مركزا في مختلف المناطق اللبنانية وتزويدها بالكادر البشري والتجهيزات اللازمة وتدريب هذا الكادر اضافة الى اعادة هيكلة المدارس الزراعية وتوحيد برامج التعليم فيها واعادة النظر بالمناهج المعتمدة.

المحور الخامس: **تفعيل الرقابة على المنتجات والمدخلات الزراعية والغابات والاحراج والصيد البحري** تماشيا مع اصدار وتحديث التشريعات التنظيمية والفنية ذات الصلة. فعلى مستوى الرقابة على الانتاج المحلي تم تفعيل وتطوير اجهزة الكشف الصحي النباتي والبيطري لناحية الكادر البشري والتدريب والتجهيزات الفنية والتقنية، واجراء مسوحات لعدد من الآفات الزراعية والامراض الحيوانية المعدية لتشمل قطاعي انتاج الدواجن وتربية الخيول (مرض الرعام)، ترقيم قفران النحل، ترقيم وتحصين قطعان المواشي، الكشف على المؤسسات والمرافق الزراعية والبيطرية والمصانع وسيارات نقل الحليب ومشتقاته وتسجيلها بعد استيفائها الشروط المطلوبة، تفعيل وتطوير عمل المختبرات المعتمدة من قبل الوزارة لناحية الكادر البشري والتدريب والتجهيزات الفنية.

المحور السادس: تطوير سلاسل الإنتاج وتحسين النوعية وتفعيل التصنيع والتسويق والتصدير حيث تم تشكيل عدد من اللجان القطاعية لدراسة كيفية تطوير بعض سلاسل الإنتاج كما يلي:

- **على مستوى الإنتاج النباتي:** تطوير إنتاج البذور والشتول المؤصلة والموثقة وتأهيل المشاتل وتصنيفها، إدخال أنواع وأصناف جديدة، تحسين معاملات الإنتاج ونشر أساليب استخدام التقنيات الحديثة في الزراعة والري والحصاد وما بعد الحصاد، وضع برنامج للمكافحة المتكاملة للمحاصيل الرئيسية وتطبيق مشاريع نموذجية وتعميمها، تطوير ونشر الزراعة العضوية، تأمين بذار القمح والشعير والدعم التقني لمزارعي الحبوب من خلال مشروع تطوير زراعة الحبوب، انشاء صندوق التعاضد للضمان من الكوارث الطبيعية التي تصيب القطاع الزراعي.

- **على مستوى الانتاج الحيواني:** وضع برنامج متكامل لإدارة المزرعة، تطوير قطاع إنتاج الحليب، تنظيم وتطوير قطاع المسالخ، تنظيم قطاع إنتاج الدواجن وإنتاج اللقاحات، تنظيم قطاع تربية النحل وتشجيع إنشاء وحدات متخصصة ذات تقنية متطورة، تنظيم قطاعي الصيد البحري والنهري وإنتاج بيوض السمك، زيادة الإنتاج المحلي من الأعلاف والحليب واللحوم وخفض كمية العلف المركز المستورد من خلال برنامج تطوير زراعة الاعلاف وتربية الماشية في لبنان.
- **على مستوى التصنيع الزراعي والتسويق:** تنظيم وتطوير عمليات ما بعد الحصاد، تنظيم وتطوير قطاع مراكز التوضيب والتبريد، تنظيم وتطوير قطاع الصناعات الغذائية، تنظيم وتطوير أسواق الجملة بالتعاون مع الجهات المختصة، البدء بتنظيم وتطوير الأسواق الشعبية وأسواق المزارعين، تفعيل وتطوير برنامج دعم الصادرات الزراعية وتفعيل المشاركة في المعارض الزراعية...

المحور السابع: **وضع برامج وآليات تسليف للمشاريع المتوسطة والصغيرة** حيث تم توقيع وتنفيذ اتفاقيات تمويل مع عدد من المصارف التجارية لتوفير قروض زراعية بشروط ميسرة لصغار المزارعين ولتطوير قطاع الاشجار المثمرة. ترافق ذلك مع تنفيذ برامج دعم وتدريب متخصصة لإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية.

المحور الثامن: **الحفاظ على الموارد الطبيعية: التربة، الغابات، التنوع البيولوجي، تنظيم استخدام الأراضي الهامشية والمراعي والثروة السمكية** حيث تم وضع وتنفيذ الخطة الوطنية لإدارة الغابات وإطلاق الخطة الوطنية للتحريج وبرنامج زرع ٤٠ مليون شجرة والتعاون مع البلديات في هذا المجال، تأهيل مشاتل وزارة الزراعة لإنتاج الشتول، وضع وتنفيذ الخطة الوطنية لمكافحة التصحر.

وقد تجسدت تطبيقات هذه المحاور في عدة تدخلات قامت بها وزارة الزراعة بالتعاون مع عدد من المنظمات الدولية والجهات المانحة اهمها تقييم ومتابعة تنفيذ خطة عمل الوزارة ٢٠١٠-٢٠١٤ تمهيدا لإعداد استراتيجية وزارة الزراعة للمرحلة المقبلة ٢٠١٥-٢٠١٩ تستند الى الدروس المستخلصة من الاستراتيجية السابقة وتعتمد مبدأ المشاركة في التخطيط والاعداد والتنفيذ لبرامج وسياسات التنمية الزراعية والريفية.

الفصل الثاني: خطة العمل الاستراتيجية للأعوام ٢٠١٥-٢٠١٩

١. مقدمة

تم اعداد برنامج التنمية الزراعية الريفية (ARDP) في عام ٢٠١١ وفقا للأولويات المحددة في استراتيجية وزارة الزراعة ٢٠١٠-٢٠١٤، لتلبية احتياجات القطاع الزراعي في لبنان، وقد تم تمويل البرنامج من قبل الاتحاد الأوروبي في إطار تنفيذ خطة عمل سياسة الجوار بين لبنان والاتحاد الاوروبي (ENP)، وهو برنامج تنفذه وزارة الزراعة ويهدف الى تعزيز الأداء العام للقطاع الزراعي من أجل تحقيق الامن الغذائي المستدام، ورفع مستوى المعيشة في المجتمعات الريفية والزراعية. أما الأهداف الخاصة فهي: (١) تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية للعمل على وضع رؤية متماسكة للتنمية الزراعية والريفية وتحسين تنفيذ التوجهات الاستراتيجية الزراعية؛ و (٢) دعم وتمكين الشركاء المحليين (المزارعين والتعاونيات) من خلال زيادة فرص الحصول على القروض وتطوير البنى التحتية.

في إطار تعزيز قدرات وزارة الزراعة، قام خبراء برنامج التنمية الزراعية الريفية بصياغة استراتيجية وزارة الزراعة للأعوام ٢٠١٥-٢٠١٩ استنادا الى نتائج عمل عشر (١٠) مجموعات عمل فنية شكّلت من موظفي الوزارة وغيرهم من الشركاء وأصحاب المصلحة، وبعد عرض هذه النتائج على اللجنة التوجيهية المكلفة الاشراف على اعداد الاستراتيجية. وبالتالي، تم تأكيد النهج التشاركي والتدرجي (من القاعدة الى الرأس) في تحديد الأولويات والأهداف ومجالات التدخل في كل محور تنموي، والاستفادة من دروس السنوات الماضية آخذين بعين الاعتبار توصيات تقييم استراتيجية وزارة الزراعة للتنمية الزراعية ٢٠١٠-٢٠١٤.

٢. منهجية العمل

ان منهجية عمل اعداد استراتيجية وزارة الزراعة للأعوام ٢٠١٥-٢٠١٩ تضمنت مرحلتين أساسيتين لاعداد مشروع الاستراتيجية ومرحلة ثالثة نهائية تم من خلالها صياغة ومراجعة مشروع الاستراتيجية المقترح واعتماده. في المرحلة الاولى تم تحديد التوجهات الاساسية للسياسة الزراعية اللبنانية. في المرحلة الثانية أعدت الخطة الاستراتيجية لوزارة الزراعة للسنوات الخمس المقبلة من ضمن التوجهات الاساسية المحددة.

ولهذا الهدف، شكّل وزير الزراعة عشر فرق عمل فنية لإعداد استراتيجية وزارة الزراعة للأعوام ٢٠١٥-٢٠١٩ ولجنة توجيهية للاشراف على عمل الفرق الفنية، وهذه الفرق توزعت بحسب المواضيع المطروحة للنقاش والتي جاءت على الشكل التالي:

١. سلامة الغذاء والجودة
٢. الصحة النباتية والانتاج الزراعي
٣. الصحة الحيوانية والانتاج الحيواني
٤. مياه الري والبنى التحتية الزراعية
٥. معاملات ما بعد الانتاج والتسويق
٦. الأسماك والصيد البحري
٧. الغابات والمراعي والنباتات الطبية
٨. العمل التعاوني وصندوق ضمان الكوارث الطبيعية
٩. الارشاد والتعليم والبحث الزراعي
١٠. تعزيز قدرات وزارة الزراعة

اما اللجنة التوجيهية فشكلت برئاسة مدير عام الزراعة وعضوية مدير عام التعاونيات ومدير عام – رئيس مجلس ادارة مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية ورئيس اللجنة التنفيذية للمشروع الأخضر، بالإضافة الى مدراء المديريات في المديرية العامة للزراعة (الثروة الزراعية، الثروة الحيوانية، التنمية الريفية والثروات الطبيعية، والدراسات والتنسيق).

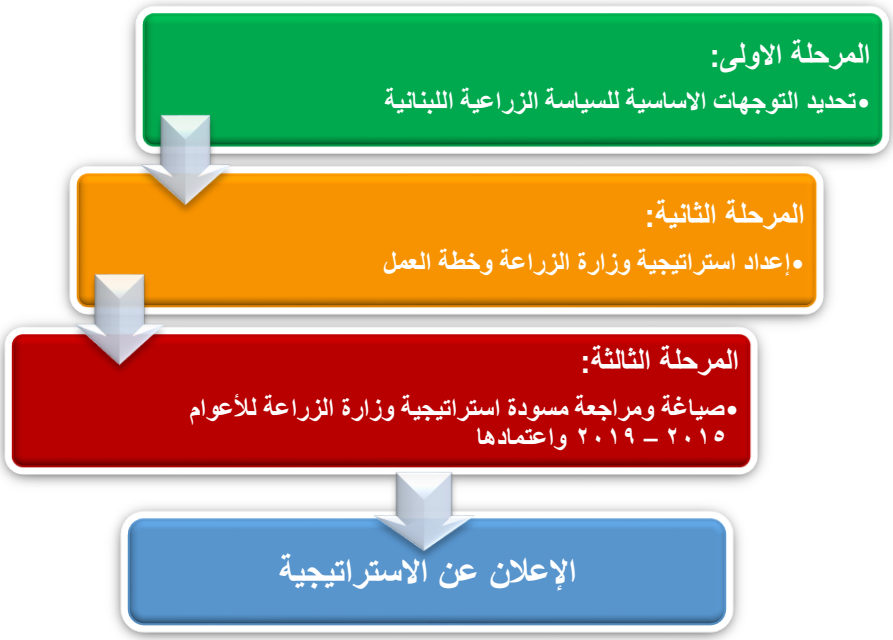

مراحل اعداد استراتيجية وزارة الزراعة للأعوام ٢٠١٥-٢٠١٩

أ. المرحلة الأولى: تحديد التوجهات الاساسية للسياسة الزراعية اللبنانية

في المرحلة الأولى تم تحليل الوضع الراهن للقطاع الزراعي وإعداد التوجهات الاساسية للسياسة الزراعية اللبنانية، حيث تم انجاز ما يلي:

١) عقد اجتماعات لمجموعات العمل الفنية العشر لتحليل نقاط القوة ونقاط الضعف والفرص المتاحة والمعوقات SWOT ودمجها حيث أمكن مع مكونات التنمية المستدامة (الاقتصادية/التشغيلية والاجتماعية والبيئية):
   أ. نقاط القوة: عوامل القوة الداخلية للقطاع الزراعي التي يجب المحافظة عليها،
   ب. نقاط الضعف: عوامل الضعف الداخلية للقطاع الزراعي التي يجب معالجتها،
   ج. الفرص المتاحة: العوامل الخارجية التي يجب الاستفادة منها،
   د. التهديدات: العوامل الخارجية التي يجب التقليل أو الحد من آثارها.
٢) توحيد/دمج نتائج عمل فرق العمل الفنية المختلفة وترتيب الأولويات والقضايا الرئيسية، من أجل وضع التوجه الاستراتيجي؛
٣) تحديد مسارات عمل السياسة الزراعية الوطنية وأولوياتها؛ والموافقة عليها من قبل اللجنة التوجيهية.

ب. المرحلة الثانية: إعداد الخطة الاستراتيجية لوزارة الزراعة للأعوام ٢٠١٥-٢٠١٩

في المرحلة الثانية تم اعداد وتطوير خطة العمل الاستراتيجية لوزارة الزراعة للأعوام ٢٠١٥-٢٠١٩ والإطار المنطقي العائد لها. تمثّل هذه الوثيقة المبادئ التوجيهية ولوحة القيادة والتحكم التي تبين مجالات تدخل وزارة الزراعة لمدة خمس سنوات في كل من مسارات العمل الثمانية التي تم تحديدها خلال المرحلة الأولى من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية، ووفقا لمهام وزارة

الزراعة وهي: القانونية / التشريعية / التنظيمية والإرشاد والرقابة والتفتيش والبحث من أجل التنمية، تعزيز البنية التحتية والدعم المباشر...

كما تضمنت المرحلة الثانية اعداد النتائج المتوقعة والنشاطات ومؤشرات الاهداف والمخرجات والنتائج ووسائل التحقق الآيلة الى وضع آلية لمراقبة وتقييم تنفيذ الاستراتيجية. وفيما يلي الخطوات التي اتبعت في هذه المرحلة:

١) اعداد أدوات عمل ونماذج للتخطيط السريع (على أساس الإطار المنطقي) ليتم استخدامها من قبل فرق العمل الفنية.
٢) تنظيم ورش عمل لفرق العمل الفنية العشرة لمناقشة وبلورة تدخلات وزارة الزراعة الاستراتيجية في كل مسار من مسارات العمل الثمانية (المنتجة في المرحلة الأولى) وتحديد رسالة ورؤية وزارة الزراعة، الهدف العام والاهداف الخاصة والمؤشرات، ومصادر التحقيق والمخاطر والافتراضات، وكذلك النتائج الموضوعية المتوقعة والنشاطات المحددة.
٣) توحيد خطط العمل الناتجة عن فرق العمل الفنية العشرة في خطة عمل واحدة متكاملة لوزارة الزراعة، والتي تم تحديد أولوياتها واعتمادها من قبل اللجنة التوجيهية.

٣. نقاط القوة ونقاط الضعف والفرص المتاحة والمعوقات

عانى القطاع الزراعي على مرّ السنين من عدم توافر توجه سياسي داعم ومستمر لتطويره وتنمية المناطق الريفية اللبنانية ومن عدم ادراج موضوع الزراعة والغذاء في سلّم الأولويات مما انعكس سلبا على الموارد المالية المخصصة للقطاع الزراعي وبالتالي على الموازنة السنوية المخصصة لوزارة الزراعة. لا تتضمن هذه الموازنة كونها سنوية رؤية طويلة أو متوسطة الأمد وهي ترزح تحت ضغط الإدارة المالية العامة الضعيفة وانخفاض الكفاءة الزراعية وعدم ملاءمة آلية الانفاق لاحتياجات القطاع. انعكس ذلك أيضا ضعفا في البنى التحتية على المستوى التنظيمي والتشريعي والتخطيطي والتوجيهي والتنفيذي، وفي تطبيق التشريعات المرعية الاجراء من رقابة وتفتيش.

يضاف الى ذلك تشابك الصلاحيات في عدد من المواضيع بين مختلف الإدارات المعنية بالقطاع الزراعي وضعف التنسيق والتعاون وتبادل المعلومات فيما بين الجهات المعنية بالقطاع الزراعي (القطاعين العام والخاص والجهات المانحة والجمعيات الاهلية...) وغياب لآلية تبادل وتوسيع نطاق الخبرات الناجحة والدروس المستفادة على المستوى الوطني.

من معوقات القطاع الزراعي ايضا عدم إقرار وتبني وتطبيق السياسات والبرامج القطاعية وغياب رؤية متكاملة لسلاسل الانتاج بدءاً من الإنتاج إلى التسويق، وغياب سياسة دعم وحماية المنتجين لاسيما صغار المزارعين، وضعف في تطبيق الاتفاقات الدولية والاقليمية مما يعيق التجارة الخارجية وفتح أسواق جديدة.

يضاف الى هذه المعوقات عدم انتظام المزارعين في جمعيات وتعاونيات ونقابات زراعية تساهم في وضع الخطط والبرامج، وغياب الوضع القانوني للمزارعين وضعف الامكانيات المالية (الحصول على القروض، التدفق النقدي...)، وعدم توافر اليد العاملة المتخصصة.

وقد ساهمت هذه المعوقات في ارتفاع كلفة الإنتاج بالمقارنة مع دول الجوار والشركاء التجاريين وانخفاض الدخل من النشاط الزراعي ما ادى الى حركة للهجرة من المناطق الريفية وخاصة لفئات الشباب وبالتالي ارتفاع معدل عمر المزارع (٥٢ سنة).

كما يواجه القطاع الزراعي تحديات التغيّر المناخي والعولمة وتحرير التجارة والتي تتطلب بمواجهتها تكييف وتعديل في الأنظمة والتشريعات وتعزيز القدرات في مجال إدارة الملف الزراعي والمهارات التفاوضية.

على الرغم من هذه التحديات والمعوقات يتمتع القطاع الزراعي بعدد من المقومات والفرص التي يمكن الارتكاز عليها من أجل تطويره وتنميته. فللبنان ميزة جغرافية من حيث الطقس والموقع والوفرة النسبية للمياه، وهو يتمتع بنظام اقتصادي حر يقوم على تحرير التجارة الخارجية، وبنتيجته تم توقيع اتفاقيات تجارة حرة ومعاهدات دولية في هذا المجال، ولبنان عضو مشارك في منظمات دولية تعنى بالزراعة والأغذية والتنمية الريفية والزراعية. كما أن هناك عدداً من المشاريع والبرامج الوطنية الداعمة للقطاع الزراعي منها برنامج كفالات للقروض الانتاجية المدعومة وبرنامج دعم الصادرات الزراعية وغيرها التي تساهم في تعزيز القطاع الزراعي اللبناني.

كما نشير الى ان تفعيل الشراكة ما بين القطاع العام والقطاع الخاص في مجال الزراعة قد أدّى الى ادخال تقنيات حديثة، خاصة وان المستثمر في القطاع الزراعي متعلم ويمتاز بروح المبادرة مما يزيد من فرص الاستثمار في القطاع الزراعي حتى من قبل غير زراعيين، وهناك نماذج لمشاريع زراعية حديثة وناجحة يمكن الاقتداء بها، ولمعاهد فنية وجامعية زراعية وغذائية توفر التعليم الزراعي الجامعي والفني المتطور ولكادر فنّي متخصص. كما ان هناك امكانية لتعزيز فرص انتاج وتسويق منتجات ذات قيمة مرتفعة أو قيمة مضافة والاستفادة من مؤشرات الجودة Quality Indicators منها المؤشرات الجغرافية عن طريق تحسين نوعية وجودة المنتجات الزراعية اللبنانية وربط السياحة بالزراعة.

فيما يلي عرض لأهم نقاط القوة ونقاط الضعف بحسب القطاعات اضافة الى التحديات التي تواجهها والفرص التي يمكن الاستفادة منها.

أ. سلامة وجودة الغذاء

يعتبر ملف سلامة وجودة الغذاء من القضايا الوطنية الرئيسية ووزارة الزراعة هي من الادارات المعنية بادارة هذا الملف، وقد بذلت الكثير من الجهود من أجل تعزيز وتقوية قدرات وزارة الزراعة للمساهمة في توفير الغذاء السليم والصحي للمواطن اللبناني سواءً من الواردات أو من الإنتاج الزراعي والغذائي المحلي.

فقد تم اتخاذ مجموعة من الاجراءات لتعزيز تطبيق مفاهيم الممارسات السليمة في الإنتاج والتصنيع (GAP, GMP, GHP, HACCP, ISO 22000) على مستوى المنتجين؛ وتفعيل نظم الرقابة على الإنتاج المحلي والواردات، من خلال اصدار عدد من التشريعات التقنية والتنظيمية المتعلقة بسلامة الغذاء والمتوافقة مع الدستور الغذائي أو التشريعات الأوروبية؛ وتشكيل لجنة وطنية للدستور الغذائي؛ وتوفر مختبرات متخصصة (بعضها حاصل على شهادة اعتماد) تخدم القطاع الزراعي بشكل عام وسلامة الغذاء بشكل خاص؛ وتعزيز عمل المراقبين والمفتشين وتدريبهم وتجهيزهم بالمعدات اللازمة. كما تقوم مؤسسة المواصفات والمقاييس اللبنانية – ليبنور (LIBNOR) بمنح شارة المطابقة للجودة وسلامة الغذاء وينشط أيضاً عدد من الشركات الدولية المعنية بالرقابة على جودة وسلامة الغذاء.

يعاني القطاع الزراعي نقاط ضعف تتمثل بتدني ثقة المستهلك في سلامة وجودة المنتج اللبناني في الأسواق المحلية والخارجية. وذلك نتيجة غياب سياسة وطنية لسلامة وجودة الغذاء وضعف امكانيات الرقابة على سلاسل الأغذية. فعلى مستوى التشريعات هناك غياب لقانون سلامة الغذاء والمستعاض عنه ببعض النصوص التشريعية والتنظيمية غير المتكاملة والتي لا تشمل جميع مراحل الانتاج والتداول بالغذاء، مما ينعكس في كثير من الاحيان تضارباً وازدواجية في تنفيذ الصلاحيات بين الادارات المعنية بسلامة الغذاء. يضاف اليها عدم اعتماد تحليل المخاطر وغياب برامج رصد للملوثات تساعد على تحديد الأولويات والتدخلات في تعزيز سلامة الغذاء، ونقص الكادر البشري اللازم المتخصص والمدرب من مراقبين ومفتشين، وعدم كفاية المختبرات المتخصصة وغياب الاعتمادية لبعضها، وعدم تفعيل المجلس الوطني للاعتماد وغياب المراقبة على شركات اصدار شهادات سلامة وجودة الغذاء وغياب لأي خطة طوارئ للحوادث المتعلقة بسلامة الغذاء.

اما على مستوى المنتجين، فقد سجلت نقاط ضعف ناتجة عن النقص في بعض معايير سلامة وجودة الغذاء، محدودية الالمام بالممارسات الإنتاجية والتصنيعية السليمة خاصة لدى صغار المنتجين، عدم توافر يد عاملة متخصصة، وجود منتجين غير مسجلين وغير خاضعين للرقابة، عدم الزامية الرقابة الذاتية (مثلا الفحص المخبري الدوري...)، والاحتفاظ بسجلات الانتاج بما يسمح بتتبع المنتج. وعلى مستوى المستهلك يوجد نقص في برامج التوعية على موضوع سلامة وجودة الغذاء وضعف وعي المستهلك في هذا المجال.

ب. الصحة النباتية والانتاج الزراعي

يلعب القطاع الزراعي اللبناني دورا مهما في تأمين الاكتفاء الذاتي لبعض السلع وهو يوفر فرص العمل وينشط الدورة الاقتصادية في المناطق الريفية مما يساهم في تأمين الاستقرار الاجتماعي في هذه المناطق.

يتمتع لبنان بأراض خصبة وبتنوع الإنتاج الزراعي فيه، وهو غني بالموارد الوراثية النباتية ومتميز في بعض المحاصيل والمنتوجات النباتية المطلوبة في الاسواق العربية التقليدية (الخليج والشرق الأدنى). لبنان ملتزم بعدة اتفاقيات ومعاهدات دولية وهو عضو مشارك في منظمات دولية تعنى بالصحة النباتية والتنوع البيولوجي، والموارد الوراثية، مما ادى الى تنفيذ عدد من المشاريع والبرامج الداعمة للقطاع الزراعي.

القطاع الزراعي اللبناني قطاع واعد أذا تم العمل على زيادة الإنتاج عبر زيادة الرقعة المزروعة والمروية والزراعات المكثفة وتحديث التقنيات المستخدمة واعتماد محاصيل ذات قيمة مضافة والاستفادة من المؤشرات الجغرافية والجودة، اضافة الى تطوير قطاع انتاج مواد الاكثار النباتي واختراق أسواق جديدة حيث يتواجد المغتربون اللبنانيون والعمل ضمن الاتفاقيات والمعاهدات الدولية لتسهيل فتح هذه الأسواق وغيرها.

بالرغم من عناصر القوة التي يتميز بها القطاع فهو يواجه عدداً من الصعوبات والتحديات التي تنعكس ارتفاعا في كلفة الإنتاج وضعفاً في القدرة التنافسية للمنتج الزراعي اللبناني، حيث سجل تراجع نسبي لموقع الإنتاج الزراعي اللبناني في الأسواق الداخلية والخارجية. فعلى مستوى الاراضي الزراعية، يعاني هذا القطاع من صغر وتشتت الحيازات الزراعية وارتفاع أسعار الأراضي والتمدد العمراني والتنافس في استعمال الأراضي مما يقلص المساحة الزراعية.

اما على مستوى المزرعة فهناك غياب للتخطيط الزراعي واستخدام غير رشيد للمدخلات الزراعية التي هي بمعظمها مستوردة، واعتماد تقنيات زراعية قديمة، واستخدام مياه الصرف الصحي في الزراعة قبل المعالجة وضعف في إدارة ومعاملات ما بعد الإنتاج، وصعوبة الحصول على بعض الأصناف الجديدة لا سباب منها القانونية (حق الملكية الفكرية) ومنها المادية.

ان البنية التسويقية الزراعية تعاني من ضعف لعدة اسباب منها: ضعف تنظيم أسواق الجملة وغياب نظام تتبع السلع وعدم اعتماد السجل الزراعي وعدم استقرار الإنتاجية من حيث النوعية والكمية والمصدر وعدم الاستفادة من الاتفاقات الدولية والإقليمية والضعف في بعض إجراءات الصحة والصحة النباتية وتطبيق المعايير الدولية مما يعيق التجارة الخارجية وفتح أسواق جديدة؛ اضافة الى المشاكل اللوجستية كالنقل والمعابر الحدودية المتعددة للدخول الى أسواق الخليج؛ كما يمكن اضافة موضوع المنافسة القوية مع دول الجوار في الأسواق المحلية والأسواق الخارجية التقليدية اللبنانية؛ كما ان الوضع السياسي والامني غير المستقر في سوريا يعيق في بعض الأحيان عملية النقل البري الى الخليج ويزيد من كلفة الإنتاج.

اضافة الى ما ورد، يجب التوقف عند الأثر البيئي الناجم عن النشاطات الزراعية مثل تراكم النفايات الزراعية واستنزاف الموارد الطبيعية (مياه الري، الموارد الوراثية، التنوع البيولوجي...) والاستخدام غير الرشيد للاسمدة والمبيدات والطاقة، وظاهرة تغيير المناخ الناجمة عن سوء ادارة الموارد الطبيعية على اختلافها.

ج. الصحة الحيوانية والانتاج الحيواني

يشتهر القطاع الزراعي الحيواني في لبنان بعدد من المنتجات المميزة كاللبنة وبعض الاجبان وهو من القطاعات التي تتميز بوجود خبرات واسعة في مجال الانتاج المكثف والتعاقد الزراعي خاصة في قطاع الدواجن وفي مجال استئصال الامراض والاوبئة الحيوانية في حال ظهور أي طارئ على المستوى المؤسساتي. يكمن تطوير هذا القطاع بزيادة الإنتاج لبعض المنتجات الحيوانية والاعلاف واعتماد التحويل الصناعي لزيادة الدخل وذلك بابتكار منتجات جديدة مطلوبة للسوق المحلي والخارجي مما يساعد في اختراق أسواق خارجية في دول الخليج العربي وحيث يتواجد المغتربون اللبنانيون.

يعاني هذا القطاع من عدة مشاكل تتمثل بـ: ضعف نظام الصحة الحيوانية الذي ينعكس عدم استمرارية لبرامج الصحة الحيوانية، الخلل في تطبيق بعض مفاهيم الرفق بالحيوان وعدم كفاية مختبرات الصحة والانتاج الحيواني لمواكبة تطور القطاع، وصغر وتشتت المزارع وضيق مساحة وحدات الإنتاج والمنافسة مع التمدد العمراني، بالإضافة الى ضعف الإنتاجية والاعتماد النسبي على مواشٍ غير مؤصلة ذات إنتاجية ضعيفة، والاستعمال الجائر للمضادات الحيوية والمواد الكيميائية، والتقلص المستمر للمراعي (مساحة وإنتاجية)، وانحياز كفة التعاقد الزراعي الى دفة التاجر.

أضف الى ذلك الضعف والتفاوت في إدارة ما بعد الإنتاج من تجميع وتسويق ووضع المسالخ المتدني من حيث الصحة والسلامة العامة والإنتاجية، وانخفاض القدرة على ابتكار منتجات جديدة في كامل قطاع التصنيع وضعف الترويج الخارجي للمنتجات الحيوانية ذات الجودة العالية في ظل غياب التتبع وتطبيق المعايير الدولية مما يخفّض الطلب على هذه المنتجات، كما أن العادات الغذائية المحلية لا تعتمد بشكل اساسي على استهلاك المنتجات الحيوانية (كالحليب الطازج).

كما تجدر الاشارة، الى مشكلة الزيادة المتوقعة في أسعار الاعلاف والمدخلات مما يزيد من الكلفة المرتفعة أصلا للإنتاج، كما ان ضعف الصحة الحيوانية في سوريا من جراء الازمة التي تمر بها البلاد، يؤثر سلبا على الصحة الحيوانية في لبنان، كما نشير الى موضوع التغير المناخي الذي يؤثر سلباً على توافر المياه ومساحة المراعي والقدرة الرعوية وبالتالي الإنتاجية وكلفة الإنتاج الحيواني.

د. مياه الري والبنى التحتية الزراعية

يتميز لبنان بالوفرة النسبية للمياه بالمقارنة مع دول المنطقة، كما أن طوبوغرافيته ترفع من إمكانية زيادة القدرة التخزينية للمياه عبر البرك الجبلية والسدود. قامت الحكومة اللبنانية بعدة مبادرات لتعزيز إدارة المياه منها وضع الاستراتيجية الوطنية للمياه والتي حددت من ضمن اهدافها زيادة المساحة المروية من ٩٠ ألف هكتار الى ١٧٠ ألف هكتار، وإطلاق العمل بمشروع الليطاني النموذجي لري جنوب لبنان "مشروع خط ٨٠٠".

تتوافر في السوق المحلي تقنيات حديثة تزيد من كفاءة استعمال وتوزيع مياه الري على مستوى المزرعة، اضافة الى الخبرات في مجالات: الهندسة المائية، الزراعات ذات القيمة المرتفعة والاستهلاك الضئيل للمياه (العنب، الكرز...). كما يشار الى وجود بنى تحتية لتجميع مياه الصرف الصحي ومعالجتها يمكن استعمالها في الري، إضافة الى إمكانية تحسين تغذية المياه الجوفية عبر زيادة الغابات والاحراج.

ان نقاط الضعف في هذا القطاع تكمن في عدم وجود خطة طويلة الأمد لتطوير وإدارة مياه الري في المناطق الزراعية والاستثمار غير المتوازن نسبياً للمياه فيها، وندرة السياسات والبرامج الوطنية والمحلّية لإدارة المياه وخاصة مياه الري (باستثناء مصلحة الليطاني والمشروع الأخضر) وغياب استمراريتها، وعدم إقرار قانون وتشريعات خاصة لإنشاء وإدارة جمعيات مستخدمي مياه الري، ونقص في المعلومات الخاصة بقطاع المياه والري وآلية تبادلها واتاحتها مع غياب المركزية، وعدم ربط الأبحاث الزراعية بإرشاد المزارعين ونشر نتائجها خاصة حول اعتماد أجهزة القياس والرصد للرفع من كفاءة استعمال المياه، وضعف الارشاد الزراعي خاصة حول الترشيد في استخدام مياه الري.

أما على مستوى المزارع فالحيازات صغيرة ومشتتة مما يرفع من الكلفة النسبية التأسيسية لنظام الري ويعيق انشاءها، ونظم الري المستخدمة قديمة وغير كفوءة، يضاف اليها غياب الوعي عند عدد من المزارعين حول قيمة المياه والاستعمال غير الرشيد لها مما يؤدي الى تفاقم مشكلة هدر المياه خاصة عند توافرها بشكل مجاني.

إن الإدارة الضعيفة لمياه الصرف الصحي وامكانيات معالجتها وارتفاع كلفة التشغيل والصيانة في محطات المعالجة أدت الى الاستعمال المباشر لمياه الصرف الصحي في الري مما يسبب خطراً على الصحة العامة وتلوّث البيئة. اضافة الى اختلاط مياه البحر مع مياه الري في عدة مناطق ساحلية نتيجة لضخ كميات كبيرة من المياه الجوفية؛ وتدهور نوعية مياه الري نتيجة التلوّث مما يؤثر سلبا على استعمال بعض التقنيات الحديثة؛ واستنزاف الموارد المائية بشكل أكبر في السنوات الاخيرة بسبب التغيير المناخي وزيادة عدد المقيمين بشكل غير متوقع نتيجة النزوح الكثيف من سوريا الى لبنان.

هـ. معاملات ما بعد الانتاج والتسويق

ان اهم نقاط القوة في هذه المرحلة تكمن في: قرب مناطق الإنتاج في لبنان من الأسواق الاستهلاكية في المدن مما يساعد في توفير منتج جيد وكلفة نقل منخفضة نسبيا، توافر بعض التقنيات الحديثة لمعاملات ما بعد الإنتاج، والتعاون ما بين القطاع العام والخاص في المشاركة في المعارض الزراعية التسويقية الدولية.

أما أبرز معوقات هذه المرحلة فتتمثل بعدم الوعي والتركيز على تطبيق ممارسات جيدة في هذه المرحلة بما يسمح بالحفاظ على جودة وسلامة المنتج النهائي وبالتالي ضمان تسويقه باسعار مناسبة. ويعود ذلك الى ضعف الارشاد والتعليم الزراعي في مجال معاملات ما بعد الانتاج والارشاد التسويقي على المستوى الرسمي؛ ضعف في تنظيم أسواق الجملة عدم شفافية معاملات البيع في هذه الاسواق، وتضارب الصلاحيات المتعلقة بالمراقبة عليها وندرة الاسواق المباشرة من المزارع الى المستهلك؛ نقص في

تعميم المعلومات التسويقية وبالتالي غياب التخطيط الزراعي؛ غياب تنظيم وتفعيل مؤشرات الجودة؛ ضعف دور غرف التجارة والصناعة والزراعة في المجال الزراعي.

كما يشار الى ضعف هيكلية القطاع الخاص المعني في هذه المرحلة وندرة التعاونيات التسويقية؛ ضعف إدارة معاملات ما بعد الإنتاج (خاصة المعدة للتصدير)؛ ضعف البنى التحتية لعمليات ما بعد الإنتاج واستعمال تقنيات غير متطورة؛ غياب نظام تتبع المنتج وعدم اعتماد السجل الزراعي يؤدي كل ذلك الى ازدياد نسبة فاقد ما بعد الانتاج وبالتالي الى انخفاض هامش الربح لدى المنتج.

اضافة الى ذلك، هناك ايضا التقلبات العالية في العائدات من النشاط الزراعي التي تؤدي إلى عدم استقرار الأسواق، والقدرة التفاوضية الضعيفة للمزارع، والفارق الكبير في هوامش الربح بين المنتج والتاجر.

و. الأسماك والصيد البحري

على الرغم من انتشار ٤٤ مرفأ ومربط إنزال صيد بحري على طول أكثر من ٢٠٠ كيلومتر من الشاطئ اللبناني هناك فقط ٦٠٠٠ صياد مسجلون لدى وزارة الزرعة وهم غير مضمونين اجتماعيا، وان قطاع السمك والصيد البحري لم يدرج يوما ضمن أولويات وبرامج عمل الإدارات المتعاقبة ويتجلّى ذلك في ضعف الدعم الحكومي للصيد المائي ولتربية الاحياء المائية.

كما يعاني هذا القطاع من عدد كبير من المعوقات مثل غياب التخطيط والتنظيم لإدارة المناطق الساحلية؛ عدم وجود معلومات إحصائية كافية عن القطاع مما يعيق تطوره والانتشار العشوائي لمرافئ ومرابط إنزال الصيد البحري على طول الشاطئ اللبناني مما يعيق الإدارة والمراقبة وتدمير الموائل عبر الردميات والانشاءات غير الشرعية وتلوث المياه مما يجعلها غير صالحة للاستزراع في عدة مناطق. اضافة الى الممارسات الصحية غير السليمة في المرافئ وصيانة المراكب فيها والتي تؤثر سلباً على البيئة المائية المحيطة أيضا.

وتستكمل نقاط الضعف على صعيد عملية الصيد البحري الجائر وغير المستدام عبر استخدام شبكات ذات عيون صغيرة واستغلال مفرط لبعض الأرصدة السمكية، واستعمال طرق صيد غير قانونية (ديناميت، سموم...) مما يؤثر سلبا على استدامة المورد والتنوع البيولوجي، وخبرة غير كافية في التربية والصيد الصناعي.

أما مرحلة ما بعد الصيد فتعاني أيضا من المشاكل مثل غياب الإطار القانوني لتسويق الأسماك والاحياء المائية؛ ضعف في تنظيم الأسواق وتضارب صلاحية المراقبة عليها؛ ضعف معاملات ما بعد الصيد او الإنتاج (التبريد، النقل...)، وندرة التصنيع الغذائي السمكي؛ وعدم وجود دراسات الجدوى الاقتصادية التي تحدد القيمة المضافة للمنتجات السمكية المحلية وكيفية استغلالها محلياً.

اما فيما خص تربية الاحياء المائية فيغيب أيضاً التخطيط والتنظيم لإدارة المياه الداخلية مما يعيق تطور القطاع، بالإضافة الى مشاكل أخرى كعشوائية انشاء مزارع الأسماك على ضفاف الأنهار واستخدام مخلفات المسالخ في التغذية في مزارع الأسماك وصرف مخلفاتها في الأنهر.

تكمن نقاط قوة هذا القطاع في وجود إطار تشريعي للصيد المائي ووجود لتعاونيات ونقابات فاعلة لصيادي الأسماك. كما ان هناك عدداً من المشاريع تعنى بالأبحاث وبتطوير بعض نواحي قطاع الصيد وتتوفر مراكز أبحاث وتنمية في معاهد التعليم العالي (مباني معهد علوم البحار والصيد في البترون وهي بحاجة الى تأهيل)، وخبرات وطنية تستطيع مواكبة تطوير القطاع.

إضـــافة الى ذلك، فان مفاهيم الاســـتدامة والمحافظة على الموارد الطبيعية قد بدأت تعتمد من قبل عدد كبير من الصـــيادين الحرفيين ذوي المعرفة التراثية، وهناك استعداد لدى الأجيال الشابة من الصيادين على التعلم واعتماد اساليب جديدة.

من ناحية أخرى، يعتمد تطوير القطاع والاســتفادة من الأرصـــدة الســمكية البحرية غير المســتغلّة في المياه اللبنانية وتطوير الأســـواق الداخلية والخارجية على التعاون ما بين القطاع العام والخاص، وايجاد ســـبل لزيادة المردود للعاملين فيه من خلال تشجيع نشاطات مساندة ومكمّلة كالسياحة مثلا.

أما على صـــعيد تربية أحياء مائية فقد كان لوزارة الزراعة تجربة في ادخال أنواع جديدة ووجود نماذج لمشـــاريع ناجحة يمكن الاقتداء بها، كما أن هناك أيضاً مبادرات من القطاع الخاص لتطوير تربية الاحياء المائية.

ز. الغابات والمراعي والنباتات الطبية

تعتبر الغابات التي تنتشـــر بانواع مختلفة على ســـفوح جبال لبنان من الثروات الطبيعية المهمة وهي تتميز بغنى وتنوّع الموارد الوراثية النباتية فيها (منها المســتوطنة) والتي يعتبر عدد كبير منها ذا قيمة اقتصـــادية، كما ان الخصـــائص المناخية في لبنان تسمح بالقيام بنشاطات لتطوير قطاع الغابات من خلال التحريج واستثمار الغابات والنباتات العطرية والطبية.

عبر التاريخ، أمنت الغابات للسكان المحليين متطلبات شتّى من المنتجات الخشبية وغير الخشبية، ومن هنا روح المبادرة العالية التي يتمتع بها المعنيون بالعمل البيئي كالجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية، والوعي البيئي لأهمية المحافظة على المســـاحات الخضـــراء في كثير من القرى، والخبرة المحلية في اســـتثمار حطب الوقود والفحم، والمعرفة الجيدة بفوائد وأهمية النباتات الطبية والعطرية من قبل المجتمع المحلي.

يضـاف الى ذلك عدد من نقاط القوة في هذا القطاع مثل وجود عدد من التشـريعات الخاصـة بإدارة الموارد الطبيعية، والمخطط التوجيهي الشـامل للأراضـي اللبنانية الذي يأخذ بعين الاعتبار الموارد الطبيعية ومنها الغابات، اضـافة الى عدد من المشـاريع والبرامج الداعمة لإدارة الموارد الطبيعية منها البرنامج الوطني للتحريج وزيادة المســـاحة الإجمالية للغابات من ١٣٪ إلى ٢٠٪ خلال ٢٠ سنة والبرنامج الوطني لمكافحة التصحر، كما تجدر الإشارة الى وجود عدد من المحميات الطبيعية.

هناك طلب متزايد على منتجات الغابات من حطب للوقود وفحم وبعض المنتجات الخشـــبية وكل المنتجات غير الخشـــبية (صنوبر، زوباع، صعتر، قصعين، عسل...). ان زيادة انتاج المنتجات غير الخشبية من خلال الاستفادة من نتائج مشاريع زراعية لنباتات طبية وعطرية ناجحة يساهم في توفير هذه المنتجات من جهة والحفاظ على المورد الطبيعي من جهة اخرى.

اما فيما خصّ الموارد الوراثية النباتية اللبنانية فيجري العمل على اعداد الاســـتراتيجية الوطنية لإدارة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة والاســتراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي كما تتم المحافظة على هذه الموارد ضـــمن بنك البذور الوطني في مصـــلحة الأبحاث العلمية الزراعية حيث تحفظ٤٠% من نباتات لبنان البرية وبنك إيكاردا حيث تحفظ البذور الرعوية والحبوب.

يعاني هذا القطاع من صـعوبات كثيرة منها تشـتت وتبعثر الغابات مما لا يسـمح بإدارة فاعلة وعدم وجود إطار تشـريعي شـامل لإدارة الموارد الطبيعية وتضـارب في الصـلاحيات والمسـؤوليات ونقص في تنظيم الاراضـي والمخططات الإقليمية التفصـيلية وضـعف في تطبيق التشـريعات القائمة وضـعف السـلطات المحلية في إدارة المشـاعات ومواردها الطبيعية ونقص في تدفق المعلومات عن حرائق الغابات بين الجهات المعنية وتحليل نتائجها وعدم تخصصية مشاتل انتاج الشتول الحرجية وقلة عددها. الى ذلك يضـاف القطع العشـوائي للأشـجار من أجل التحطيب والتفحيم في ظلّ غياب الإدارة المسـتدامة للغابات المسـتثمرة

والاستغلال والجني غير المستدام للنباتات الحرجية ذات القيمة التسويقية وغياب الإدارة المستدامة للمراعي (الرعي الجائر وغياب الحماية)؛ النقص في المعلومات التسويقية للمنتجات الحرجية؛ وعدم توافر الخبرات اللازمة من حيث العدد في مجال الغابات والمراعي.

هناك تحديات أخرى تؤثر سلبا على هذا القطاع كانتقال بعض المزارعين الى نشاطات أقل جهداً وأكثر مردوداً من التفحيم والرعي وتقلص المساحات الرعوية مع زيادة مواقع الحماية والتحريج وغياب الحوافز ووجود معوقات قانونية واجتماعية تحول دون الاستثمار في الرعي وإنتاج الأخشاب وصعوبة استثمار الغابات أو حمايتها من الحرائق وعدم امكانية الاستثمار فيها (خشب صناعي) بسبب وجودها في مواقع منحدرة يصعب الوصول اليها والحماية المفرطة لبعض النظم البيئية الحرجية مما يؤدي الى إهمالها وانتشار الحرائق فيها وتحويلها الى وجهات استعمال أخرى.

ح. العمل التعاوني والضمان من الكوارث الطبيعية

يؤثر ضعف العمل التعاوني في لبنان سلبا على القطاع الزراعي عامة فهناك غياب لأي سياسات وبرامج وطنية ومحلّية لتطوير العمل التعاوني. ينعكس ذلك على القطاع العام المعني بالعمل التعاوني والضمان من الكوارث الطبيعية وعلى مختلف المستويات: بنيوية وتنظيمية وتشريعية وتخطيطية وتوجيهية وتنفيذية ومتابعة ومراقبة. فهناك عدد كبير من التعاونيات الزراعية غير الفاعلة وانخفاض في نسبة انتساب المزارعين الى التعاونيات (غياب الحافز) وفي عدد الأعضاء الشباب، اضافة الى عدم وجود مراكز للخدمات والارشاد التعاوني وعدم تمكّن التعاونيات من الحصول الى القروض الاستثمارية.

أضف الى ذلك عدم توافر تأمين صحي للمزارعين وعائلاتهم وممتلكاتهم من الحوادث والكوارث الطبيعية، وانخفاض مستوى الوعي عند المزارعين للمخاطر المتصلة بالنشاط الزراعي. وعلى هذا الصعيد جرى العمل على انشاء الصندوق التعاضدي للتأمين على القطاع الزراعي من الكوارث الطبيعية والذي لم يتم استكمال قوننته وإلزامية الانتساب اليه مما يحد من فعاليته. من ناحية أخرى يوجد شبكة شركات تأمين ومصارف قوية ذات قدرات عالية في تحليل الاحتياجات وفي التدخل.

اما إيجابيات هذا القطاع فتكمن في توافر عدد كبير من التعاونيات الزراعية واتحادات التعاونيات التي يمكن تفعيلها؛ الدعم المستمر من قبل الجهات المانحة والمنظّمات غير الحكوميّة وتوافر بعض المبادرات لجهات فاعلة لتأمين قروض لصغار المزارعين والتعاونيات كبرنامج كفالات الممول من الاتحاد الاوروبي اضافة الى الإعفاءات الضريبيّة التي تحظى بها التعاونيات.

ط. الارشاد والتعليم والبحث الزراعي

يعتبر الارشاد الزراعي احدى الوظائف الأساسية لوزارة الزراعة، كما أنه من الخدمات التي ينتظر المزارعون (سيما الصغار منهم) ان تقدمها لهم الدوائر المعنية في الوزارة. يتكامل الارشاد مع التعليم والبحث في مثلث تطوير العمل الزراعي الموجود ضمن وزارة الزراعة والمصالح والمؤسسات التي هي تحت وصاية وزير الزراعة، ويشكل هذا المثلث الحلقة الاساسية التي تربط بين المزارع والمؤسسات الانتاجية من جهة والمهندسين والباحثين ومصدر القرار من جهة أخرى.

يتمتع جهاز الارشاد الزراعي الرسمي ببنية تحتية مهمة وتوزيع جغرافي يشمل جميع المناطق الزراعية اللبنانية، حيث أن هناك ٢٨ مركزاً زراعياً و٧ مدارس فنية زراعية و٣ مراكز خدمات زراعية موزعة على جميع الاقضية، من مهامها الارشاد الزراعي والتعليم والتدريب الزراعي، بالإضافة الى وجود نظام الاعلام الارشادي عبر الرسائل النصّية القصيرة في المراكز الزراعية وفي

مصـــلحة الأبحاث العلمية الزراعية ودائرة التوثيق والمعلوماتية في مديرية الدراســـات والتنســـيق التي تطال جميع المزارعين المســجلين في وزارة الزراعة ومصــلحة الأبحاث العلمية الزراعية. تنفذ ايضــا بعض المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية وغرف التجارة والصـناعة والزراعة والشـركات الخاصـة والجامعات والمؤسـسـات البحثية مشـاريع وبرامج داعمة للقطاع الزراعي حيث تقدم مجموعة واســعة من الخدمات الإرشــادية للمزارعين والمجتمعات المحلية الريفية، بدءا من الارشــاد المتخصــص لمنتجات معينة الى خدمات التنمية المتكاملة وخاصة تلك التي تستهدف المجتمعات الريفية الفقيرة.

يشـكل قصـور الارشـاد الزراعي الرسـمي المشـكلة ألاسـاسـية في تطوير القطاعات المختلفة ومن اهم المعوقات التي يواجهها الارشاد غياب خطة او استراتيجية ارشادية وطنية طويلة الأمد والخلل الحاصل في هيكلية مصلحة التعليم والإرشاد الذي يخلق قيوداً إجرائية في التواصــل والتنســيق مع مختلف المديريات الفنية في وزارة الزراعة وغياب الرقابة أو الاشــراف على الاعمال الارشـادية المنفذة من قبل الجمعيات غير الحكومية (التي تتغير أهدافها اسـتجابة لأولويات الجهات المانحة وعملها الارشـادي محدود زمنيا بحسـب توافر التمويل) ومؤسـسـات القطاع الخاص (الذي يلبي أولويات شـركات القطاع الخاص واحتياجات كبار المزارعين، وغالبا ما يهمل الاحتياجات المحددة والمتنوعة لصــغار المزارعين)؛ وغياب آلية تعاون ما بين الأبحاث والإرشــاد وتبادل وتوسـيع نطاق الخبرات الناجحة والدروس المسـتفادة على المسـتوى الوطني. كما أن النقص في الموارد البشـرية والمادية وفي تجهيز المراكز الزراعية، وعدم تنظيم الحوافز للمرشـدين الزراعيين وتعدد مهام وأعمال الموظفين وغياب التخصـصـية في هذه المراكز يحدّ من نسبة الاعمال الارشادية وفعاليتها. يضـاف الى ذلك عدم وجود كفاءات للإرشاد على المواضيع المستجدة وإدارة الموارد الطبيعية، وعدم إتاحة كثير من المعلومات الزراعية والتقنيات الحديثة، كما أن بعض المعلومات الزراعية لا تستند الى بحوث تطبيقية محلية. ولا يجب التقليل أيضـا من مشـكلة صـغر وتوزع عدد كبير من المزارعين الذين يعملون بدوام جزئي مما يعقّد العملية الارشادية برمّتها.

اما فيما خص التعليم الزراعي فيتوافر في لبنان التعليم الزراعي الجامعي المتطور الرسـمي والخاص، اما التعليم الفني الزراعي فهو تعليم رســمي يتبع لمصــلحة التعليم والارشــاد في مديرية الدراســات والتنســيق في المديرية العامة للزراعة وترعاه بعض التشــريعات والقوانين، التي تحدد آلية اعداد المناهج التعليمية التي تخضــع لعمليات مراجعة مســتمرة، كما تحدد مؤهلات افراد الهيئة التعليمية والمدربين والاختصـاصـيين من ذوي الكفاءة العلمية. وقد انطلق مؤخراً برنامج توأمة بين وزارة الزراعة ومؤسـسـة دولية هامة (مينوبريو) بتمويل من الاتحاد الأوروبي لتعزيز التعليم الفني الزراعي، مع الاشــارة الى اســتعداد مختلف الجهات المانحة والمنظمات لدعم وزارة الزراعة في مجال التعليم الفني الزراعي إذا ما توفرت خطة عمل واضــحة. ومن نقاط القوة هنا أيضاً عدد من المراكز البحثية العلمية والزراعية الوطنية والخاصة والدولية.

أما نقاط الضــعف فتبدأ بانعدام الاهتمام بالتعليم الفني الزراعي الرسـمي، وبالتالي عدم تطوير الأنظمة والقوانين للمدارس الفنية الزراعية وعدم تخصيص اعتمادات خاصـة بالتعليم الزراعي من ضمن موازنة وزارة الزراعة. تضـاف هذه المشاكل الى الشغور في العنصر البشري في بعض المدارس الزراعية ونقص في إعادة تأهيل الهيئة التعليمية والإدارية، وعدم اهلية عدد من المباني وحقول التجارب في المدارس الزراعية، وضــــعف المناهج التعليمية وعدم ملاءمتها للمتطلبات وللتحديات الجديدة في القطاع الزراعي وعدم تلبية متطلبات السوق بالنسبة للاختصاصات في التعليم الفني الزراعي، وغياب التدريب الزراعي (المستمر أكثر من شهر للمزارعين)، وضعف الأبحاث الزراعية وعدم ربطها مع حاجات القطاع.

ي. تعزيز قدرات وزارة الزراعة

إن وزارة الزراعة هي الجهة الرسمية المنوط بها تطوير القطاع الزراعي وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة وهناك تشريعات وقوانين تنظم عملها ويتوافر فيها كادر بشري كفوء. بدأت وزارة الزراعة مواكبة الحوكمة الرشيدة من خلال اتخاذ خطوات عدة أهمها اشراك أبرز المعنيين في اخذ القرارات من خلال تشكيل لجان قطاعية تضم، اضافة الى المعنيين في وزارة الزراعة، ممثلين عن القطاعين العام والخاص. كما بدأت بتوفير بعض المعاملات الادارية الكترونيا على بوابة الحكومة الالكترونية وتبسيط إجراءات بعضها الآخر، والربط الالكتروني لجميع المصالح الاقليمية وشبه الشامل لمراكز وزارة الزراعة ومراكز الاحراج، ويتم العمل على تطوير نظام معلومات للإدارة المتكاملة في وزارة الزراعة (AMIS)، والتجهيز بالمعدات المعلوماتية والمكتبية واللوجستية ومستلزماتها، وتوفير قاعدة معلومات إحصائية زراعية محدّثة وضعت لها استراتيجية وطنية لتطويرها، بالإضافة الى دراسات عن القطاع الزراعي. لوزارة الزراعة وجود عملي فاعل في جميع الاقضية والمحافظات عبر المصالح الإقليمية والمراكز الزراعية ومراكز الاحراج بالإضافة الى الإدارة المركزية وقد تم العمل مؤخراً على ملء عدد من الشواغر فيها.

هناك عدد من نقاط الضعف تعيق عمل وزارة الزراعة وتقلل من فعاليتها منها عدم ملاءمة الكادر الحالي وهيكليته وتنظيمه لمواكبة تطور القطاع الزراعي واكتظاظ مهام وأعمال الدوائر والمصالح خاصة في المراكز الزراعية وعدم وجود التوصيف الوظيفي ونقص وقدم التشريعات والقوانين وعدم تلبيتها للمستجدات وضعف التخطيط والمشاركة في إعداد الموازنة وعدم مرونة في تنفيذ الموازنة (آلية مكبلة لمراقبة للنفقات، آلية غير مرنة للصرف...)؛ ونقص وشغور في الكادر البشري المتخصص. كل ذلك يؤدي الى محدودية في استيعاب المشاريع التنموية. الى ذلك يضاف عدم وجود آلية لمتابعة وتقييم العمل العام، بما فيها الخطط والبرامج والمشاريع وتقييم أداء العاملين ومنحهم الحوافز المادية والمعنوية.

ينعكس الضعف في الكادر البشري المتخصص على اداء بعض الوظائف في مجال التحليل الاقتصادي والتخطيط والتنفيذ والقدرة التفاوضية ومهارات التواصل وجذب الموارد المالية واستقطاب الاستثمارات وفي المشاركة غير الفاعلة و/أو الغياب عن مناقشة ووضع الاتفاقيات والمعايير الدولية. اضافة الى عدم وجود أي وحدة تعنى بالرقابة الداخلية وتدخل نهج إدارة المخاطر وعدم وجود خطط وجهاز لإدارة الكوارث الطبيعية وتأثيرها على الزراعة وعدم وجود نظام لإدارة الموارد البشرية وغياب برامج التدريب المستمر للكادر الفني والإداري وعدم التكامل في نظام الإحصاء الزراعي وغياب خطة لأنشطة التواصل والاعلام.

كذلك، هنالك بعض الفرص المتاحة امام وزارة الزراعة التي يجب ان تقتنصها من أجل تعزيز قدراتها كإمكانية الاستفادة من برامج مكتب وزير الدولة للتنمية الإدارية في الحوكمة الرشيدة والحكومة الالكترونية وبرنامج التجهيز، واستعداد عدد من الجهات المانحة والمنظمات لدعم وزارة الزراعة ماليا وفنيا وتقنيا، كما أن هناك إمكانية الاستفادة من الاتفاقيات المبرمة مع الشركاء التجاريين.

٤. خطة العمل الاستراتيجية للأعوام ٢٠١٥ – ٢٠١٩

انتهت المرحلة الأولى من التخطيط الاســتراتيجي بتوحيد نتائج تحاليل نقاط القوة والضــعف للقطاع الزراعي وترتيب الأولويات والمواضيع الرئيسية، وتبع ذلك وضع توجه عام للسياسة الزراعية اللبنانية وتحديد رسالة ورؤية وزارة الزراعة وتلخيص القضايا الرئيسية في ثمانية مسارات عمل أساسية ومجالات التدخل في كل منها.

حدد التوجّه العام للسياسة الزراعية اللبنانية بالآتي: **تعزيز الامن الغذائي والتنمية الزراعية والريفية المستدامة من خلال زيادة الإنتاجية وتوفير غذاء سليم ورفع نسبة مساهمة الزراعة في الدخل القومي اللبناني والحد من الهجرة والنزوح الريفي وتعزيز الوعي الزراعي والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية والوراثية.**

أما رسالة ورؤية وزارة الزراعة والمسارات العمل الثمانية ومجالات التدخل في كلّ منها جاءت على الشكل التالي:

أ. رسالة ورؤية وزارة الزراعة

رسالة وزارة الزراعة (Mission):

تطوير اداء قطاع زراعي يساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والريفية المستدامة

رؤية وزارة الزراعة (Vision):

وزارة زراعة تعتمد على مبادئ الحوكمة الرشيدة لتطوير قطاع زراعي
يساهم في تحقيق الامن الغذائي بما فيه سلامة الغذاء والحد من الفقر والنزوح والهجرة وخلق فرص عمل
ورفع كفاءة الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية

ب. الأهداف للأعوام الخمسة المقبلة

ان الهدف العام لوزارة الزراعة للأعوام ٢٠١٥–٢٠١٩ هو تطوير دورها المؤســســاتي لإدارة القطاع الزراعي وتعزيز جهوزيتها لمواجهة التحديات والازمات من خلال الشراكة والتعاون مع الافرقاء المعنيين، وذلك من خلال ثلاثة أهداف خاصة وهي:

١. توفير غذاء سليم وذي جودة
٢. تعزيز مساهمة الزراعة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية
٣. تعزيز الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والوراثية

تأمل وزارة الزراعة المساهمة في عدد من النتائج من خلال عملها بحسب الاستراتيجية حتى عام ٢٠١٩ وهي:

١. على مستوى القطاع الزراعي:

- زيادة الإنفاق العام على الزراعة (٥٨،٧ مليون دولار موازنة وزارة الزراعة لعام ٢٠١١) كنسبة مئوية من إجمالي الإنفاق الوطني (١١،٧ مليار دولار في عام ٢٠١١) من ٠,٥% الى ٠,٧% في ٢٠١٩
- ارتفاع نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي من ٤٪ عام ٢٠١١ إلى ٦٪ في عام ٢٠١٩
- زيادة الإنتاج الزراعي الى ٣ مليارات دولار في ٢٠١٩ (٢،٣٦ في ٢٠١١) مما يعني ارتفاع بنسبة ٣،٤% سنويا
- انخفاض العجز السنوي في الميزان التجاري بين الواردات والصادرات من المنتجات الزراعية والغذائية من ٢٠% كمعدل للسنوات الخمس الماضية الى ٢٣% عام ٢٠١٩ (١٣/٣)

٢. على مستوى وزارة الزراعة:

- ارتفاع نسبة العينات المحللة في المحطات الفرعية على اجمالي العينات من ١٠% الى ٢٥% عام ٢٠١٩
- زيادة نسبة الانفاق على تطبيق خطط تعزيز الادارة المستدامة للموارد الطبيعية من موازنة وزارة الزراعة
- ازدياد عدد التشريعات التي تعنى بالإدارة المستدامة للموارد الطبيعية

٣. على مستوى تحسين الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية:

- ثبات وعدم انخفاض دخل المزارعين
- ارتفاع معدل النمو السنوي لدخل الأسر في المناطق الريفية من النشاط الزراعي وصيد الاحياء المائية
- عدم انخفاض نسبة سكان الريف
- ارتفاع نسبة القوة العاملة في الزراعة
- انخفاض نسبة الاصابات بالتسمم الغذائي في الحالات الاستشفائية

ج. مسارات العمل والنتائج المتوقعة

١) <u>توفير غذاء سليم وذي جودة من الإنتاج المحلي والواردات</u>

حددت ثلاثة مجالات تدخل في مسار العمل هذا وتتلخص كما يلي:

- **المساهمة في وضع سياسة وطنية لسلامة الغذاء** ذات مبادئ استراتيجية للإدارة المشتركة والمنسقة تهدف الى إيجاد نظام متكامل وشامل (من المزرعة الى المستهلك) لإدارة سلامة الغذاء يلبي متطلبات المنتجين والمستهلكين على حد سواء، وذلك لتأمين إمدادات غذائية سليمة ومغذّية وذات جودة عالية وتطوير نظام رقابة فعال من حيث الكلفة وتعزيز الوصول إلى الأسواق من قبل منتجي المواد الزراعية والغذائية اللبنانية واعتماد مبدأ تحليل وتقييم المخاطر وتطوير تشريعات ومعايير وبرامج مصادقة موحدة او مشتركة؛
- **توفير غذاء سليم وذي جودة من الانتاج المحلي** من خلال ضمان توافر إمدادات غذائية كافية من المنتجات المحلية، وتطوير نظم سلامة الأغذية، وذلك عبر تطوير الاطار القانوني والعملاني للمراقبة والتفتيش والضابطة الصحية والقضائية

والاستحصال على شهادة الجودة ISO ١٧٠٢٠ لأجهزة المراقبة والكشف على الأغذية وتعزيز المراقبة والتفتيش على مرافق الأغذية والعمل على تطوير البنى التحتية للجودة لجهة تأهيل ومساعدة المختبرات المعترف بها رسميا لزيادة أنواع التحاليل المخبرية وللحصول على شهادات الاعتماد الدولية، وتطوير برامج رصد وطنية للملوثات الغذاء والترسبات، وتفعيل دور وزارة الزراعة في المشاركة في صناعة القرارات ووضع المعايير الدولية لسلامة الغذاء والجودة؛

- **توفير غذاء سليم وذي جودة من الواردات** من خلال ضمان استيراد منتجات غذائية سليمة، وتطوير نظم سلامة الأغذية وضمان جودتها ورفع مستوى المرافق ذات الصلة وتقوية البنية التحتية، وذلك عبر تعزيز القدرة القانونية والعملانية للمراقبة والتفتيش على المعابر الحدودية والعمل على الاستحصال على شهادة الجودة ISO ١٧٠٢٠ لأجهزة المراقبة والكشف على الأغذية، ومساعدة المختبرات المعترف بها رسميا للحصول على شهادات الاعتماد وزيادة أنواع التحاليل المخبرية.

أما من حيث نتائج عمل وزارة الزراعة خلال الأعوام الخمسة القادمة في سلامة الغذاء فمن المتوقع أن تساهم في:

- انخفاض مرتجعات الصادرات الغذائية بسبب سلامة وجودة الغذاء بنسبة ٥٠% عام ٢٠١٩
- انخفاض نسبة عينات الكشف الداخلي غير المطابقة الى ٦٠% عام ٢٠١٩
- انخفاض نسبة ٢٥% لمستوى الملوثات في تحاليل رصد المتابعة لملوثات الغذاء والترسبات عام ٢٠١٩
- نسبة المرافق المسجلة صحيا ٥٠% عام ٢٠١٩

٢) زيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية للمنتجات الزراعية اللبنانية

حددت تسعة مجالات تدخل من أجل زيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية للمنتجات الزراعية اللبنانية وتتلخص كما يلي:

- **تعزيز سلاسل الإنتاج ورفع القيمة المضافة للمنتجات الزراعية النباتية** عبر تعزيز أدارة المدخلات الزراعية وتحسين أداء منتجي المدخلات الزراعية وتنفيذ برامج إنمائية لعدد من سلاسل الإنتاج الزراعية من أجل تبيان المزايا النسبية والعمل على تعزيزها والاستفادة منها ورفع القيمة المضافة وتحديث الزراعة في لبنان والعمل على استعمال تقنيات جديدة ورفع كفاءتها وتخصصيتها وعبر تشجيع الممارسات الزراعية الجيدة من خلال دعم الزراعات العضوية والاستحصال على شهادات الجودة في الإنتاج؛

- **تعزيز سلاسل الإنتاج ورفع القيمة المضافة للمنتجات الزراعية الحيوانية** من خلال تعزيز إدارة الادوية البيطرية والمضيفات العلفية، تنمية قطاع الاعلاف، وتنفيذ برامج إنمائية لسلاسل إنتاج الحليب والدجاج من أجل تبيان المزايا النسبية والعمل على تعزيزها والاستفادة منها ورفع القيمة المضافة وتحديث عملية انتاجها والعمل على استعمال تقنيات جديدة ورفع كفاءتها وتخصصيتها، وتقوية إدارة المزارع السليمة وتطبيق إجراءات الامن الحيوي؛

- **تعزيز إجراءات الصحة النباتية** وذلك عبر استكمال تحديث تشريعات الصحة النباتية والحجر النباتي وإعادة تنظيم الوحدات المختصة لتتلاءم مع المعايير الدولية واستكمال تعزيز قدرات وزارة الزراعة في مسح الآفات الزراعية وتعزيز قدرات وزارة الزراعة في استئصال الآفات الزراعية واستكمال تطوير نظام الصحة النباتية والحجر النباتي للاستيراد ليتماشى مع المعايير الدولية واستكمال تطوير نظام الصحة النباتية لإصدار شهادات التصدير التي تتماشى مع المعايير الدولية؛

- **تعزيز إجراءات الصحة الحيوانية** وذلك من خلال تحديث تشريعات الصحة الحيوانية وإعادة تنظيم الإدارات المختصة لتتلاءم مع المعايير الدولية وتعزيز قدرات وزارة الزراعة في مسح واحتواء الامراض الحيوانية وتطوير نظام للاستيراد والتصدير والحجر الصحي البيطري ليتماشى مع المعايير الدولية؛

- **تحقيق نمو في الصادرات الزراعية** من خلال:

- العمل على انشاء لجنة مشتركة من القطاعين العام والخاص لترويج الصادرات الزراعية اللبنانية تعمل على تطوير وتنمية وترويج المنتجات الزراعية اللبنانية، مع احترام القوانين الدولية، والمسؤولية الاجتماعية والأخلاقيات التجارية، وتهدف الى زيادة القدرة التنافسية للصادرات وتحقيق أفضل النتائج في الأسواق الخارجية، وذلك من خلال صياغة السياسات الزراعية الخاصة بالتصدير ومراجعة السياسات التجارية (استيراد وتصدير) والتسويقية ومراقبة تنفيذها بشكل فعّال، تنسيق ورصد تطور وتنوع أنشطة الترويج المتعلقة بتصدير المنتجات الزراعية اللبنانية وأخذ زمام المبادرة في تصميم الحوافز اللازمة للتصدير وإنشاء مجموعات عمل لتشجيع الصادرات الزراعية بحسب السلع؛
- تحسين إدارة سلسلة الإنتاج وتقليل الفاقد على مستوى مراكز التوضيب ومخازن التبريد والمصانع ودعم وتعزيز الرقابة واستحداث وتطبيق القوانين وتعزيز عملية التتبع؛
- استعادة المكانة في الأسواق التقليدية وفتح أسواق جديدة للمنتجات الزراعية والغذائية اللبنانية ضمن عملية استقصاء للأسواق وتطوير نظام معلومات تسويق زراعي وتعميم المعلومات التسويقية ودراسة مستوى التنافسية والترويج (من خلال المشاركة في المعارض، البعثات التجارية...)؛

- **تحسين التسويق الداخلي** من خلال تعزيز أسواق الجملة وتطوير أسواق للمزارعين والتعاونيات الزراعية وتحفيز التعاقد الزراعي والقيام بحملات إعلانية ترويجية للتشجيع على استهلاك المنتجات الزراعية اللبنانية؛

- **وضع خطة وطنية للمحافظة على الرقعة الزراعية والمروية وتوسيعها** خاصة للأصناف المطلوبة في السوق العالمي من خلال وضع مخطط على مستوى المناطق الثمانية للمشروع الاخضر يهدف الى توسيع الرقعة الزراعية وتطوير البنى التحتية الزراعية ومياه الري تتكامل مع الاستراتيجية الوطنية وتشجع على استغلال الأراضي الصالحة للزراعة استصلاح أراضٍ وانشاء طرقات زراعية ودراسة الأصناف الزراعية المطلوبة في الأسواق المحلية والخارجية وتبيان المزايا التنافسية لإنتاجها في لبنان؛

- **تنظيم الوضع القانوني للمزارعين والنقابات الزراعية** من خلال تحضير مشروع قانون لتنظيم المهن الزراعية والصيد مع المراسيم التطبيقية والعمل على إقرارها على المستوى المطلوب؛

- **دعم صغار المزارعين والمربين والمنتجين واستقطاب الشباب والمرأة للعمل والاستثمار في الزراعة** لضخ دم جديد في القطاع الزراعي من خلال استكمال العمل على منح قروض للتنمية الزراعية والريفية بالتعاون مع مؤسسة كفالات ووضع دراسات جدوى اقتصادية لعدد من المشاريع الزراعية في متناول الشباب والمرأة.

من حيث نتائج عمل وزارة الزراعة خلال الأعوام الخمسة القادمة في هذا المسار فمن المتوقع أن تساهم في:

- زيادة الصادرات الزراعية (HS1 -10) بنسبة ١٠% في عام ٢٠١٩ (٥٦٧ ألف طن عام ٢٠١٣)
- انخفاض عدد الشحنات المصدّرة المرتجعة

- زيادة إنتاج الدجاج اللاحم من ٥٧ مليون طير في عام ٢٠١٣ الى ٦٢ مليون طير ٢٠١٩
- زيادة الانتاج المحلي من الحليب ومشتقاته ليرتفع من ٣٥% من الاستهلاك المحلي في عام ٢٠١٣ الى ٤٠% في عام ٢٠١٩
- تحويل ٢٥٠٠٠ هكتار الى أراض زراعية مروية
- ارتفاع عدد صغار المزارعين والشباب والمرأة المستفيدين من القروض المدعومة

٣) تعزيز الإدارة الرشيدة والاستثمار المستدام للموارد الطبيعية

حددت خمسة مجالات تدخل من أجل تعزيز الإدارة الرشيدة والاستثمار المستدام للموارد الطبيعية وتتلخص كما يلي:

- **تعزيز الإدارة الرشيدة والاستثمار المستدام للغابات** من خلال تقييم الموارد الحرجية وتعزيز الحوكمة الرشيدة في إدارة الغابات عبر مراجعة وتحديث وتطبيق التشريعات ذات الصلة لتتوافق مع المعايير الدولية وتنمية قدرات الإدارات الرسمية المعنية وتفعيل المشاركة المحلية في إدارة وحماية الغابات والتحريج وزيادة التوعية على الأهمية الاقتصادية والبيئية للغابات والتحريج وإعادة التحريج ودعم البرنامج الوطني لزيادة المساحة الحرجية وحماية الغابات من المخاطر والآفات التي تهددها وتطبيق استراتيجية مكافحة حرائق الغابات وترشيد جني واستثمار المنتجات الحرجية الخشبية وغير الخشبية؛

- **تعزيز الاستثمار والإدارة المستدامة للمراعي** وتنمية قدرات الإدارات الرسمية المعنية من خلال اجراء مسح للمراعي والنباتات الرعوية على صعيد وطني عبر تحديد المراعي وقدرتها العلفية وحمولتها الرعوية وتحديد نظم ومسارات الرعي ووضع خطة لإدارتها وتحسينها (تأهيل المشاتل لإنتاج شتول رعوية وتأهيل المراعي الموجودة)، ومن خلال تعزيز الحوكمة الرشيدة في إدارة المراعي عبر مراجعة وتحديث وتطبيق التشريعات ذات الصلة لتتوافق مع المعايير الدولية وتنمية قدرات الإدارات الرسمية المعنية وتفعيل المشاركة المحلية في إدارة وحماية المراعي وزيادة التوعية على أهميتها الاقتصادية؛

- **تعزيز إدارة قطاع النباتات الطبية والعطرية والأشجار البرّية المثمرة** من خلال المحافظة على النباتات الطبية والعطرية وتكثيرها وترشيد ومراقبة جنيها وتطبيق التشريعات النافذة؛

- **دعم الاستثمار وتعزيز الإدارة المستدامة للمصائد السمكية ولتربية الاحياء المائية** وتطبيق الخطة الاستراتيجية لتطوير القطاع، من خلال تعزيز الإطار التشريعي والتنظيمي للصيد وتربية الاحياء المائية وتشجيع البحوث وتنمية مصايد الأسماك عبر المساعدة في تحديث الأسطول البحري وتحديد مناطق صيد جديدة والإرشاد على تقنيات صيد جديد ودعم استبدال معدات الصيد الجائرة بأخرى مستدامة والمحافظة على الثروة السمكية واستدامتها بمنع الصيد في فترات معينة وتفعيل دور حراس الاحراج والصيد في تطبيق القوانين المرعية الاجراء، ومن خلال تنمية تربية الاحياء المائية وتطوير نظام جمع المعلومات؛

- **تحديث نظام الري في لبنان وتحفيز استعمال مصادر مياه وطاقة بديلة** من خلال زيادة كمية تخزين مياه الري وتحسين توزيعها، استعمال تقنيات جديدة ورفع كفاءة الري على مستوى المزرعة، تفعيل استعمال مياه الصرف الصحي المعالج في الزراعة، وتحفيز استعمال الطاقة المتجددة في الزراعة والري.

من حيث نتائج عمل وزارة الزراعة خلال الأعوام الخمسة القادمة في هذا المسار فمن المتوقع أن تساهم في:

- زيادة مساحة الغابات الاجمالية بنسبة ٥% حتى عام ٢٠١٩
- ارتفاع قيمة الحاصلات الحرجية من٨٠ مليون دولار عام ٢٠١٣ الى ٨٥ مليون دولار في عام ٢٠١٩
- زيادة انتاج النباتات الطبية والعطرية (قصعين وزعتر) من ١٧٥,٠٠٠ كلغ الى ١٨٥,٠٠٠ كلغ في عام ٢٠١٩
- وجود مساحة من الاحراج والغابات والمراعي التي يطبق عليها خطة لإدارة مستدامة
- ارتفاع عدد الصيادين المسجلين من ٦٠٠٠ عام ٢٠١٣ الى ٨٠٠٠ عام ٢٠١٩
- ارتفاع كمية الإنتاج من الصيد بالنسبة لمجهود الصيد
- زيادة الإنتاج من قطاع تربية الاحياء المائية من ٤٥٠٠ طن عام ٢٠١٣ الى ٩٠٠٠ طن عام ٢٠١٩
- ازدياد مخزون الاحياء المائية على فترة ١٠سنوات
- ارتفاع نسبة التحول الى الري الحديث على مجمل المساحة المروية: ١٥% في عام ٢٠١٩

٤) تعزيز الارشاد والتعليم الزراعي

حدد مجالان أساسيان في هذا المسار وهما:

- **تطوير نظام ارشادي تعددي** ذي رؤية مشتركة ونهج متكامل في التعليم والبحث والإرشاد الزراعي من شأنه أن يستجيب للاحتياجات الفنية والمعلوماتية للمزارعين ويفعّل الشراكة ما بين القطاع العام والجامعات ومراكز البحوث والجمعيات الاهلية المقدمة لخدمات الارشاد حيث يوفر القطاع العام التوجيه والتنسيق فيما بين المعنيين ويشرك الجميع في التخطيط وتنفيذ برامج ارشادية، تمارس فيه وزارة الزراعة أيضا صلاحية الرقابة لضمان جودة الخدمة الارشادية وحسن توزيعها الجغرافي بالإضافة الى التقييم والمتابعة، وتقوية مراكز الارشاد الزراعي من خلال تعزيز الكادر البشري وتنمية قدراته الفنية والتجهيز بتقنيات الارشاد والتواصل؛
- **تفعيل التعليم الزراعي الفني الرسمي المستند الى متطلبات سوق العمل** من خلال وضع سياسة لتطوير التعليم الزراعي الفني الرسمي، تعزيز إدارة المدارس الزراعية عبر تحديث التشريعات والقوانين ذات الصلة وتطوير البنى التحتية وتجهيز المدارس الزراعية وتحديث نظم الإدارة في المدارس لتتماشى مع المعايير الدولية وتدريب الكوادر التعليمية ومدراء المدارس عليها وتدريب وتأهيل المعلمين والفنيين والمدربين وتحديث المناهج الدراسية من خلال تطوير مناهج حديثة واستكمال تحديث وتوحيد الكتاب المدرسي واستحداث تخصصات جديدة مطلوبة وتطوير برامج التدريب المستمر بحسب حاجات المناطق، وتفعيل التعاون بين التعليم والتدريب الفني الزراعي ومصلحة الأبحاث العلمية الزراعية وكلية الزراعة في الجامعة اللبنانية وعدد من المؤسسات الزراعية.

من حيث نتائج عمل وزارة الزراعة خلال الأعوام الخمسة القادمة في هذا المسار فمن المتوقع أن تساهم في:

- ارتفاع عدد ومواضيع التدريبات وتوزيعها الجغرافي
- ارتفاع عدد المزارعين المشاركين في نشاطات ارشادية
- ارتفاع نسبة تبني المعلومات الارشادية

- انخفاض نسبة تكرار المشاكل نفسها على مستوى المزرعة
- ارتفاع نسبة الالتحاق في المدارس الزراعية
- ارتفاع نسبة الخريجين على المسجلين
- ارتفاع نسبة عمل أو توظيف التلاميذ في الاختصاص

٥) تعزيز البحث العلمي الزراعي والمختبرات

ثلاثة مجالات تدخل حددت في مسار تعزيز البحث العلمي الزراعي والمختبرات وتتلخص كما يلي:

- **تفعيل وتعزيز عمل مختبرات مصـــلحة الأبحاث العلمية الزراعية** من خلال تطوير مختبرات مصـــلحة الأبحاث العلمية الزراعية المختصة بسلامة الغذاء والتعاون مع المختبرات الحاصلة على شهادات الاعتماد وتطوير المختبرات المعنية بإدارة المدخلات الزراعية وإنشاء مختبرات جديدة وتطوير مختبرات الصحة النباتية وتعزيز تحاليل الكشف على الأدوية البيطرية وتفعيل مختبر الاعلاف وتعزيز المختبرات القائمة وانشـــاء مختبرات جديدة للعســـل وتطوير المختبرات المعنية بالصـــحة الحيوانية؛
- **تعزيز البحث العلمي الزراعي** من خلال تعزيز إنتاجية الغنم والماعز عبر تطوير مركز التأصيل في محطة تربل وتأسيس حقل أمهات خالٍ من الأمراض الفيروســية والفطرية لأصــناف الزيتون اللبنانية وإطلاق أبحاث علمية زراعية عن ملاءمة الأصناف والقيام بأبحاث تعنى بمياه الري وتعزيز نظام الإنذار المبكر؛
- **تعزيز المحافظة على الموارد الوراثية والتنوع البيولوجي** من خلال دراســـة التنوع البيولوجي في النظم الايكولوجية غير المحمية وتعزيز الأبحاث حول التنوع البيولوجي والموارد الوراثية النباتية عبر حصـر وتقييم الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة بما فيها الأصـــناف البلدية والأقارب البرية والتي تنمو في مختلف المناطق اللبنانية وحفظها في البنك الوطني للجينات وتفعيل قدراته لتجديد البذور المحفوظة ومن خلال الحفاظ على أنواع الاشـجار البرّية المثمرة وإنتاج شـتول منها وتشجيع زراعتها.

تتوقع وزارة الزراعة تحقيق النتائج التالية خلال الأعوام الخمسة القادمة:

- إنشاء ٤ محطات جديدة ناشطة
- زيادة عدد التحاليل الى ١٥٠ ألف عينة سنويا عام ٢٠١٩ (١٠٠ ألف عام ٢٠١٣)
- إضافة ٨ أنواع من التحاليل الضرورية
- زيادة الاستثمار في الأبحاث بنسبة ٥% سنويا (حاليا ٢ مليون دولار)

٦) تنمية القطاع التعاوني والتعاضدي

حددت مجالات تدخل أربعة في مسار العمل هذا وتتلخص كالتالي:

- **دعم وتعزيز دور المديرية العامة للتعاونيات** من خلال تنمية القدرات البشرية والإدارية والمادية للمديرية العامة للتعاونيات وتعزيز المهام والخدمات التي تقدمها؛
- **تقييم وضع التعاونيات وصناديق التعاضد** من خلال تقييم التعاونيات وصناديق التعاضد وتنفيذ المقترحات الواردة في التقرير بهدف زيادة كفاءتها وفعاليتها؛
- **تفعيل دور اتحاد التسليف التعاوني والاتحاد الوطني العام للجمعيات التعاونية** من خلال تفعيل دور اتحاد التسليف التعاوني تفعيل ودور الاتحاد الوطني العام للجمعيات التعاونية؛
- **دعم وتفعيل الصندوق التعاضدي لتأمين القطاع الزراعي من الكوارث الطبيعية** من خلال دعم الصندوق ومراجعة وتقييم آلية العمل المالية؛

من حيث نتائج عمل وزارة الزراعة خلال الأعوام الخمسة القادمة في هذا المسار فمن المتوقع أن تساهم في:

- ارتفاع نسبة التعاونيات الزراعية الناشطة الى ٣٥% في عام ٢٠١٩ (الوضع الحالي ٢٥%)
- ارتفاع نسبة المزارعين الأعضاء في التعاونيات الزراعية الى ٧% عام ٢٠١٩ (٤,٥% عام ٢٠١٣)
- انتساب ١٠% من المزارعين أو الحيازة الزراعية الى الصندوق التعاضدي لتأمين القطاع الزراعي من الكوارث الطبيعية (الوضع الحالي صفر)

٧) تعزيز قدرات وزارة الزراعة

حددت مجالات التدخل بأربعة في هذا المسار وتتلخص كالتالي:

- **تحديث هيكلية وزارة الزراعة وتعزيز دورها بما فيها مصلحة الابحاث العلمية الزراعية والمديرية العامة للتعاونيات وتحديث التشريعات والانظمة التي ترعى القطاع الزراعي ووزارة الزراعة** للاضطلاع بمهامها ومواكبة التحديات المستقبلية من خلال تطوير العمل الإداري وتبسيط الإجراءات الإدارية وتحديث الإدارة المالية وتفعيل التواصل والاعلام وتقوية وتحديث نظام متكامل للتخطيط والمتابعة والتقييم وإدارة المخاطر وجذب الموارد وتيويم وتحديث أنظمة وشبكات المكننة والتوثيق وتعزيز الإحصاء الزراعي وتطوير القدرات في البحث الاقتصادي في المديرية العامة للزراعة، ومن خلال تطوير العمل الإداري والمالي والبحثي في مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية، ومن خلال مراجعة القوانين والتشريعات التي ترعى العمل التعاوني وتحديثها وإقرارها، واستكمال العمل ومراجعة تعديل القوانين والتشريعات التي ترعى صناديق التعاضد، ومراجعة القوانين والتشريعات التي ترعى تنظيم المديرية العامة للتعاونيات وتحديثها وإقرارها؛
- **تعزيز القدرات التفاوضية لوزارة الزراعة** من خلال تفعيل التنسيق والتعاون مع المنظمات الدولية والجهات المانحة لوضع اطر عمل مشتركة وتفعيل مشاركة وزارة الزراعة في مجال تطبيق الاتفاقيات الدولية والمعاهدات من أجل تعزيز التجارة الخارجية وصناعة القرارات ووضع المعايير الدولية؛

- **تعزيز الشـراكة مع مختلف المعنيين في القطاع الزراعي** من خلال تفعيل الشـراكة مع القطاع الخاص والإدارات المعنية بما فيها اللجان القطاعية في وزارة الزراعة والتنسـيق مع الشـركاء المحليين والبلديات والمجتمع المدني المعني بالتنمية الريفية والزراعية.
- **تعزيز قدرات وزارة الزراعة في إدارة الكوارث والأزمات على الصعيد الوطني** من خلال إعداد خطة مواجهة تلحظ الجهوزية والاستجابة والتكييف مع الكوارث والازمات وإنشاء خلية لإدارة الازمات.

وتأمل وزارة الزراعة من خلال هذه الخطوات ان تحقق النتائج التالية خلال الأعوام ٢٠١٥-٢٠١٩:

- خفض الشواغر في المديرية العامة للزراعة (٧٠% حاليا)
- خفض الشواغر الى ١٠% عام ٢٠١٩ في مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية (٣٠% حاليا)
- زيادة مهارات الموظفين
- زيادة الموازنة المخصصة لوزارة الزراعة
- رفع نسبة التمويل الخارجي لبرامج وزارة الزراعة
- رفع نسبة رضى طالبي الخدمات الزراعية من وزارة الزراعة ٥٠% عام ٢٠١٩ (طريقة وسرعة تنفيذ)
- رفع عدد النشرات الاحصائية والدراسات
- رفع عدد المستفيدين من الخدمات الزراعية
- مراجعة عدد من المعايير والاتفاقيات والسياسات

٨) الاستجابة لتأثيرات تغيّر المناخ

إن لتغيّر المناخ تأثيراً كبيراً ومباشـراً على القطاع الزراعي وعلى الموارد الطبيعية كالغابات والمراعي والمياه والتنوع البيولوجي. لذا ارتأت وزارة الزراعة ادخال الاسـتجابة لتأثيرات تغيّر المناخ كأحد مسـارات العمل الأسـاسـية للأعوام الخمس المقبلة، وذلك على مستوى العديد من مجالات التدخل التي تساعد فيها وزارة الزراعة القطاع الزراعي على التكيّف بشكل أفضل مع تأثيرات تغيّر المناخ والحد من الانبعاثات القطاعية، من خلال دمج نشاطات وزارة الزراعة المتعلقة بتغير المناخ، وادخال تدابير التكيف في عملها، ودراسة احتساب انبعاثات الغازات الدفيئة في القطاع الزراعي وتغير استعمال الأراضي والغابات.

٥. التوجيه والتنسيق

أ. الإشراف والمتابعة والادارة

ان الحكومة اللبنانية هي المسؤولة عن حسن سير الاستراتيجية للأعوام ٢٠١٥-٢٠١٩ وعن تأمين الموازنة المطلوبة. اما وزارة الزراعة فهي الإدارة المسؤولة عن تنفيذ خطة العمل هذه. يشكل وزير الزراعة لجنة توجيهية يترأسها مدير عام الزراعة للإشراف على حسن تنفيذ الخطة الاستراتيجية وتضم مدير عام التعاونيات ومديرعام – رئيس مجلس ادارة مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية ورئيس اللجنة التنفيذية للمشروع الأخضر، بالإضافة الى مدراء المديريات في المديرية العامة للزراعة (الثروة الزراعية، الثروة

الحيوانية، التنمية الريفية والثروات الطبيعية، والدراسات والتنسيق). تقوم مصلحة البرامج والمشاريع الإنمائية في مديرية الدراسات والتنسيق بدور المقرر.

بعيد توقيع واعتماد استراتيجية وزارة الزراعة للأعوام ٢٠١٥-٢٠١٩، تجتمع اللجنة التوجيهية بانتظام وعند الحاجة وتستدعي من تراه مناسباً من القطاعين العام والخاص والعاملين في القطاع الزراعي للاستعانة بهم عند الضرورة.

تقوم اللجنة التوجيهية بالمهام التالية:

- مراجعة الخطط السنوية المعدة من قبل الادرات المعنية لتنفيذ الاستراتيجية وابداء الرأي فيها؛
- مراجعة تقارير تقدم العمل في الاستراتيجية المعدة من قبل الادارات المعنية بما فيها التقارير الصادرة عن الانشطة المنفذة في إطار البرامج والمشاريع الممولة من الجهات المانحة وابداء الرأي فيها؛
- تقديم التوجيهات اللازمة لحسن تنفيذ الاستراتيجية واقتراح الحلول للمشاكل التي قد تعترض عملية التنفيذ؛
- العمل على تأمين الموارد المالية اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية؛
- متابعة تقارير تقييم الاستراتيجية (الاول بعد سنتين من عملية التنفيذ والثاني قبل ستة أشهر من نهايتها)، بما فيها تقديم الاقتراحات الخاصة بالانشطة المقترحة على مستوى اهداف ومسارات عمل الاستراتيجية وابداء الرأي فيها.

تعد كل مديرية في وزارة الزراعة تقارير فصلية خاصة بتقدم العمل في تنفيذ الاستراتيجية. تستند هذه التقارير الى تقارير المصالح والأقسام التابعة لكل مديرية والبرامج والمشاريع المنفذة من قبلها والمتضمنة جميع الاعمال والانشطة المنفذة والمبالغ المالية التي تم انفاقها إضافة الى المعوقات التي تمت مواجهتها والخطط المستقبلية.

ب. تمويل استراتيجية وزارة الزراعة للأعوام ٢٠١٥-٢٠١٩

تم احتساب الكلفة الاستثمارية لكل مجالات التدخل والأنشطة التابعة لها مع فرق العمل الفنية وتمت مراجعتها والموافقة عليها من قبل اللجنة التوجيهية لإعداد استراتيجية وزارة الزراعة للأعوام ٢٠١٥-٢٠١٩.

قدرت الموازنة الاستثمارية المطلوبة بأربعمئة وستة وتسعين (٤٩٦,٦٦) مليار ليرة لبنانية أي ما يوازي ثلاثمئة وواحداً وثلاثين (٣٣١,١) مليون دولار أمريكي، يضاف اليها ما يعادل ٤٥ مليار ليرة كلفة تشغيلية سنوية لجميع الإدارات التابعة لوزارة الزراعة. تشكل نشاطات التكيّف مع تغير المناخ والحد من آثاره حوالي ثلث الموازنة. (يتضمن الملحق رقم ٢ معلومات تفصيلية عن الموازنة الاستثمارية المطلوبة).

تتوزع الكلفة الاستثمارية للاستراتيجية على النحو التالي:

- تشريع ورقابة ٣,٥ مليون دولار
- تواصل واعلام وإرشاد ٨,٣ مليون دولار
- بحوث ودراسات ٤,٩ مليون دولار
- بناء قدرات ٤٨,٤ مليون دولار
- برامج تنموية ٢٦٦,٠ مليون دولار

ســوف يتم البحث عن مصـــادر لتمويل الموازنة المطلوبة لتنفيذ الاســتراتيجية تبعا لطبيعة الإنفاق المتوقع. كما ســيتم تنظيم اجتماعات ولقاءات ثنائية ومتعددة الأطراف مع الجهات المانحة الدولية لاستعراض المبالغ الضـرورية وغير المتوفرة في وزارة الزراعة من أجل جذب الموارد المالية الضرورية اللازمة لتنفيذ بعض البرامج والمشاريع ذات الاولوية.

٦. الفرضيات والمخاطر

ان أهم الفرضيات والمخاطر التي تعترض تنفيذ الخطة الاستراتيجية تتلخص بالتالي:

- الوضع الأمني والسياسي والاقتصادي
- قدرة وزارة الزراعة على الصعيد البشري كماً ونوعاً على استيعاب وإدارة المشاريع الإنمائية المقترحة
- تأمين الموازنة المطلوبة
- تعاون الجهات والإدارات الأخرى المعنية في تنفيذ الاستراتيجية

ذلك بالإضـــافة الى عدد من الفرضـــيات والمخاطر التي تعيق مســـار عمل معين، والتي يمكن مراجعتها في الملحق رقم ١: الإطار المنطقي (Logical Framework) لاستراتيجية وزارة الزراعة للأعوام ٢٠١٥-٢٠١٩.

٧. التواصل والأعلام

تم إطلاق اسـتراتيجية وزارة الزراعة للأعوام ٢٠١٥-٢٠١٩ في مؤتمر صـحفي حددت فيه الأهداف ومسـارات العمل والنتائج المتوقعة من تنفيذ الاستراتيجية وسيتم عقد ندوة ختامية تقييمية في نهاية تنفيذها.

ستحرص وزارة الزراعة أثناء فترة تنفيذ الاستراتيجية على تنظيم إجراءات خاصة بالتواصل والاعلام وبالتنسيق الوثيق مع اللجنة التوجيهية ووزارة المالية والجهات المانحة الأخرى. تتخذ هذه الإجراءات شـكل ندوات ومؤتمرات أو حملات إعلانية وغيرها من أجل المساهمة في توعية أصحاب العلاقة والجمهور حول المواضيع الرئيسية لاستراتيجية وزارة الزراعة للأعوام ٢٠١٥-٢٠١٩ وعن دعم الدول والجهات المانحة.

الملاحق

الملحق رقم ١: الإطار المنطقي

الهدف العام للأعوام ٢٠١٥-٢٠١٩	المؤشرات القابلة للتحقّق	وسائل أو مصادر التحقّق	الفرضيات / المخاطر
تطوير الدور المؤسساتي لوزارة الزراعة لإدارة القطاع الزراعي وتعزيز جهوزيتها لمواجهة التحديات والازمات من خلال الشراكة والتعاون مع الافرقاء المعنيين	تحقيق المؤشرات القابلة للتحقّق في الأهداف الخاصة في نهاية عام ٢٠١٩	-التقارير الدورية الصادرة عن وزير الزراعة -التقارير الدولية الصادرة عن الفاو والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي	-وضع أمني وسياسي واقتصادي مستقر
الأهداف الخاصة	**المؤشرات القابلة للتحقّق**	**وسائل أو مصادر التحقّق**	**الفرضيات / المخاطر**
أ) توفير غذاء سليم وذي جودة ب) تعزيز مساهمة الزراعة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ج) تعزيز الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والوراثية	-زيادة الإنفاق العام على الزراعة (٥٨،٧ مليون دولار ميزانية وزارة الزراعة لعام ٢٠١١) كنسبة مئوية من إجمالي الإنفاق الوطني (١١،٧ مليار دولار في عام ٢٠١١) من ٠,٥% الى ٠,٧% في ٢٠١٩ -ارتفاع نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي من ٤٪ عام ٢٠١١ إلى ٦٪ في عام ٢٠١٩ -زيادة الإنتاج الزراعي الى ٣ مليارات دولار في ٢٠١٩ (٢،٣٦ في ٢٠١١) مما يعني ارتفاع بنسبة بمعدل ٣،٤% سنويا -انخفاض العجز السنوي في الميزان التجاري بين الواردات والصادرات من المنتجات الزراعية والغذائية من ٢٠% كمعدل الخمس سنوات الماضية الى ٢٣% عام ٢٠١٩ (١٣/٣) -ثبات وعدم انخفاض دخل المزارعين -انخفاض نسبة الاصابات بتسمم غذائي في الحالات الاستشفائية -ارتفاع نسبة العينات المحللة في المحطات الفرعية على اجمالي العينات من ١٠% الى ٢٥% عام ٢٠١٩	-تقرير وزارة المالية -التقرير السنوي لوزارة الزراعة -تقرير إدارة الإحصاء المركزي -تقارير الإحصاء الزراعي	-قدرة وزارة الزراعة على الصعيد البشري كماً ونوعاً على استيعاب وإدارة المشاريع الإنمائية المقترحة -تأمين الموازنة المطلوبة -تعاون الجهات والإدارات الأخرى المعنية

	-ارتفاع معدل النمو السنوي لدخل الأسر في المناطق الريفية من النشاط الزراعي وصيد الاحياء المائية (نسبة مئوية) **-عدم انخفاض نسبة سكان الريف** **-نسبة القوة العاملة في الزراعة** **-نسبة الانفاق على تطبيق خطط تعزيز الادارة المستدامة للموارد الطبيعية من موازنة وزارة الزراعة** **-ازدياد عدد التشريعات التي تعنى بالإدارة المستدامة للموارد الطبيعية**		

النتائج المتوقعة عن مسارات العمل	المؤشرات القابلة للتحقّق	وسائل أو مصادر التحقّق	الفرضيات / المخاطر
١. توفير غذاء سليم وذي جودة من الإنتاج المحلي والواردات	**-انخفاض مرتجعات الصادرات الغذائية بسبب سلامة وجودة الغذاء بنسبة ٥٠% عام ٢٠١٩** **-انخفاض نسبة عينات الكشف الداخلي غير المطابقة الى ٦٠% عام ٢٠١٩** **-انخفاض نسبة ٢٥% مستوى الملوثات في تحاليل رصد المتابعة عام ٢٠١٩** **-نسبة المرافق المسجلة صحيا ٥٠% عام ٢٠١٩**	**-احصائيات الاستيراد والتصدير** **-عدد الاخطارات الواردة الى وزارة الزراعة ووزارة الاقتصاد والتجارة** **-تقارير الدورية للمختبرات** **-نتائج الرصد** **-تقارير وزارة الزراعة والسجل الصحي للمرافق**	**-تأمين الموارد المطلوبة** **-الوضع الأمني والسياسي** **-إقرار التشريعات على المستوى المطلوب** **-التزام وتجاوب المنتجين** **-تعاون الجهات المعنية الاخرى**
المكونات			
ماذا	**كيف وكم**	**وسائل أو مصادر التحقّق**	**الفرضيات / المخاطر**
١,١. توفير غذاء سليم وذي جودة من الإنتاج المحلي			
١,١,١. تطوير الإطار القانوني والعملاني للمراقبين والمفتشين والضابطة الصحية والقضائية	-مراجعة وتحديث وتحضير اقتراحات وتشريعات جديدة للمفتشين على الأغذية في ٢٠١٥ (خبير قانوني لمدة شهر) -وضع وتنفيذ نظام لتدريب مستمر للمفتشين على الكشف (٦٠ لمدة ٣ أيام مرتين في السنة) -تجهيز المفتشين (٢٨ مركز و٧ مصالح و٤ مصالح مركزية)	-نصوص تشريعية جديدة -تقارير التدريبات -التقارير الدورية للمصالح المعنية	-إقرار التشريعات على المستوى المطلوب

٢,١,١. تعزيز المراقبة والتفتيش على مرافق الأغذية	-مراجعة وتحديث وتحضير اقتراحات وتشريعات ومعايير سلامة الغذاء والجودة منها معايير الحد الاقصى للملوثات -تحضير وتنفيذ برامج مراقبة سنوية لمرافق الأغذية المبنية على مبدأ تحليل المخاطر (١٥٠٠ زيارة كشف وأخذ عينات سنويا) -استكمال عملية التقييم والتسجيل الصحي للمرافق الغذائية ونشر لائحة بالمرافق المسجلة صحيا في ٢٠١٦ -الاستحصال على شهادة ISO ١٧٠٢٠ لأجهزة المراقبة والكشف على الإنتاج المحلي	-التقارير الدورية	-التزام وتجاوب المنتجين
٣,١,١. حملة توعية واعلام عن أهمية التسجيل الصحي للمرافق الغذائية	-اعلام المرافق الغذائية عن أهمية التسجيل الصحي (اجتماعات ٤٠ في السنة ومؤتمرات صحافية) -حملة إعلانية لتوعية المستهلك على شؤون سلامة الغذاء والإجراءات المتخذة بالتنسيق مع المعنيين	-التقارير الدورية -تقرير الحملة الاعلامية	-تأمين الموارد المطلوبة -التزام وتجاوب المنتجين -تعاون الجهات المعنية الاخرى
٤,١,١. تطوير نظام لبرامج رصد وطنية لملوثات الغذاء والترسبات	-وضع نظام رصد دائم لملوثات الغذاء في وزارة الزراعة -تحديد الأولويات من حيث المنتجات والملوثات بالتعاون مع المعنيين خاصة وزارة الصحة -وضع وتنفيذ برنامج لرصد عدد من المنتجات يتضمن عملية الرصد والوتيرة -تحديد أولويات التدخل في مراقبة الإنتاج بناء على نتائج الرصد	-برنامج الرصد -تقرير الرصد الاساسي -تقرير رصد المتابعة	-تأمين الموارد المطلوبة
٥,١,١. تفعيل دور وزارة الزراعة في المشاركة في صناعة القرارات ووضع المعايير الدولية لسلامة الغذاء والجودة	-وضع آلية للمشاركة الفعالة في اجتماعات عمل المنظمات الدولية المعنية بسلامة الغذاء والجودة -تعزيز دور اللجنة الوطنية لدستور الغذاء (دراسات وابحاث علمية، تفعيل التواصل...) -بعثات سنوية (٦ سنويا لشخصين)	تقارير البعثات	-تأمين الموارد المطلوبة -تعاون الجهات المعنية الاخرى

٢,١. توفير غذاء سليم وذي جودة من الواردات			
١,٢,١. تعزيز القدرة القانونية والعملانية للمراقبة والتفتيش على المعابر الحدودية	-مراجعة وتحديث وتحضير اقتراحات وتشريعات جديدة للتفتيش على الأغذية على المعابر الحدودية -اعتماد مبدأ تحليل المخاطر في عملية المراقبة والكشف -وضع وتنفيذ نظام لتدريب مستمر للمفتشين (٦٠ لمدة ٣ أيام مرتين في السنة) -استكمال تجهيز المفتشين بفحوصات مخبرية سريعة -الاستحصال على شهادة ISO ١٧٠٢٠ لأجهزة المراقبة والكشف على المعابر الحدودية	-نصوص تشريعية جديدة -التقارير الدورية -شهادة ISO 17020	-إقرار التشريعات على المستوى المطلوب
٢,٢,١. رفع مستوى البنى التحتية للمرافق الحدودية	تأهيل البنى التحتية للمرافق الحدودية كما هو وارد في تعزيز الصحة النباتية والحيوانية	-	-تأمين الموارد المطلوبة
٣,١. المساهمة في وضع سياسة وطنية لسلامة الغذاء			
١,٣,١. صياغة سياسة وطنية لسلامة الغذاء	-وضع مسودة سياسة وطنية لسلامة الغذاء -خبير دولي (سياسات سلامة الغذاء) لمدة ٣٠ يوم -خبراء لمدة ٦ أشهر -ترفع المسودة الى وزير الزراعة الذي يحيلها الى مجلس الوزراء لمراجعتها واقرارها	-مسودة السياسة الوطنية لسلامة الغذاء	-تعاون الجهات المعنية الاخرى

النتائج المتوقعة عن مسارات العمل	المؤشرات القابلة للتحقّق	وسائل أو مصادر التحقّق	الفرضيات / المخاطر
٢.زيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية للمنتجات الزراعية اللبنانية	**-زيادة الصادرات الزراعية (HS1-10) بنسبة ١٠% في عام ٢٠١٩ (٥٦٧ ألف طن عام ٢٠١٣)** **-انخفاض عدد الشحنات المصدرة المرتجعة من عام ٢٠١٣ الى عام ٢٠١٩** **-زيادة إنتاج الدواجن اللاحم من ٥٧ مليون طير عام ٢٠١٣ الى ٦٢ مليون طير ٢٠١٩** **-زيادة الانتاج المحلي من الحليب ومشتقاته ليرتفع من ٣٥% من الاستهلاك المحلي في عام ٢٠١٣ الى ٤٠% في عام ٢٠١٩** **-تحويل ٢٥٠٠٠ هكتار الى أرضي زراعية مروية** **-ارتفاع عدد صغار المزارعين والشباب والمرأة المستفيدين من القروض المدعومة**	**-تقارير الجمارك** **-تقارير الإحصاء الزراعي** **-تقارير الدورية لمديرية الثروة الزراعية** **-تقارير الدورية لمديرية الثروة الحيوانية**	**-الوضع السياسي والاقتصادي** **-الظروف المناخية** **-تأمين الموازنة المطلوبة**
المكونات			
ماذا	**كيف وكم**	**وسائل أو مصادر التحقّق**	**الفرضيات / المخاطر**
١,٢. تعزيز سلاسل الإنتاج ورفع القيمة المضافة للمنتجات الزراعية النباتية			
١,١,٢. تعزيز إدارة المدخلات الزراعية	-مراجعة واقرار التشريعات اللازمة لإدارة المدخلات الزراعية (خبير قانوني لمدة ٣ أشهر) -وضع آلية لمشاركة المعلومات -اعداد دليل خاص بالكشف والمراقبة على كل من الاسمدة والبذور (خبير دولي لتصنيف اسمدة لمدة ١٠ أيام) -تدريب المفتشين على الكشف (٣٠ شخص لمدة ٥ أيام) -تجهيز المفتشين -إعداد قرار ومراقبة تداول المبيدات بحسب الدليل المعد آنفا -دراسة عن مخلفات الغذائية ومخلفات المزارع الحيوانية وكيفية الاستفادة منها لإنتاج السباخ (خبير لمدة ٣ أشهر) -وضع إطار تشريعي للمخلفات الغذائية ومخلفات المزارع الحيوانية وإنتاج وتداول السباخ	-نصوص تشريعية جديدة -تقرير السنوي لمديرية الثروة النباتية تلحظ التدريبات والتجهيزات الجديدة للمفتشين على المدخلات الزراعية	-اقرار التشريعات على المستوى المطلوب -تعاون المعنيين

٢,١,٢. تحســـين أداء منتجي المـدخلات الزراعية	-دراسة حول انتاج مواد الاكثار وتداولها (خبير لمدة ٢ شهرين) -اعداد دليل لإكثار البذور وتداولها (خبير دولي بذور لمدة ٢٠ أيام) -اعداد آلية لتوثيق انتاج بذور القمح والشعير -تدريب على إدارة حقول أمهات (٣٠ شخص على ٥ أيام – خبير حقول امهات لمدة شهر) -طباعة	-دراسة -دليل -قرارات توثيق انتاج البذور -تقارير الخبراء	-تعاون المعنيين
٣,١,٢. تنفيذ برامج إنمائية لعدد من سلاسل الانتاج الزراعية	-وضع برامج إنمائية لسلاسل انتاج بحسب الأولوية (عدد ٢) -تنفيذ برامج إنمائية ودعم لسلاسل انتاج زراعية بالتنسيق مع اللجان القطاعية المعنية	-تقارير عن البرامج المقترحة -تقارير تنفيذ البرامج	-تأمين الموازن المطلوبة -تعاون المعنيين
٤,١,٢. تشـجيع الممارسـات الزراعية الجيدة من خلال دعم الاسـتحصـال على شـهادات الجودة في الانتاج ***(مكمّل لمســـار عمل رقم ٨ الاســـتجابة لتأثيرات تغيّر المناخ)***	-تحديد شروط الاستحصال على شهادة الجودة (خبير لمدة ٣ أشهر) -تدريب المراقبين والمرشدين (٥٠ شخص لمدة ٥ أيام) -تدريب المزارعين (٦ حلقات في السنة في كل مصلحة اقليمية) -حوافز للمزارعين المنتسبين (١٠٠ مزارع أو تجمع مزارعين أو تعاونية)	-تقارير البرنامج	-تأمين الموازن المطلوبة -تعاون المعنيين
٢,٢. تعزيز سلاسل الإنتاج ورفع القيمة المضافة للمنتجات الزراعية الحيوانية			
١,٢,٢. تعزيز إدارة الادويــة البيطريــة والمضيفات العلفية	-مراجعة واقرار ونشـر التشـريعات اللازمة لإدارة الادوية البيطرية والمضـيفات العلفية (خبير قانوني لمدة ٣ أشهر) -وضع آلية لمشاركة المعلومات -اعداد دليل خاص بالكشف والمراقبة على الادوية البيطرية والمضيفات العلفية -تدريب المفتشين على الكشف (٣٠ شخص لمدة ٥ أيام) -تجهيز المفتشين -طباعة	-نصوص تشريعية جديدة جديدة -تقرير السـنوي لمديرية الثروة الحيوانية تلحظ التـدريبـات والتجهيزات الجـديـدة للمفتشين	-اقرار التشـــريعات على المستوى المطلوب -تأمين الموازن المطلوبة -تعاون المعنيين

٢,٢,٢. تنمية قطاع الاعلاف	-دراسة إمكانية انتاج الاعلاف الغليظة والجدوى الاقتصادية منها -وضـــع وتنفيذ خطة إنمائية لزيادة انتاج الاعلاف الغليظة (دعم لمنتجي الاعلاف، تحفيزات تشريعية، ارشاد زراعي...) -اقتراح تحجيم الدعم على القمح والشمندر السكري لصالح الزراعات العلفية الغليظة -اقتراح انشاء إهراءات للحبوب العلفية بالتنسيق مع الوزارات والإدارات المعنية -إقرار تشريعات جديدة تحدد نوعية المواد العلفية والمنشآت المنتجة للأعلاف	-الدراسة -الخطة -التقارير الدورية -نصوص تشريعية جديدة	-اقرار التشـــريعات على المستوى المطلوب -تأمين الموازن المطلوبة -تعاون المعنيين
٣,٢,٢. تنفيذ برامج إنمائية لعدد من سلاسل الانتاج الزراعية الحيوانية	-وضع وتنفيذ برامج إنمائية لسلاسل انتاج الدجاج والحليب تأخذ بعين الاعتبار مختلف شرائح المربين بالتنسيق مع اللجان القطاعية المعنية -وضع تشريعات مع الإدارات المعنية تنظم التسويق وشفافيته بالتنسيق مع اللجان القطاعية المعنية	-تقارير عن البرامج المقترحة -تقارير تنفيذ البرامج	-اقرار التشـــريعات على المستوى المطلوب -تأمين الموازن المطلوبة -تعاون المعنيين
٤,٢,٢. الإرشـاد على إدارة المزارع السـليمة وتطبيق إجراءات الامن الحيوي	-تحضير مواد ارشادية -تدريب مدربين ٤٠ شخص لمدة ٥ أيام -تدريب مزارعين	-تقارير الارشاد	-تأمين الموازن المطلوبة -تعاون المعنيين
٣,٢. تعزيز إجراءات الصحة النباتية والحجر النباتي			
١,٣,٢. استكمال تحديث تشريعات الصحة النباتية والحجر النباتي وإعادة تنظيم الإدارات المختصة لتتلاءم مع المعايير الدولية	-تحديث تشريعات الصحة النباتية والحجر النباتي لتتماشى مع المعايير الدولية -تحديد مهام واستراتيجية إدارة الصحة النباتية والحجر النباتي -إعادة تنظيم/هيكلية إدارة الصحة النباتية	-تشريعات جديدة	-اقرار التشـــريعات على المستوى المطلوب -تعاون المعنيين
٢,٣,٢. استكمال تعزيز قدرات وزارة الزراعة في مسح الآفات الزراعية	-إنشاء وحدة لمسح الآفات الزراعية -تدريب الكادر البشري -تجهيز بالمعدات والمواد اللازمة -إعداد دليل المسح وخطط مسح الآفات -تنفيذ المسح بحسب الأولوية	-تقارير المسح الصادرة عن مصلحة وقاية النبات	-تأمين الموازن المطلوبة

٣,٣,٢. تعزيز قدرات وزارة الزراعة في استئصال الآفات الزراعية	-إنشاء وحدة لمسح الآفات الزراعية -تدريب الكادر البشري -تجهيز بالمعدات والمواد اللازمة -إعداد دليل المسح وخطط الاستئصال -تنفيذ الاستئصال بحسب الضرورة	-تقرير الاستئصال الصادرة عن مصلحة وقاية النبات	-تأمين الموازن المطلوبة -تعاون المعنيين
٤,٣,٢. استكمال تطوير نظام الصحة النباتية والحجر النباتي للاستيراد ليتماشى مع المعايير الدولية	-تطوير نظام لتحليل المخاطر -تعزيز الولوج الى المعلومات ذات الصلة -تدريب المفتشين -تحديث التشريعات ذات الصلة -تحديث المرافئ الحدودية وتجهيزها	-تشريعات جديدة -تقارير مصلحة الاستيراد والتصدير والحجر الزراعي	-اقرار التشريعات على المستوى المطلوب -تأمين الموازن المطلوبة -تعاون المعنيين
٥,٣,٢. استكمال تطوير نظام الصحة النباتية لإصدار شهادات التصدير يتماشى مع المعايير الدولية	-تحديث التشريعات ذات الصلة -تجهيز بالمعدات والمواد اللازمة -إعداد دليل لنظام اصدار شهادات التصدير -تدريب المفتشين في المصالح الإقليمية والمرافئ الحدودية	-تشريعات جديدة -تقارير مصلحة الاستيراد والتصدير والحجر الزراعي	-اقرار التشريعات على المستوى المطلوب -تأمين الموازن المطلوبة -تعاون المعنيين
٤,٢. تعزيز إجراءات الصحة الحيوانية			
١,٤,٢. تحديث تشريعات الصحة الحيوانية وإعادة تنظيم الإدارات المختصة لتتلاءم مع المعايير الدولية	-تحديث تشريعات الصحة الحيوانية لتتماشى مع المعايير الدولية: اعداد القانون البيطري العام، والمراسيم التطبيقية... -تحديد مهام واستراتيجية إدارة الصحة الحيوانية -إعادة هيكلة إدارة الصحة الحيوانية	-نصوص تشريعية جديدة	-اقرار التشريعات على المستوى المطلوب -تعاون المعنيين

٢,٤,٢. تعزيز قدرات وزارة الزراعة في مسح واحتواء الامراض الحيوانية	-إنشاء وحدة وبائية لمسح واحتواء الامراض الحيوانية -تدريب الكادر البشري وتجهيز بالمعدات والمواد اللازمة -إعداد دليل المسح وخطط مسح الامراض -إعداد خطط لاحتواء الامراض البيطرية -تنفيذ المسح والاحتواء بحسب الأولوية -اعداد وتنفيذ برامج تعاون مع مختبرات مرجعية متخصصة	-تقارير المسح والاحتواء الصادرة عن مصلحة الصحة الحيوانية	-تأمين الموازن المطلوبة -تعاون المعنيين
٣,٤,٢. تطوير نظام للاستيراد والتصدير والحجر الصحي البيطري ليتماشى مع المعايير الدولية	-تحديث التشريعات ذات الصلة -تطوير نظام لتحليل المخاطر وتعزيز الولوج الى المعلومات المطلوبة -إعداد دليل لنظام اصدار شهادات التصدير -تدريب المفتشين في المصالح الإقليمية والمرافئ الحدودية -تحديث المرافئ الحدودية وتجهيزها	-تشريعات جديدة -تقارير مديرية الثروة الحيوانية	-اقرار التشريعات على المستوى المطلوب -تأمين الموازن المطلوبة -تعاون المعنيين
٥,٢. تحقيق نمو في الصادرات			
١,٥,٢. العمل على انشاء لجنة مشتركة من القطاع العام والخاص لترويج الصادرات الزراعية اللبنانية	-انشاء اللجنة المشتركة (٣ اجتماعات للجنة سنويا) -مراجعة السياسات والاتفاقيات التجارية والتسويقية -تنسيق أنشطة الترويج -تصميم الحوافز اللازمة للتصدير -إنشاء مجموعات عمل لتشجيع الصادرات الزراعية بحسب السلع المنتجة محليا والمطلوبة عالميا وبالتنسيق مع اللجان القطاعية (اجتماع شهري لـ٥ مجموعات)	-تقارير اللجنة	-تعاون المعنيين

٢,٥,٢. تحسين إدارة سلسلة الانتاج وتقليل الفاقد على مستوى مراكز التوضيب ومخازن التبريد والمصانع	-تحضير واقرار تشريعات جديدة -تدريب المفتشين على الكشف على مراكز التوضيب والتبريد (٣٠ شخص لمدة ٥ أيام – خبير لمدة ٣ أشهر) -تجهيز المفتشين (٨ مراكز) -تدريب المصانع والمراكز الغذائية على ممارسات التصنيع الجيدة وتصنيع أنواع جديدة ومستحدثة (خبراء دوليين لمدة ١٢٠ يوم) -تصميم الحوافز اللازمة لدعم المصانع والمراكز خاصة في موضوع عملية التتبع (٥٠)	-التشريعات الجديدة -برنامج الحوافز -تقرير مصالح الاقتصاد والتسويق -تقرير الخبير	-اقرار التشريعات على المستوى المطلوب -تأمين الموازن المطلوبة -تعاون المعنيين
٣,٥,٢. استعادة المكانة في الأسواق التقليدية وفتح أسواق جديدة للمنتجات الزراعية والغذائية اللبنانية	-استقصاء للأسواق (خبير تسويق لمدة ٦ أشهر) -تطوير نظام معلومات تسويق زراعي وتعميم المعلومات التسويقية -دراسة مستوى التنافسية بالتنسيق مع اللجان القطاعية -الترويج (من خلال المشاركة في المعارض، البعثات التجارية...)	-تقرير استقصاء الأسواق -تقرير مصالح الاقتصاد والتسويق	-اقرار التشريعات على المستوى المطلوب -تأمين الموازن المطلوبة -تعاون المعنيين
٦,٢. تحسين التسويق الداخلي			
١,٦,٢. تعزيز أسواق الجملة	-استكمال التشريعات التي ترعى أسواق الجملة بالتنسيق مع الإدارات المعنية -تدريب المفتشين على الكشف -تجهيز المفتشين -تصميم الحوافز اللازمة لدعم اسواق جملة على نطاق نموذجي	-التشريعات الجديدة -برنامج الحوافز -تقرير مصالح الاقتصاد والتسويق	-اقرار التشريعات على المستوى المطلوب -تأمين الموازنة المطلوبة -تعاون المعنيين
٢,٦,٢. تطوير أسواق للمزارعين والتعاونيات الزراعية	-وضع خطة وطنية لإنشاء أسواق المزارعين في عدد من المناطق (خبير تسويق لمدة ٣ أشهر) -تنفيذ سوق نموذجي مع واحدة من البلديات المعنية	-تقرير الخطة - تقارير مصلحة الاقتصاد والتسويق النباتي	-تأمين الموازن المطلوبة -تعاون المعنيين
٣,٦,٢. تحفيز التعاقد الزراعي	-وضع نماذج لعقود زراعية لعدد من المنتوجات -دراسة الحوافز الممكنة لتحفيز التعاقد الزراعي (خبير ٣ أشهر) -وضع قيد التنفيذ بعض الحوافز المقترحة على نطاق نموذجي والربط مع المبادرات القائمة والبرامج التحفيزية المتاحة	-نماذج العقود	-تأمين الموازن المطلوبة -تعاون المعنيين

٤,٦,٢. حملات إعلانية ترويجية للتشـــجيع على استهلاك المنتجات الزراعية اللبنانية	-تحديد عدد من المنتجات اللبنانية ذات جودة -اعداد وتنفيذ حملة إعلانية تروّج على استهلاك هذه المنتجات	-تقرير عن الحملة	-تأمين الموازن المطلوبة -تعاون المعنيين
٧,٢. وضع خطة وطنية للمحافظة على الرقعة الزراعية والمروية وتوسيعها			
١,٧,٢. وضع مخطط على مستوى المناطق الثمانية للمشروع الاخضر يهدف الى توسيع الرقعـة الزراعيـة وتطوير البنى التحتيـة الزراعية ***(مكمّل لمســـار عمل رقم ٨ الاســـتجابة لتأثيرات تغيّر المناخ)***	-دراسات لوضع مخطط للبنى التحتية الزراعية ومياه الري يلحظ زيادة في استصلاح الأراضي والمساحة المروية	-المخططات مقرّة	-تأمين الموازن المطلوبة -تعاون المعنيين
٢,٧,٢. استصـلاح أراضـي وانشـاء طرقات زراعية ***(مكمّل لمســـار عمل رقم ٨ الاســـتجابة لتأثيرات تغيّر المناخ)***	-استصـلاح أراضـي وانشـاء طرقات زراعية بحسب الطلبات المقدمة وعلى ضوء المخططات المقرّة	تقارير المشروع الأخضر الدورية	-تأمين الموازن المطلوبة -تعاون المعنيين
٣,٧,٢. دراسـة الأصـناف الزراعية المطلوبة في الأسـواق المحلية والخارجية وتبيان المزايا التنافسية لإنتاجها في لبنان ***(مكمّل لمســـار عمل رقم ٨ الاســـتجابة لتأثيرات تغيّر المناخ)***	-تحديد الأصناف المطلوبة في الأسواق المحلية والخارجية ودراسة العرض والطلب -تبيان فرص انتاجها في لبنان -تحديد المزايا النسبية للمنتجات الزراعية اللبنانية -وضع توصيات للزراعات المستقبلية (خبير لمدة ٦ أشهر وخبير دولي لمدة ٦٠ يوم)	-الدراسة	-تأمين الموازن المطلوبة -تعاون المعنيين
٤,٧,٢. البدء في تنفيذ على مستوى نموذجي للمخطط الـذي يهـدف الى توســـيع الرقعـة الزراعيـة ***(مكمّـل لمســـار عمـل رقم ٨ الاستجابة لتأثيرات تغيّر المناخ)***	-توعية المزارعين على المخططات -ربط توسيع الرقعة الزراعية والاستثمار بالبرامج التحفيزية المتاحة	تقارير	-تأمين الموازن المطلوبة -تعاون المعنيين

٨,٢. تنظيم الوضع القانوني للمزارعين والنقابات الزراعية			
١,٨,٢. تحضير مشروع قانون لتنظيم المهن الزراعية والصيد مع المراسيم التطبيقية	–انشاء لجنة من المعنيين خاصة ممثلين عن المزارعين، غرف التجارة والصناعة والزراعة، نقابة المهندسين ونقابة الأطباء البيطريين، نقابات الصيادين ووزارة الزراعة لتحضير مشروع القانون (٤ اجتماعات اللجنة) –صياغة مشروع القانون والمراسيم التطبيقية (خبير قانوني لمدة ١٢ شهر)	–مشروع القانون –مراسيم تطبيقية	–اقرار التشريعات على المستوى المطلوب –تعاون المعنيين
٢,٨,٢. إحالة مشروع القانون الى مجلس الوزراء	–مراجعة مشروع القانون من قبل وزير الزراعة –يحيل وزير الزراعة مشروع القانون الى مجلس الوزراء	–كتاب الاحالة	–اقرار التشريعات على المستوى المطلوب –تعاون المعنيين
٩,٢. دعم صغار المزارعين والمربين والمنتجين واستقطاب الشباب والمرأة للعمل والاستثمار في الزراعة			
١,٩,٢. وضع دراسات جدوى اقتصادية لعدد من المشاريع الزراعية في متناول الشباب والمرأة	–دراسة الجدوى الاقتصادية لمشاريع مطلوبة (خبير اقتصاد زراعي لمدة ٦ أشهر، خبراء فنيين لمدة ٦ أشهر) –طباعة الجدوى الاقتصادية –تدريب على دراسة المشاريع الزراعية (٥٠ شخص لمدة ٣ أيام) –توزيع الجدوى الاقتصادية عبر المصالح الإقليمية والمراكز الزراعية	–الجدوى الاقتصادية –تقرير المصالح والمراكز الزراعية تلحظ كمية التوزيع	–تعاون المعنيين
٢,٩,٢. استكمال العمل في قرض التنمية الزراعية والريفية بالتعاون مع كفالات	–تعريف صغار المزارعين والمربين والمنتجين والشباب والمرأة على قرض "صغار المزارعين" وشروط الاستحصال عليه –تقديم مساعدة فني في تحضير الملفات –عدد اجتماعات لتحفيز المعنيين من بنوك على تبني وتسهيل الاستحصال على هذا القرض من صغار المزارعين	–تقارير كفالات	–تعاون المعنيين

النتائج المتوقعة عن مسارات العمل	المؤشرات القابلة للتحقّق	وسائل أو مصادر التحقّق	الفرضيات / المخاطر
٣. تعزيز الإدارة الرشيدة والاستثمار المستدام للموارد الطبيعية	–زيادة مساحة الغابات الاجمالية بنسبة ٥% حتى عام ٢٠١٩ –ارتفاع قيمة الحاصلات الحرجية من٨٠ مليون دولار عام ٢٠١٣ الى ٨٥ مليون دولار في عام ٢٠١٩ –ارتفاع كمية النباتات الطبية والعطرية (قصعين وزعتر) من ١٧٥٠٠٠ كلغ الى ١٨٥٠٠٠ كلغ في عام ٢٠١٩ –مساحة الاحراج والغابات والمراعي التي يطبق عليها خطة لإدارة مستدامة –ارتفاع عدد الصيادين المسجلين من ٦٠٠٠ عام ٢٠١٣ الى ٨٠٠٠ عام ٢٠١٩ –ارتفاع كمية الإنتاج من الصيد بالنسبة لمجهود الصيد –ارتفاع كمية الإنتاج من قطاع تربية الاحياء المائية من ٤٥٠٠ طن عام ٢٠١٣ الى ٩٠٠٠ طن عام ٢٠١٩ –ازدياد مخزون الاحياء المائية على فترة ١٠سنوات –ارتفاع نسبة التحول الى الري الحديث على المساحة المروية: ١٥% في عام ٢٠١٩	–تقرير مسح الغابات أو خرائط استعمال الأراضي –سجلات رخص القطع والاستثمار والتفحيم –إحصاءات وزارة الزراعة –تصاريح عن زراعة النباتات الطبية/العطرية –سجلات أذونات الصيد –دراسات تقييم الإنتاج الوطني لأحياء المائية –دراسات تقييم مخزون الاحياء المائية –تقارير عن الشركات الزراعية تفيد عن المساحات المروية –التقارير الدورية لمديرية التنمية الريفية الثروات الطبيعية	–الوضع الأمني والسياسي والاقتصادي –اتاحة الأراضي الصالحة للتحريج –توفر الخبرات المطلوبة –توفر البيانات –تعاون المعنيين –الظروف المناخية –تأمين الموازنة المطلوبة
المكونات			
ماذا	**كيف وكم**	**وسائل أو مصادر التحقّق**	**الفرضيات / المخاطر**
١,٣. تعزيز الإدارة الرشيدة والاستثمار المستدام للغابات			
١,١,٣. تعزيز الحوكمة الرشـــيدة في إدارة الغابات ***(مكمّل لمســـار عمل رقم ٨ الاســـتجابة لتأثيرات تغيّر المناخ)***	–تحديث التشريعات لتتماشى مع المعايير الدولية (خبير قانوني لمدة ٣ أشهر) –تطبيق التشريعات –تنمية قدرات الإدارات الرسمية المعنية (بشرية وبنى تحتية وتجهيزات) لـ٤٠ مركز –تفعيل المشـــاركة المحلية في إدارة وحماية الغابات والتحريج (اجتماعات ٨ مناطق ٥ مواضيع مرتين في السنة) –زيادة التوعية على الأهمية الاقتصادية والبيئية للغابات (مادة إعلانية وارشادية)	–تشريعات جديدة –التقارير الدورية	–إقرار التشـــريعات على المستوى المطلوب –تعاون المعنيين –تأمين الموازنة المطلوبة

٢,١,٣. تحريج وإعادة التحريج بهدف زيادة المساحة الحرجية ***(مكمّل لمسار عمل رقم ٨ الاستجابة لتأثيرات تغيّر المناخ)***	-استكمال وضع المخطط الوطني التوجيهي للتحريج وإعادة تحريج تلحظ أماكن وطرق التحريج -رفع إنتاجية المشاتل الى ٢ مليون غرسة في السنة عام ٢٠١٧ -ارشاد المشاتل العامة والخاصة على انتاج نوعية أغراس مقاومة للعطش -تنفيذ تحريج وإعادة تحريج لمساحة تصل الى ٦٠٠٠ هكتار عام ٢٠١٩ من ضمن المخطط الوطني التوجيهي (برنامج ٤٠ مليون شجرة) -توجيه وتنسيق كافة عمليات التحريج وإعادة التحريج المنفذة من قبل القطاع العام والخاص والعمل على استقطاب التمويل للتحريج -متابعة وتقييم عمليات التحريج من قبل المهندسين (٣ زيارات سنويا في ٣ سنوات لـ١٠٠ موقع) -متابعة عمليات التحريج من قبل حراس الأحراج (١٢ زيارة سنويا في ٣ سنوات لـ١٠٠ موقع)	-الخطة التوجيهية -تقارير الدورية لمصلحة الاحراج والثروة الطبيعية -تقارير مشاريع تنفيذ التحريج	-اتاحة الأراضي الصالحة للتحريج -تعاون المعنيين -تأمين الموازنة المطلوبة
٣,١,٣. حماية من المخاطر والآفات التي تهدد الغابات ***(مكمّل لمسار عمل رقم ٨ الاستجابة لتأثيرات تغيّر المناخ)***	-تطبيق استراتيجية مكافحة حرائق الغابات (تجهيزات للاستعداد والاستجابة وتقليص الخطر) -تنظيف الاحراج والطرقات (تلزيمات سنوية لـ ١٠٠هكتار) -الإدارة المتكاملة لآفات الغابات	-التقارير الدورية لمصلحة الاحراج والثروة الطبيعية	-تعاون المعنيين -تأمين الموازنة المطلوبة
٤,١,٣. ترشيد جني واستثمار المنتجات الحرجية الخشبية وغير الخشبية ***(مكمّل لمسار عمل رقم ٨ الاستجابة لتأثيرات تغيّر المناخ)***	-تدريب المهندسين وحراس الاحراج (٢٠ يوم لـ ١٠ أشخاص) -تدريب المنتجين (خبراء دوليين لمدة ٢٠ يوم، خبراء محليين لمدة شهرين)	-تقرير الخبراء -التقارير الدورية لمصلحة الاحراج والثروة الطبيعية	-تعاون المعنيين -توفر الخبرات المطلوبة

٥,١,٣. تقييم الموارد الحرجية ***(مكمّل لمســـار عمل رقم ٨ الاســـتجابة لتأثيرات تغيّر المناخ)***	-تدريب الكادر الفني -مسح الغابات والاحراج -تحليل النتائج -احتساب الكمية والقيمة من الحاصلات الحرجية عام ٢٠١٦ و ٢٠١٩	-تقرير المسح	-تأمين الموازنة المطلوبة
٢,٣. تعزيز الاستثمار والإدارة المستدامة للمراعي			
١,٢,٣. تعزيز الحوكمة الرشيدة في إدارة المراعي ***(مكمّل لمســـار عمل رقم ٨ الاســـتجابة لتأثيرات تغيّر المناخ)***	-تحديث التشريعات تتماشى مع المعايير الدولية (خبير قانوني لمدة ٢ شهر) -تطبيق التشريعات -تنمية قدرات الإدارات الرسمية المعنية (بشرية وبنى تحتية وتجهيزات) لـ٤٠ مركز -تفعيل المشـــاركة المحلية في إدارة وحماية المراعي (اجتماعات ٨ مناطق مرتين في السنة) -زيادة التوعية على الأهمية الاقتصادية للمراعي (مادة إعلانية وارشادية)	-تشريعات جديدة -التقارير الدورية لمصـــلحة الاحراج والثروة الطبيعية	-إقرار التشـــريعات على المستوى المطلوب -تعاون المعنيين
٢,٢,٣. اجراء مســـح للمراعي والنبـاتـات الرعوية على صعيد وطني ***(مكمّل لمســـار عمل رقم ٨ الاســـتجابة لتأثيرات تغيّر المناخ)***	-تحديد المراعي وقدرتها العلفية وحمولتها الرعوية بالتعاون مع مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية -تحديد نظم ومسارات الرعي - وضـع خطة لإدارة وتحسـين المراعي (تأهيل المشـاتل لإنتاج شـتول رعوية وتأهيل المراعي الموجودة) -تنفيذ إدارة متكاملة للمراعي في ثلاث مناطق مناخية مختلفة وارشاد المعنيين	-تقرير المسح	-توفر الخبرات المطلوبة -تعاون المعنيين -تأمين الموازنة المطلوبة

٣,٣. تعزيز إدارة قطاع النباتات الطبية والعطرية والأشجار البرّية المثمرة			
١,٣,٣. المحافظة على النباتات الطبية والعطرية وتكثيرها	-إنتاج نباتات طبية وعطرية في مشاتل وزارة الزراعة -تدريب حراس الاحراج على جني بذور النباتات الطبية والعطرية من البرية (٤٠ مركز لشخصين لمدة يومين) -جني البذور -زراعة النباتات الطبية والعطرية في مشاتل وزارة الزراعة -تشجيع زراعة النباتات الطبية والعطرية لتخفيف القطف من البرية: -دراسة جدوى زراعة أنواع جديدة محلية مثل البابونج، الزوفة، الخزامة... عبر إقامة حقول تجريبية -ارشاد على إعطاء قيمة مضافة لمحاصيل النباتات الطبية والعطرية من خلال التحويل خاصة التجفيف واستخراج الزيوت -طباعة ووضع الدراسات في متناول المزارعين عبر المراكز الزراعية -توعية المجتمع الريفي عن الأنواع الأخرى (٨ ندوات سنويا)	-تقرير المشاتل -تقارير التدريب -دراسات الجدوى مطبوعة ومتوفرة	-تعاون المعنيين
٢,٣,٣. ترشيد ومراقبة جني النباتات الطبية والعطرية	-تدريب للمراقبين (٤٠ مركز لشخصين لموضوعين لمدة يومين) -تدريب للقطافين (٣ دورات كل سنتين ل١٠ اشخاص) - طباعة	-التقارير الدورية لمصلحة الاحراج والثروة الطبيعية	-تعاون المعنيين
٤,٣. دعم الاستثمار وتعزيز الإدارة المستدامة للمصائد السمكية ولتربية الاحياء المائية			
١,٤,٣. تعزيز الإطار التشريعي والتنظيمي للصيد وتربية الاحياء المائية	-مراجعة وتحديث التشريعات ذات الصلة على ان لا تتعارض مع المعايير الدولية -وضع نظم لتربية الاحياء المائية (خبير قانوني ٦ أشهر) -وضع معايير لتسويق الاحياء المائية بما فيها الصحية، التوضيب، النقل، العرض... (خبراء اختصاصيين ١٥ شهر) -ساعات عمل إضافية	-نصوص تشريعية جديدة	-إقرار التشريعات على المستوى المطلوب -تعاون المعنيين

٢,٤,٣. تشجيع البحوث واعداد خطط تنموية	-تفعيل عمل اللجنة القطاعية للصـــيد المائي في وزارة الزراعة (٢٥ شـــخص ١٥ اجتماع) -تقييم الاستهلاك والطلب على أنواع الاحياء المائية وزيادة القيمة المضافة -تقييم الإنتاج الوطني لموارد الاحياء المائية -تقييم المخزون السمكي في المياه الإقليمية ٢٠١٥ و٢٠١٧ و٢٠١٩ -استحداث برامج تعليمية على الصيد وتربية الاحياء المائية -إعادة تأهيل مراكز البحوث التابعة لوزارة الزراعة -تشجيع التعاون في البحوث التطبيقية وتفعيل الشراكة مع المراكز المعنية -اعداد خطط لتطوير المصائد السمكية وتربية الاحياء المائية -وضع خطة تطبيقية لتشجيع الدخل المتعدد الجهات من قطاع الاحياء المائية	-تقارير الخطط -تقارير اللجنة -دراسة الاستهلاك -دراسات تقييم الإنتاج -دراسات تقييم المخزون -تقرير البرامج التعليمية -تقارير تأهيل المراكز	-تعاون المعنيين -تأمين الموازنة المطلوبة
٣,٤,٣. تنمية مصايد الأسماك	- المســاعدة في تحديث الاســطول البحري من خلال تعاونيات الصــيادين (٣٣ تعاونية) -التنسيق مع وزارة النقل لتحديث المرافئ ومرابط الانزال -تحديد مناطق صيد جديدة داخل المياه الاقليمية -الارشاد على تقنيات الصيد الحديث (٣٠٠ ندوة) -تنفيذ برنامج لتطوير الصـيد المسـتدام من خلال دعم لاستبدال معدات الصـيد الجائرة بأخرى مستدامة -محافظة على الثروة السمكية واستدامتها وذلك بمنع الصيد في فترات معينة مع توفير تعويضات -تفعيل دور حراس الاحراج والصـــيد في تطبيق القوانين المرعية الاجراء وتأمين البنى التحتية والتجهيزات اللازمة (٧) -تفعيل وتطوير الحوافز المادية والمعنوية لحراس الاحراج والصيد	-التقارير الدورية لدائرة الصيد المائي والبري -خريطة المناطق الجديدة للصيد	-توفر الخبرات المطلوبة -تعاون المعنيين -تأمين الموازنة المطلوبة

٤,٤,٣. تنمية تربية الاحياء المائية	-تقييم قبول المستهلك لأنواع الاحياء المائية المربات في المزارع ومنتجاتها المصنعة -التنسيق مع الإدارات المعنية لإنشاء مزارع للأحياء المائية في المياه المالحة -ارشاد على تربية الاحياء المائية (٢٥ ندوة)	-تقرير تقييم قبول المستهلك -تقرير عن آلية جمع المعلومات، التدريب اللازم والموازنة المطلوبة -تقرير عن الأولويات -خطة إعادة التأهيل	-توفر الخبرات المطلوبة -تعاون المعنيين
٥,٤,٣. تطوير نظام جمع المعلومات	-تحديث آلية جمع المعلومات (خبراء لمدة ١٢ شهر) -تدريب على جمع المعلومات (٥ أيام لـ٢٠ شخص) -إنشاء قاعدة بيانات للأحياء المائية	-مرسوم انشاء الوحدة -دليل جمع المعلومات الجديد -تقرير الدائرة عن التدريب -التقرير السنوي	-توفر الخبرات المطلوبة -تعاون المعنيين -تأمين الموازنة المطلوبة
٥,٣. تحديث نظام الري في لبنان وتحفيز استعمال مصادر مياه وطاقة بديلة			
١,٥,٣. زيادة كمية تخزين مياه الري وتحسين توزيعها ***(مكمّل لمسار عمل رقم ٨ الاستجابة لتأثيرات تغيّر المناخ)***	-دراسة وتحديد مواقع البرك الجبلية بحسب الأولوية وبحسب المخططات في ٢,٧,٢. -بناء ٣٠ بركة جبلية (بمجموع مليون متر مكعب) ذات كلفة انشاء وتشغيل منخفض وصيانة سهلة .توصيل البرك الجبلية بشبكات توزيع مياه على الحيازات الزراعية .انشاء لجنة لكل بركة لتحسين إدارتها وتوزيع المياه بالتنسيق مع المعنيين (بلديات، تعاونيات، تجمع مزراعين...) -تنفيذ ٥٠٠ بركة جبلية وخزانات مياه فردية سنويا وتشجيع الري الحديث -إعادة تأهيل قنوات الري للينابيع الصغرى	-تقارير انشاء البرك	-تعاون المعنيين -تأمين الموازنة المطلوبة
٢,٥,٣. استعمال تقنيات جديدة ورفع كفاءة الري على مستوى المزرعة ***(مكمّل لمسار عمل رقم ٨ الاستجابة لتأثيرات تغيّر المناخ)***	-وضع برنامج ارشادي وتحديد المادة الارشادية -ندوات ارشادية في المناطق (٥ ندوات سنويا في ٢٨ مركز) -تشجيع تحول ١٠٠٠ هكتار سنويا الى شبكات ري حديثة ذات كفاءة عالية من خلال دعم نسبي (٥٠%) للتجهيزات الجديدة	التقارير الدورية لمصلحة الهندسة الريفية	-تعاون المعنيين -تأمين الموازنة المطلوبة

٣,٥,٣. تفعيل استعمال مياه صرف الصحي المعالج في الزراعة ***(مكمّل لمســـار عمل رقم ٨ الاســـتجابة لتأثيرات تغيّر المناخ)***	-التنسيق مع الإدارات المعنية (مؤسسات المياه والبلديات...) لاستثمار المياه الناتجة عن محطات التكرير -اعداد تشريعات ترعى استعمال المياه المعالجة في الزراعة -الارشاد على الاستعمال السليم المياه المعالجة في الزراعة	-نصوص تشريعية جديدة -التقارير الدورية لمصلحة الهندسة الريفية	-إقرار التشـــريعات على المستوى المطلوب -تعاون المعنيين
٤,٥,٣. تحفيز استعمال الطاقة المتجددة في الزراعة والري ***(مكمّل لمســـار عمل رقم ٨ الاســـتجابة لتأثيرات تغيّر المناخ)***	-وضع وتنفيذ مخطط لاستخدام الطاقة البديلة في الزراعة -إنشاء ٢٨ حقل نموذجي لاستعمال الطاقة المتجددة في الري (١ في كل مركز) -أيام حقلية للتعريف عن كيفية استعمال وصيانة مشاريع الطاقة المتجددة في الري	التقارير الدورية لمصلحة الهندسة الريفية	-تعاون المعنيين -تأمين الموازنة المطلوبة

النتائج المتوقعة عن مسارات العمل	المؤشرات القابلة للتحقّق	وسائل أو مصادر التحقّق	الفرضيات / المخاطر
٤. تعزيز الارشاد والتعليم الزراعي	**-ارتفاع عدد ومواضيع التدريبات وتوزيعها الجغرافي** **-ارتفاع عدد المزارعين المشاركين في نشاطات ارشادية** **-ارتفاع نسبة تبني المعلومات الارشادية** **-انخفاض نسبة تكرار المشاكل نفسها على مستوى المزرعة** **-ارتفاع نسبة الالتحاق في المدارس الزراعية** **-ارتفاع نسبة الخريجين على المسجلين** **-ارتفاع نسبة عمل أو توظيف التلاميذ في الاختصاص**	**-تقارير الدورية لمراكز الزراعية** **-تقارير المتابعة والتقييم** **-تقارير المدارس السنوية** **-التقارير الدورية للمديريات التابعة للمديرية العامة للزراعة**	**-التزام وتعاون المعنين** **-تأمين الموارد المطلوبة** **-الوضع الأمني والسياسي**
المكونات			
ماذا	**كيف وكم**	**وسائل أو مصادر التحقّق**	**الفرضيات / المخاطر**
١,٤. تطوير نظام ارشادي تعددي			
١,١,٤. تفعيل الشراكة ما بين القطاع العام والجامعات ومراكز البحوث والجمعيات الاهلية المقدمة لخدمات الارشاد ***(مكمّل لمسار عمل رقم ٨ الاستجابة لتأثيرات تغيّر المناخ)***	-إنشاء لجنة للإرشاد الزراعي (عدد اجتماعات) -وضع خطة عمل ارشادية تلحظ رؤية مشتركة ونهج متكامل في التعليم والبحث والإرشاد الزراعي تستجيب للاحتياجات الفنية والمعلوماتية للمزارعين، وتسعى الى ادخال مفاهيم الزراعة الحافظة والممارسات الزراعية الجيدة وتستجيب الى تحديات تغير المناخي وتأثيره على العمليات الزراعية (خبير ارشاد زراعي لمدة ٥ أشهر) -تحديد كيفية نقل مشاكل القطاع الزراعي الى الابحاث ونقل نتائج الابحاث الى المزارع -انشاء شبكة وطنية لإدارة وتقاسم المعرفة الارشادية تحت رعاية وزارة الزراعة – بإدارة مصلحة التعليم والارشاد	-تقارير اللجنة -خطة العمل المشتركة -الوثائق والتقارير المنشورة على الشبكة	-التزام وتعاون المعنين

٢,١,٤. ضمان ومراقبة جودة الخدمات الارشادية المقدمة من كافة الافرقاء ***(مكمّل لمسار عمل رقم ٨ الاستجابة لتأثيرات تغيّر المناخ)***	-تعزيز التشريعات القائمة التي تسمح بالرقابة على الخدمات الارشادية (خبير قانوني ٢ شهرين) -وضع نظام لتقييم ومتابعة الانشطة الارشادية وتدريب مصلحة التعليم والإرشاد الزراعي على تنفيذ النظام (خبير لمدة شهر) -مراجعة دورية للمواد الارشادية واستحداث مواد ارشادية جديدة بالتعاون مع مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية (٥ مراجعة و٥ جديدة) في السنة -تنسيق فيما بين المعنيين -الرقابة على جودة الخدمة الارشادية وحسن توزيعها الجغرافي (بدل نقل وتنقل مرة في الأسبوع ٤٠ أسبوع عمل في السنة)	-نصوص تشريعية جديدة -تقارير التقييم والمتابعة -مادة ارشادية جديدة	-إقرار التشريعات على المستوى المطلوب -التزام وتعاون المعنين -تأمين الموارد المطلوبة
٣,١,٤. تقوية مراكز الارشاد الزراعي ***(مكمّل لمسار عمل رقم ٨ الاستجابة لتأثيرات تغيّر المناخ)***	-وضع خطط ارشادية سنوية او موسمية على مستوى المصلحة الإقليمية منبثقة من الخطة المشتركة (خبير ارشادي لمدة ٣ أشهر) ومستندة الى او مترابطة مع نظام التقييم والمتابعة في ٢,١,٤ والخطة المحلية في ١,١,٤ -التنسيق والربط مع محطات مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية -تدريب الكادر البشري فنيا في عدد من المجالات وعلى التواصل (٥ خبراء مدة شهرين كل واحد وحلقات تدريب من ٤ أيام) بحسب الحاجات الملحوظة في الخطة -توفير الموارد المالية والبشرية -تجهيز المراكز بالمعدات والأجهزة وتوفير تقنيات الارشاد والتواصل المتقدمة والمستندة الى تكنولوجيا التواصل الاجتماعي -تنفيذ ومتابعة وتقييم الخطة الارشادية (بدل نقل وتنقل مرة في الأسبوع ٤٠ أسبوع عمل في السنة)	-الخطط السنوية والموسمية -التقارير الدورية لمصلحة التعليم والإرشاد الزراعي -تقارير التدريب -تقارير التقييم والمتابعة للخطة الارشادية	-توفر الخبرات المطلوبة -التزام وتعاون المعنين -تأمين الموارد المطلوبة

٢,٤. تفعيل التعليم الزراعي الفني الرسمي المستند الى متطلبات سوق العمل			
١,٢,٤. وضع سياسة لتطوير التعليم الزراعي الفني الرسمي	-دراسة الوضع القائم -تحديد الأولويات -وضع السياسة ومجالات التدخل (خبير لمدة ٣ أشهر)	-وثيقة السياسة -تقرير الخبير	-التزام وتعاون المعنين
٢,٢,٤. تعزيز إدارة المدراس الزراعية	-تحديث التشريعات من النظام الداخلي للمدارس والنظام المالي وقانون التعليم (خبير قانوني + خبير تربوي لمدة ٣ أشهر) -تخصيص اعتمادات مالية خاصة بالمدارس الزراعية من موازنة وزارة الزراعة -وضع مخطط لتطوير البنى التحتية للمدارس الزراعية (الوضع الحالي، المنشآت المطلوبة... خبراء فنيين عدد٢ وخبير تربوي لمدة ٣ أشهر لكل مدرسة) -تطوير البنى التحتية وتجهيز المدارس الزراعية (٧ مدارس) -تحديث نظم الإدارة في المدارس لتتماشى مع المعايير الدولية وتدريب الكوادر التعليمية ومدراء المدارس عليها، وتدريب وتأهيل المعلمين والفنيين والمدربين -ملء الشواغر في التعليم الفني الزراعي	-نصوص تشريعية جديدة -مخططات تطوير البنى التحتية لكل مدرسة -تقارير الدورية لمصلحة التعليم والإرشاد الزراعي - تقارير الدورية للمدارس الزراعية	-إقرار التشريعات على المستوى المطلوب -تأمين الموارد المطلوبة
٣,٢,٤. تحديث المناهج الدراسية	-تطوير مناهج تعليم حديثة واستكمال تحديث وتوحيد الكتاب المدرسي وتوفير التقنيات اللازمة -اجراء دراسة عن متطلبات سوق العمل الزراعي -استحداث تخصصات جديدة مطلوبة -تطوير برامج التدريب المستمر بحسب حاجات المناطق -تنفيذ مشاريع نموذجية في المدارس	-المناهج الجديدة -تقارير الدورية لمصلحة التعليم والإرشاد الزراعي -التقارير الدورية للمدارس الزراعية	-التزام وتعاون المعنين
٤,٢,٤. تفعيل التعاون بين التعليم والتدريب الفني الزراعي ومصلحة الأبحاث العلمية الزراعية وكلية الزراعة في الجامعة اللبنانية وعدد من المؤسسات الزراعية	-وضع بروتوكولات تعاون مع مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية وكلية الزراعة في الجامعة اللبنانية وعدد من المؤسسات الزراعية والغذائية -وضع خطة عمل مشتركة بين مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية ومصلحة التعليم والإرشاد الزراعي تلحظ تدريب الطلاب في محطات ومراكز الابحاث ومشاركة الباحثين في التعليم	-البروتوكولات الموقعة -خطة العمل	-التزام وتعاون المعنين

النتائج المتوقعة عن مسارات العمل	المؤشرات القابلة للتحقّق	وسائل أو مصادر التحقّق	الفرضيات / المخاطر
٥. تعزيز البحث العلمي الزراعي والمختبرات	-٤ محطات جديدة ناشطة عام ٢٠١٩ -زيادة عدد التحاليل الى ١٥٠ ألف عينة سنويا عام ٢٠١٩ (١٠٠ ألف عام ٢٠١٣) -إضافة ٨ أنواع من التحاليل الضرورية -زيادة الاستثمار في الأبحاث بنسبة ٥% سنويا (حاليا ٢ مليون دولار)	-التقارير السنوية لمصلحة الأبحاث العلمية الزراعية	-تأمين الموازنة المطلوبة -توفر الخبرات المطلوبة -الوضع الأمني والسياسي -وضع الباحثين مقارنة مع المؤسسات الاخرى
المكونات			
ماذا	**كيف وكم**	**وسائل أو مصادر التحقّق**	**الفرضيات / المخاطر**
١,٥. تفعيل وتعزيز عمل المختبرات مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية			
١,١,٥. تطوير مختبرات مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية المختصة بسلامة الغذاء والتعاون مع المختبرات الحاصلة على شهادات الاعتماد ***(مكمّل لمسار عمل رقم ١ توفير غذاء سليم وذات جودة من الإنتاج المحلي والواردات)***	-استكمال تأهيل وتجهيز مختبرات الفنار وتل عمارة (جراثيم، كيمياء، سموم فطرية، المعادن الثقيلة والملونات، المضادات الحيوية، والحليب) بما يتناسب مع متطلبات المراقبة والكشف والرصد -تجهيز مختبرات المياه في مجمل المحطات القديمة والجديدة -تجهيز مختبر لتحليل ترسبات الأدوية البيطرية -تأهيل مختبرات المواد الغذائية (العبدة وصور) -تدريب الكادر البشري -الاستحصال على شهادات الاعتماد الدولية ١٧٠٢٥ لمختبرات كفرشيما والكيمياء، السموم الفطرية، المعادن الثقيلة والملونات، المضادات الحيوية، والحليب في مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية -مراجعة وزيادة أنواع التحاليل المخبرية بما يتناسب مع متطلبات المراقبة والكشف والرصد ومطابقتها للمعايير الدولية	-التقرير لمصلحة الأبحاث العلمية الزراعية	-تأمين الموازنة المطلوبة -تعاون المعنيين

٢,١,٥. تطوير المختبرات المعنية بإدارة المدخلات الزراعية وإنشاء مختبرات جديدة ***(مكمّل للمكون رقم ١,٢ تعزيز سلاسل الإنتاج ورفع القيمة المضافة للمنتجات الزراعية النباتية)***	-تقوية (الكادر البشري والتجهيز) لمختبرات التربة وزيت الزيتون في محطات تل عمارة، العبدة، كفرشخنا، لبعا، صور، بعقلين، حاصبيا، كفردان والهرمل -انشاء مختبرات للتربة ولزيت الزيتون في محطات الأبحاث الجديدة في النبطية، جبيل أو البترون، بشري وعكار -الاستحصال على شهادة الجودة ١٧٠٢٥ لمختبر المبيدات في كفرشيما -تفعيل مختبر أعداء الطبيعية في تل عمارة، صور والعبدة -تفعيل مختبرات البذور في تل عمارة	-التقرير السنوي لمصلحة الأبحاث العلمية الزراعية -شهادة الجودة	-تأمين الموازنة المطلوبة -توفر الخبرات المطلوبة -تعاون المعنيين
٣,١,٥. تطوير مختبرات الصحة النباتية ***(مكمّل للمكون رقم ٣,٢ تعزيز إجراءات الصحة النباتية والحجر النباتي)***	-تقوية (الكادر البشري والتجهيز) لمختبرات وقاية النبات، وقاية القمح في تل عمارة، لمختبرات الحشرات، الامراض البكتيرية والفيروسية في الفنار والأمراض الفطرية والحشرات في تل العمارة -استحصال على شهادة الجودة ١٧٠٢٥ لمختبرات وقاية النبات في تل عمارة والفنار -انشاء بيوت زجاجية للتحاليل المتعلقة بنقل المسببات المرضية إلى العوائل النباتية المختصة في محطة تل العمارة -إنشاء خيمتين لحفظ المواد الأساسية المصدقة من الأعداء الطبيعية الناقلة للأمراض الفيروسية وأمراض الفايتوبلازما في محطة تل العمارة -إنشاء غرف متخصصة لنقل بعض أمراض الحجر الصحي على نباتات دالة متخصصة في محطة تل العمارة	-التقرير السنوي لمصلحة الأبحاث العلمية الزراعية -شهادة الجودة	-تأمين الموازنة المطلوبة -توفر الخبرات المطلوبة

٤,١,٥. تعزيز تحاليل الكشف على الأدوية البيطرية ***(مكمّل للمكون رقم ٢,٢ تعزيز سلاسل الإنتاج ورفع القيمة المضافة للمنتجات الزراعية الحيوانية)***	-تفعيل التعاون مع مختبر الطاقة الذرية في مجلس البحوث العلمية للكشف على ترسبات الادوية البيطرية من خلال إطار قانوني أو بروتوكول تعاون -تجهيز مختبر لتحليل نوعية وتركيبة الأدوية البيطرية -تحديد ملاك أو تعاقد مع خبراء للعمل في المختبر -تخصيص ابنية لإنشاء مختبر لتحليل ونوعية وتركيبة الأدوية البيطرية -تجهيز المختبر بالمعدات اللازمة -تدريب العاملين في المختبر -وضع خطة عمل للمختبر	-التقرير السنوي لمصلحة الأبحاث العلمية الزراعية	-تأمين الموازنة المطلوبة -توفر الخبرات المطلوبة -تعاون المعنيين
٥,١,٥. تفعيل مختبر الاعلاف ***(مكمّل للمكون رقم ٢,٢ تعزيز سلاسل الإنتاج ورفع القيمة المضافة للمنتجات الزراعية الحيوانية***	-تجهيز المختبر بالمعدات الحديثة (NIR) في تل عمارة والفنار -تدريب الكادر البشري	-التقارير الدورية لمصلحة الأبحاث العلمية الزراعية	-تأمين الموازنة المطلوبة -توفر الخبرات المطلوبة
٦,١,٥. تعزيز المختبرات القائمة وانشاء مختبرات جديدة للعسل ***(مكمّل للمكون رقم ٢,٢ تعزيز سلاسل الإنتاج ورفع القيمة المضافة للمنتجات الزراعية الحيوانية)***	-تقوية (الكادر البشري والتجهيز) لمختبرات العسل في العبدة، كفرشخنا، لبعا، صور، بعقلين، حاصبيا، كفردان، الهرمل -انشاء مختبرات للعسل في محطات الأبحاث الجديدة في النبطية، جبيل أو البترون، بشري وعكار	-التقرير السنوي لمصلحة الأبحاث العلمية الزراعية	-تأمين الموازنة المطلوبة -توفر الخبرات المطلوبة
٧,١,٥. تطوير المختبرات المعنية بالصحة الحيوانية ***(مكمّل للمكون رقم ٤,٢ تعزيز إجراءات الصحة الحيوانية)***	-تقوية (الكادر البشري والتجهيز) لمختبرات الصحة الحيوانية في تل عمارة والفنار -استحداث مختبرات للبكتيريا والطفيليات والتشريح... -الاستحصال على شهادة الجودة ١٧٠٢٥ لمختبرات الصحة الحيوانية -إعادة تشغيل مختبر انتاج اللقاحات في الفنار	-التقرير السنوي لمصلحة الأبحاث العلمية الزراعية -شهادات الجودة	-تأمين الموازنة المطلوبة -توفر الخبرات المطلوبة

٢,٥. تعزيز البحث العلمي الزراعي			
١,٢,٥. تعزيز إنتاجية الغنم والماعز من خلال تطوير مركز التأصيل في محطة تربل ***(مكمّل للمكون رقم ٢,٢ تعزيز سلاسل الإنتاج ورفع القيمة المضافة للمنتجات الزراعية الحيوانية)***	-توسيع الطاقة الانتاجية للمركز -تجهيز المركز بمختبر للسائل المنوي -تدريب العاملين في المركز -اجراء بحوث على سلالات جديدة	-التقرير السنوي لمصلحة الأبحاث العلمية الزراعية	-تأمين الموازنة المطلوبة -توفر الخبرات المطلوبة -تعاون المعنيين
٢,٢,٥. تأسيس حقل أمهات خالي من الأمراض الفيروسية والفطرية لأصناف الزيتون اللبنانية ***(مكمّل للمكون رقم ٣,٢ تعزيز إجراءات الصحة النباتية والحجر النباتي)***	-فحص النصوب الموجودة حالياً واستيراد أصول جديدة -فحص الأشجار والتربة المزروعة فيها للحصول على أقلام خالية من الأمراض -تطعيم والاعتناء بالنصوب وتسليمها لوزارة الزراعة	التقرير البحثي	-تأمين الموازنة المطلوبة -توفر الخبرات المطلوبة
٣,٢,٥. إطلاق أبحاث علمية زراعية عن ملاءمة الأصناف ***(مكمّل للمكون رقم ١,٢ تعزيز سلاسل الإنتاج ورفع القيمة المضافة للمنتجات الزراعية النباتية)*** ***(مكمّل لمسار عمل رقم ٨ الاستجابة لتأثيرات تغيّر المناخ)***	-أبحاث عن ملائمة المناطق الزراعية اللبنانية للأصناف المطلوبة (مزروعات ذات قيمة تسويقية واستهلاك قليل للمياه) التالية: قمح، شعير، حمضيات، زيتون، كرمة، تفاح وبطاطا	-تقارير الأبحاث عن الاصناف	-تأمين الموازنة المطلوبة

٤,٢,٥. القيام بأبحاث تعنى بمياه الري ***(مكمّل للمكون ٣,٥. تحديث نظام الري في لبنان وتحفيز استعمال مصادر مياه وطاقة بديلة)*** ***(مكمّل لمسار عمل رقم ٨ الاستجابة لتأثيرات تغيّر المناخ)***	–أدراج أبحاث عن سلامة المحاصيل المروية بمياه الصرف الصحي المعالج والمياه الرمادية –أدراج أبحاث عن الري المقنن (Deficit Water Irrigation) –أدراج أبحاث عن زيادة إنتاجية المحاصيل بالمتر مكعب مياه (Water productivity) –التعاون مع مركز مجلس البحوث العلمية لإدراج أبحاث لاحتساب المقننات المائية من خلال تقنيات الاستشعار عن بعد –تفعيل الأبحاث حول حصاد وإدارة المياه	–تقارير الأبحاث عن الري	–تأمين الموازنة المطلوبة –توفر الخبرات المطلوبة
٥,٢,٥. تعزيز نظام الإنذار المبكر ***(مكمّل للمكون رقم ١,٤ تطوير نظام ارشادي تعددي)*** ***(مكمّل لمسار عمل رقم ٨ الاستجابة لتأثيرات تغيّر المناخ)***	–توسيع عمل منظومة الانذار المبكر للآفات والامراض الزراعية والاحوال المناخية والارشادات الزراعية لتشمل زيادة عدد تحاليل المخاطر ووسائل التواصل –استحداث تواصل المستفيدين مع النظام Feedback system –ربط النظام المبكر مع المراكز الزراعية	–تقارير مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية الدورية	–تأمين الموازنة المطلوبة –توفر الخبرات المطلوبة
٣,٥. تعزيز المحافظة على الموارد الوراثية والتنوع البيولوجي			
١,٣,٥. دراسة التنوع البيولوجي في النظم الايكولوجية غير المحمية ***(مكمّل لمسار عمل رقم ٨ الاستجابة لتأثيرات تغيّر المناخ)***	–دراسة التنوع البيولوجي في النظم الايكولوجية في الأراضي الرعوية والغابات المستثمرة بالتعاون مع مصلحة الاحراج والثروة الطبيعية	–الدراسة	–توفر الخبرات المطلوبة

٢,٣,٥. تعزيز الأبحاث حول التنوع البيولوجي والموارد الوراثية النباتية ***(مكمّل لمسار عمل رقم ٨ الاستجابة لتأثيرات تغيّر المناخ)***	–تحديد أنواع النباتات الرعوية والطبية والاشجار الحرجية والمثمرة وانتشارها وخصائها الايكولوجية –حصر الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة من الحبوب والبقوليات بما فيها الأصناف البلدية والأقارب البرية والتي تنمو في مختلف المناطق اللبنانية وحفظها في البنك الوطني للجينات. –تقييم أولي لهذه الموارد من حيث قدرتها على التكيف مع التغيرات المناخية وتحمل العوامل الطبيعية القاسية. –تفعيل قدرات البنك الوطني للجينات لتجديد البذور المحفوظة –تحديث جدول النباتات المهددة المعرضة للانقراض –تحديد التنوع الجيني لبعض أنواع النباتات ذات الأهمية الاقتصادية أو التحريج –تقييم النباتات الدخيلة والغازية – توعية المجتمعات الزراعية حول ضرورة حفظ وحسن استحدام الموارد الوراثية النباتية	–تقارير الأبحاث عن الموارد النباتية	–تأمين الموازنة المطلوبة –توفر الخبرات المطلوبة
٣,٣,٥. الحفاظ وإنتاج شتول لأنواع الاشجار البرّية المثمرة وتشجيع زراعتها ***(مكمّل للمكون رقم ٣,٣ تعزيز إدارة قطاع النباتات الطبية والعطرية والأشجار البرّية المثمرة)*** ***(مكمّل لمسار عمل رقم ٨ الاستجابة لتأثيرات تغيّر المناخ)***	–تقوية (الكادر البشري والتجهيز) لمشاتل الزراعات المحلية في محطات تل عمارة، العبدة، كفرشخنا، لبعا، صور، بعقلين، حاصبيا، كفردان والهرمل –انشاء مشاتل للزراعات المحلية في محطات الأبحاث الجديدة في النبطية، جبيل أو البترون، بشري وعكار –تقوية اكثار البذور للأصناف البلدية المقيمة والمعتمدة وايصالها للمزارع	–التقارير الدورية	–تأمين الموازنة المطلوبة –توفر الخبرات المطلوبة

النتائج المتوقعة عن مسارات العمل	المؤشرات القابلة للتحقّق	وسائل أو مصادر التحقّق	الفرضيات / المخاطر
٦. تنمية القطاع التعاوني والتعاضدي	-ارتفاع نسبة التعاونيات الزراعية الناشطة الى ٣٥% (الوضع الحالي ٢٥%) في عام ٢٠١٩ -ارتفاع نسبة المزارعين الأعضاء في التعاونيات الزراعية الى ٧% عام ٢٠١٩ (٤,٥% عام ٢٠١٣) -١٠% نسبة المزارعين أو الحيازة الزراعية المنتسبين الى الصندوق التعاضدي لتأمين القطاع الزراعي من الكوارث الطبيعية (الوضع الحالي صفر)	-التقارير الدورية للمديرية العامة للتعاونيات -سجلات المديرية العامة للتعاونيات -إحصاءات وزارة الزراعة -ميزانية الصندوق التعاضدي لتأمين القطاع الزراعي من الكوارث الطبيعية	-التزام الحكومة باستراتيجية وزارة الزراعة -ملء الشغور الوظيفي في المديرية العامة للتعاونيات -تخصيص الموازنة المطلوبة لمديرية العامة للتعاونيات
المكونات			
ماذا	**كيف وكم**	**وسائل أو مصادر التحقّق**	**الفرضيات / المخاطر**
١,٦. دعم وتعزيز قدرات المديرية العامة للتعاونيات			
١,١,٦. تنمية القدرات البشرية والإدارية والمادية للمديرية العامة للتعاونيات	-اعداد برنامج لتنمية القدرات البشرية والإدارية والمادية خلال عام ٢٠١٥ -خبير اعداد برامج لتنمية القدرات لمدة شهر -تنفيذ البرنامج لتنمية القدرات البشرية والإدارية خلال ٢٠١٦-٢٠١٩ -تدريب ٦٠ موظف لمدة خمسة أيام في السنة لمدة ٤ سنوات (خبير شؤون وظيفية لمدة ١٠ أيام، خبير شؤون مالية ومحاسبة لمدة ١٠ أيام، خبير تعاونيات لمدة ١٠ أيام، خبير صناديق تعاضد لمدة ١٠ أيام، خبير إكتواري لمدة ١٠ أيام) -تجهيزات (١٠ سيارات، مكتبية...) -سفرات تعليمية عدد ٢ في السنة لعشرة موظفين	-تقرير عن برنامج المقترح لتنمية القدرات البشرية والإدارية والمادية -تقارير دورية عن تنفيذ برنامج تنمية القدرات البشرية والإدارية والمادية	-إقرار التشريعات على المستوى المطلوب -تأمين الموازنة المطلوبة -توفر الخبرات المطلوبة

٢,١,٦. تعزيز المهام والخدمات المقدمة من المديرية العامة للتعاونيات	-اعداد برامج سنوية -٤٠ زيارة ميدانية من قبل كل دائرة إقليمية (٦) سنويا لمدة ٤ سنوات -٢٠٠ ورشات عمل وندوات والتدريب بما فيها ورشات التوعية على العمل التعاوني (٢٠ شخص) -نشر الوعي حول أهمية الاتحادات التعاونية -مساعدات لغير القطاع العام لدعم التعاونيات واتحاداتها وصناديق التعاضد	-تقارير دورية عن تنفيذ البرامج	-تأمين الموازنة المطلوبة -تعاون المعنيين
٢,٦. تقييم وضع التعاونيات وصناديق التعاضد			
١,٢,٦. تقييم التعاونيات وصناديق التعاضد	-اعداد برنامج ومعايير التقييم -بناء قدرات المديرية العامة للتعاونيات في مجال التقييم (خبير اعداد برامج لمدة ٢ شهرين) -ورشة عمل للتدريب (٣٠ شخص) لمدة ٥ ايام -تنفيذ برنامج التقييم -١٧٠٠ زيارة ميدانية	-تقرير عن برنامج التقييم -تقارير دورية عن تنفيذ برنامج التقييم -جداول بأعداد التعاونيات والصناديق حسب التصنيفات الجديدة	-تأمين الموازنة المطلوبة -تعاون المعنيين
٢,٢,٦. تنفيذ المقترحات الواردة في تقرير تقييم التعاونيات وصناديق التعاضد	-اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ المقترحات -الإعلان عن التدابير المتخذة	-تقارير سنوية عن تنفيذ البرامج	-تأمين الموازنة المطلوبة -تعاون المعنيين -الجريدة الرسمية
٣,٦. تفعيل دور اتحاد التسليف التعاوني والاتحاد الوطني العام للجمعيات التعاونية			
١,٣,٦. تفعيل دور اتحاد التسليف التعاوني	-مراجعة التشريعات ذات الصلة -اعداد برنامج لتنمية القدرات -وضع نتائج تقييم التعاونيات وصناديق التعاضد في متناول اتحاد التسليف لأخذ المقررات ذات الصلة	-تقرير عن البرنامج المقترح -تقرير عن تنفيذ البرنامج	-إقرار التشريعات على المستوى المطلوب -تعاون المعنيين

٢,٣,٦. تفعيل دور الاتحاد الوطني العام للجمعيات التعاونية	-مراجعة التشريعات ذات الصلة -وضع نتائج تقييم التعاونيات وصناديق التعاضد في متناول الاتحاد الوطني العام للجمعيات التعاونية لأخذ المقررات ذات الصلة -اعداد برنامج لتنمية القدرات	-موازنة المديرية العامة للتعاونيات -تقارير الدورية للاتحاد الوطني العام للجمعيات التعاونية	-إقرار التشريعات على المستوى المطلوب -تعاون المعنيين
٤,٦. دعم وتفعيل الصندوق التعاضدي لتأمين القطاع الزراعي من الكوارث الطبيعية			
١,٤,٦. دعم صندوق التعاضد لتأمين القطاع الزراعي من الكوارث الطبيعية ***(مكمّل لمسار عمل رقم ٨ الاستجابة لتأثيرات تغيّر المناخ)***	-العمل على تخصيص مساعدة لصندوق التعاضد لتأمين القطاع الزراعي من الكوارث الطبيعية من الموازنة	-كشف حساب يبين المبالغ المحولة -التقرير السنوي لمدير الصندوق	-تأمين الموازنة المطلوبة -تعاون المعنيين
٢,٤,٦. مراجعة وتقييم آلية العمل المالية لصندوق التعاضد لتأمين القطاع الزراعي من الكوارث الطبيعية ***(مكمّل لمسار عمل رقم ٨ الاستجابة لتأثيرات تغيّر المناخ)***	-تقييم آلية العمل المالية للصندوق (خبير تقييم مالي أو خبير تأمين لصناديق التعاضد لمدة شهر) -تنفيذ المقترحات الواردة في التقرير	-تقرير عن تقييم آلية العمل المالية للصندوق -تقرير لمدير الصندوق	-تعاون المعنيين

النتائج المتوقعة عن مسارات العمل	المؤشرات القابلة للتحقّق	وسائل أو مصادر التحقّق	الفرضيات / المخاطر
٧. تعزيز قدرات وزارة الزراعة	**-انخفاض الشواغر في المديرية العامة للزراعة (٧٠% حاليا)** **-انخفاض الشواغر الى ١٠% عام ٢٠١٩ في مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية (٣٠% حاليا)** **-ارتفاع في نسبة زيادة مهارات الموظفين** **-زيادة الموازنة المخصصة لوزارة الزراعة** **-ارتفاع نسبة تنفيذ الموازنة** **-ارتفاع نسبة التمويل الخارجي لبرامج وزارة الزراعة** **-ارتفاع نسبة رضا طالبي الخدمات الزراعية من وزارة الزراعة ٥٠% عام ٢٠١٩ (طريقة وسرعة تنفيذ)** **-ارتفاع عدد النشرات الاحصائية والدراسات** **-ارتفاع عدد المستفيدين من الخدمات الزراعية** **-عدد المعايير والاتفاقيات والسياسات المراجعة**	**-سجلات قسم الموظفين** **-استمارة نسبة زيادة مهارات الموظفين** **-الموازنة** **-سجلات مصلحة البرامج** **-استمارة رضا طالبي الخدمات الزراعية** **-التقارير السنوية** **-التقارير الدورية لمديرية الدراسات والتنسيق**	**-الوضع الأمني** **-تجاوب مجلس الوزراء مع المقترحات** **-قدرة الاستيعاب للبرامج** **-تجاوب الموظفين** **-تأمين الموارد المالية المطلوبة** **-ثقة القطاع الخاص بوزارة الزراعة** **-مرونة الإجراءات الإدارية**
المكونات			
ماذا	**كيف وكم**	**وسائل أو مصادر التحقّق**	**الفرضيات / المخاطر**
١,٧. تحديث هيكلية وزارة الزراعة وتعزيز دورها بما فيها مصلحة الابحاث العلمية الزراعية والمديرية العامة للتعاونيات وتحديث التشريعات والانظمة التي ترعى القطاع الزراعي ووزارة الزراعة			
١,١,٧. تطوير العمل الإداري وتبسيط الإجراءات الإدارية في المديرية العامة للزراعة	-مراجعة الهيكلية والتوصيف الوظيفي وتحديثها -استكمال الإجراءات الهادفة الى تبسيط تنفيذ المعاملات الإدارية -تفعيل دور وحدة إدارة الموارد البشرية -ملء الشواغر لاسيما الوظائف القيادية (فئة ثانية) -تفعيل نظام تقييم الأداء -تدريب إداري مستمر	-دراسة الهيكلية -تقارير التدريب -مراسيم التعيين والترفيع	-تأمين الموازنة المطلوبة -إقرار الهيكلية والاجراءات على المستوى المطلوب -تعاون المعنيين

٢,١,٧. تحديث الإدارة المالية في المديرية العامة للزراعة	-مراجعة الموازنة واعتماد أساليب حديثة لإعدادها (Performance Based Budgeting) بما يتماشى مع مبادئ الحوكمة الرشيدة	-دراسة اعداد الموازنة الجديدة -تقرير عن تقييم سياسات الدعم	-تأمين الموازنة المطلوبة -إقرار التشريعات على المستوى المطلوب -تعاون المعنيين
٣,١,٧. تفعيل التواصل والاعلام في المديرية العامة للزراعة	-تدريب على التواصل والاعلام -وضع وتنفيذ خطط تواصل واعلام -تخصيص موازنة للاعلام	-خطة التواصل والاعلام -تقارير التدريب -التقارير الدورية لدائرة العلاقات العامة والاعلام	-تأمين الموازنة المطلوبة -تعاون المعنيين
٤,١,٧. تقوية وتحديث نظام متكامل للتخطيط والمتابعة والتقييم وإدارة المخاطر وجذب الموارد في المديرية العامة للزراعة	-تفعيل التخطيط الاستراتيجي والعملي -وضع نظام متابعة وتقييم -تطوير النصوص التشريعية لتشمل إدارة المخاطر -اعداد منهجية/دليل عمل -تدريب على التخطيط والمتابعة والتقييم والرقابة الداخلية وإدارة المخاطر وجذب الموارد المالية -وضع وتنفيذ خطط جذب الموارد المالية واستقطاب الاستثمارات -تدريب على اعداد وتحليل وتقييم السياسات الزراعية -مراجعة وتقييم سياسات الدعم المادي للمزارعين واقتراح سياسات دعم أكثر فعالية	-تقارير عن نظام المتابعة والتقييم -نصوص تشريعية تشمل إدارة المخاطر -منهجية/دليل العمل -تقارير التدريب	-إقرار التشريعات على المستوى المطلوب -تأمين الموازنة المطلوبة -تعاون المعنيين
٥,١,٧. تيويم وتحديث أنظمة وشبكات المكننة والتوثيق في المديرية العامة للزراعة	-استكمال تنفيذ ومتابعة التوصيات المذكورة في دراسة الحاجات -صيانة ومتابعة وتحديث مستمر للأنظمة والشبكات والبرامج -تعاون مع OMSAR بموضوع الحكومة الالكترونية -Disaster Recovery Plan -تعاون مع مجلس الوزراء لتفعيل تبادل المعلومات بين الإدارات -تأمين الكادر البشري المطلوب	-عدد المراكز الموصولة بالشبكة -التقارير الدورية لدائرة التوثيق والمعلوماتية	-تأمين الموازنة المطلوبة -تعاون المعنيين

٦,١,٧. تعزيز الإحصـــاء الزراعي وتطوير القدرات في البحث الاقتصـــادي في المديرية العامة للزراعة ***(مكمّل لمســـار عمل رقم ٨ الاســـتجابة لتأثيرات تغيّر المناخ)***	-إدارة وتحديث السجل الزراعي -اعداد ونشـر دراسـات اقتصـادية بما فيها اعداد دراسـة حول آثار تقلبات اسـعار المواد الغذائية على الامن الغذائي بالتعاون مع وزارة الاقتصاد ومجلس الوزراء -إنشاء نظام معلومات وإنذار مبكر خاص بتطور أسعار السلع الغذائية محليا وعالميا -تعزيز وحدة المعلومات الجغرافية الاحصائية -تدريب على الإحصاء الزراعي والدراسات الاقتصادية -تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات الزراعية منها: .تطوير قواعد البيانات الاحصائية الزراعية .وضع منهجية ودليل عمل لجمع وإدخال وتحليل ونشر البيانات الإحصائية الزراعية .مسوحات إنتاجية	-تقارير المسوحات -التقارير الدورية لمصـــلحة الإحصـــاء والدراسات الاقتصادية -تقارير الدراسات الاقتصادية -تقارير نظام المعلومات والإنذار المبكر -قواعد البيانات الاحصـــائية الزراعية المحدّثة -الوثيقة المنهجية ودليل العمل	-تأمين الموازنة المطلوبة -تعاون المعنيين
٧,١,٧. تطوير العمـل الإداري والمـالي والبحثي في مصـــلحـة الأبحـاث العلميـة الزراعية	-تنفيذ هيكلية المصلحة المنجزة -ملء الشواغر وتثبيت المتعاقدين -تفعيل نظام تقييم الأداء -تدريب إداري ومالي مستمر	-دراسة الهيكلية -تقارير التدريب	-تأمين الموازنة المطلوبة -إقرار الهيكلية والاجراءات على المستوى المطلوب -تعاون المعنيين
٨,١,٧. مراجعة القوانين والتشـــريعات التي ترعى العمـل التعـاوني، وإعـداد مســـودة، وإقرارها	-إنشاء لجنة لمراجعة التشريعات القائمة (٢٠ اجتماع للجنة المراجعة من١٥ شخص) -تحضـير مسـودة اقتراحات وتشـريعات جديدة وتنفيذ الاجراءات اللازمة لإقرار التشـريعات على المستوى المطلوب خلال عام ٢٠١٦ (خبير قانوني محلي لمدة ٥ أشهر)	-تقرير عن اقتراحات تعديل التشـــريعات القائمة -مسـودات التشـريعات الجديدة بالشـكل المطلوب للإقرار	-إقرار التشـــريعات على المستوى المطلوب -تعاون المعنيين
٩,١,٧. اســـتكمال العمل ومراجعة تعديل القوانين والتشـــريعات التي ترعى صـــناديق التعاضد	-إنشاء لجنة لدرس ومراجعة تشريعات والنظام الاساسي لصناديق التعاضد (٢٠ اجتماع للجنة من١٥ شخص) -تحضـير مسـودة اقتراحات وتشـريعات جديدة وتنفيذ الاجراءات اللازمة لإقرار التشـريعات على المسـتوى المطلوب خلال عام ٢٠١٦ (خبير قانوني لمدة ٥ شـهر، خبراء دوليون لمدة ٣٠ يوم)	-تقرير عن اقتراحات تعديل التشـــريعات القائمة -مسـودات التشـريعات الجديدة بالشـكل المطلوب للإقرار	-إقرار التشـــريعات على المستوى المطلوب -تعاون المعنيين

١٠,١,٧. مراجعة القوانين والتشـريعات التي ترعى تنظيم المـديريـة العـامـة للتعـاونيـات وإعداد مسودة وإقرارها	-إنشـاء لجنة لمراجعة التشـريعات القائمة وهيكلية المديرية العامة للتعاونيات (١٥ اجتماع للجنة من ١٠ اشخاص) -تحضـير مسـودة اقتراحات وتشـريعات جديدة وتنفيذ الاجراءات اللازمة لإقرار التشـريعات على المستوى المطلوب خلال عام ٢٠١٨ (خبير قانوني محلي لمدة ٣ أشـهر، خبير اداري محلي لمدة ٣ أشهر)	-تقرير عن اقتراحات تعديل التشـريعات القائمة -مسـودات التشـريعات الجديدة بالشـكل المطلوب للإقرار	-إقرار التشـريعات على المستوى المطلوب -تعاون المعنيين
٢,٧. تعزيز القدرات التفاوضية لوزارة الزراعة			
١,٢,٧. تفعيـل التنسـيق والتعـاون مع المنظمات الدولية والجهات المانحة لوضـع اطر عمل مشتركة ***(مكمّل لمسـار عمل رقم ٨ الاسـتجابة لتأثيرات تغيّر المناخ)***	-تدريب على مهارات التفاوض والتواصـل (٣٠ شـخص لمدة ٢٠ يوم وخبراء دوليون لمدة ٤٠ يوما) -تبادل المعلومات والتقارير والخطط -اعداد دراسـة حول المشـاريع الممولة في القطاع الزراعي بحسـب المواضـيع والتوزع الجغرافي... (خبير محلي لمدة شهرين) -إقامة عدد من الاجتماعات السنوية للتنسيق ووضع البرامج المشتركة ومتابعة التنفيذ	-تقارير التدريب -محاضر الاجتماعات -الدراسة	-تأمين الموازنة المطلوبة -تعاون المعنيين -توافر الخبرات المطلوبة
٢,٢,٧. تفعيل دور وزارة الزراعة في مجال الاتفاقيات الدولية والمعاهدات من أجل تعزيز التجارة الخارجية وصـناعة القرارات ووضـع المعايير الدولية	-تدريب على مهارات التفاوض والتواصل في مجال التجارة الخارجية وخاصة اعداد الملفات (٣٠ شخصا لمدة ٥ أيام) -تدريب حول قواعد المنشأ والمواضيع ذات الصلة (٣٠ شخصا لمدة ٤ أيام سنويا) -تدريب حول الاتفاقيات الدولية والتجارة الخارجية (٣٠ شخصا لمدة ٥ أيام) -دراسـة عن الاتفاقيات الدولية والمعاهدات وأثرها على الزراعة والتجارة الخارجية (خبراء لمدة ٦ أشهر) -ايفاد بعثات لتمثيل لبنان في مناقشة ووضع المعايير والاتفاقيات الدولية	-تقارير التدريب -الدراسة -تقارير البعثات	-تأمين الموازنة المطلوبة -تعاون المعنيين -توافر الخبرات المطلوبة

٣,٧. تعزيز الشراكة مع مختلف المعنيين في القطاع الزراعي			
١,٣,٧. تفعيل الشـــراكة مع القطاع الخاص والإدارات المعنية بما فيها اللجان القطاعية في وزارة الزراعة ***(مكمّل لمســـار عمل رقم ٨ الاســـتجابة لتأثيرات تغيّر المناخ)***	-مراجعة وتعديل قرارات تشكيل اللجان واقتراح صيغة قانونية تحدد صلاحيات ومهام اللجان والامتيازات والحوافز التي ستمنح للأعضاء (خبير قانوني لمدة شهر) -وضع خطة عمل للجان المشتركة -عقد اجتماعات للجان، ٤ اجتماعات في السنة للجان القطاعية -وضع أطر تشاركية وتنفيذ آلياتها -وضع توصيات لتطوير القطاعات	-تقارير اللجان -تقرير الخبير	-إقرار التشـــريعات على المستوى المطلوب -تأمين الموازنة المطلوبة -تعاون المعنيين
٢,٣,٧. تنســـيق مع الشـــركـاء المحليين والبلديات والمجتمع المدني المعني بالتنمية الريفية والزراعية ***(مكمّل لمســـار عمل رقم ٨ الاســـتجابة لتأثيرات تغيّر المناخ)***	-مسح للشركاء المحليين بحسب المناطق ومجالات التدخل -خلق شبكة تواصل بين الشركاء المحليين -وضع أطر تشاركية وتنفيذ آلياتها -عقد اجتماعات	-تقرير المسح -محاضر الاجتماعات	-تعاون المعنيين
٤,٧. تعزيز قدرات وزارة الزراعة في إدارة الكوارث والازمات			
١,٤,٧. وضع خطة لمواجهة الكوارث والأزمات التي تؤثر على الزراعة ***(مكمّل لمسار عمل رقم ٨ مواجهة التحديات الناجمة عن تغيّر المناخ)***	- تشكيل لجنة لإعداد خطة لمواجهة الكوارث والأزمات التي تؤثر على الزراعة - وضع خطة لمواجهة الكوارث والأزمات التي تؤثر على الزراعة تتضمن الجهوزية وآليات الاستجابة والتكيّف	-خطة المواجهة	- تعاون المعنيين
٢,٤,٧. تشكيل خلية لإدارة الكوارث والأزمات ***(مكمّل لمسار عمل رقم ٨ مواجهة التحديات الناجمة عن تغيّر المناخ)***	- إعداد هيكلية لخلية إدراة الكوارث والأزمات - استحداث التشريعات المطلوبة للهيكلية ولحظ مكان العمل والموازنة المطلوبة - تشكيل لجنة طوارئ تنعقد عند حدوث الكوارث والأزمات	-التشريعات التي تلحظ انشاء الخلية -تقارير الخلية	- تعاون المعنيين - تأمين الموازنة المطلوبة

النتائج المتوقعة عن مسارات العمل	المؤشرات القابلة للتحقّق	وسائل أو مصادر التحقّق	الفرضيات / المخاطر
٨. الاستجابة لتأثيرات تغيّر المناخ	**-نسبة التشريعات التي تأخذ بعين الاعتبار موضوع تغير المناخ**	**-التقارير الدورية للمديرية العامة للزراعة**	**-الوعي على أثر تغير المناخ على التنمية المستدامة**
المكونات			
ماذا	**كيف وكم**	**وسائل أو مصادر التحقّق**	**الفرضيات / المخاطر**
١,٨. الاستجابة لتأثيرات تغيّر المناخ			
١,١,٨. دمج نشاطات وزارة الزراعة المتعلقة بتغير المناخ	-انشاء لجنة تغيّر المناخ تضم صندوق التعاضد، الأبحاث الزراعية، وزارة الزراعة، وزارة البيئة، مجلس البحوث العلمية وغيرهم، تعنى بتسيير الجهود الزراعية الرامية الى التكيّف مع تغيّر المناخ (٤ اجتماعات للجنة في السنة، ١٠ أعضاء) -تنسيق التخفيف من تغير المناخ من خلال التحريج، الاستخدام الرشيد للأسمدة، تدوير لمخلفات المزارع عبر تحويلها الى اسمدة عضوية أو طاقة -تحديد أوليات الأبحاث المعمقة في تأثير تغير المناخ على القطاعات الزراعية الاساسية	-محاضر اجتماعات اللجنة	-تعاون المعنيين
٢,١,٨. ادخال تدابير التكيف في عمل وزارة الزراعة	-وضع تدابير الاستجابة والتكيف لتغير المناخ في دليل جامع -أخذ بعين الاعتبار موضوع تغير المناخ ضمن البرامج والمشاريع والقوانين الجديدة عند اعدادها	-عدد التشريعات التي تأخذ بعين الاعتبار موضوع تغير المناخ	-تعاون المعنيين
٣,١,٨. دراسة احتساب انبعاثات الغازات الدفيئة في القطاع الزراعي وتغير استعمال الأراضي والغابات	-تدريب فريق من وزارة الزراعة -القيام بالدراسة ووضع التوصيات	-الدراسة	-تعاون المعنيين

الملحق رقم ٢: الموازنة الاستثمارية المطلوبة بحسب مسارات العمل

مسارات العمل	دولار أميركي
١. توفير غذاء سليم وذات جودة من الإنتاج المحلي والواردات	**٣،٦٥٤،٠٠٠**
١،١. توفير غذاء سليم وذات جودة من الإنتاج المحلي	٢،٨٢٩،٠٠٠
٢،١. توفير غذاء سليم وذات جودة من الواردات	٧٦٥،٠٠٠
٣،١. المساهمة في وضع سياسة وطنية لسلامة الغذاء	٦٠،٠٠٠
٢.زيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية للمنتجات الزراعية اللبنانية	**١٦٤،١٠٣،٤٥٠**
١،٢. تعزيز سلاسل الإنتاج ورفع القيمة المضافة للمنتجات الزراعية النباتية	٧،٧٤٦،٩٠٠
٢،٢. تعزيز سلاسل الإنتاج ورفع القيمة المضافة للمنتجات الزراعية الحيوانية	١١٤،٣٨٣،٣٠٠
٣،٢. تعزيز إجراءات الصحة النباتية والحجر النباتي	٦،٠٣٠،٠٠٠
٤،٢. تعزيز إجراءات الصحة الحيوانية	٦،٣٠٠،٠٠٠
٥،٢. تحقيق نمو في الصادرات	٢،٠٧٥،٨٥٠
٦،٢. تحسين التسويق الداخلي	٣،٧٣٠،٠٠٠
٧،٢. وضع خطة وطنية للمحافظة على الرقعة الزراعية والمروية وتوسيعها	٢٣،٦٩٠،٠٠٠
٨،٢. تنظيم الوضع القانوني للمزارعين والنقابات الزراعية	٦٣،٠٠٠
٩،٢. دعم صغار المزارعين والمربين والمنتجين واستقطاب الشباب والمرأة للعمل والاستثمار في الزراعة	٨٤،٤٠٠
٣. تعزيز الإدارة الرشيدة والاستثمار المستدام للموارد الطبيعية	**١٠٩،٩١٩،٦٥٠**
١،٣. تعزيز الإدارة الرشيدة والاستثمار المستدام للغابات	٣٩،٣٣٥،٨٠٠
٢،٣. تعزيز الاستثمار والإدارة المستدامة للمراعي	٢،٦٣٧،٢٠٠
٣،٣. تعزيز إدارة قطاع النباتات الطبية والعطرية والأشجار البرّية المثمرة	٨٦،٩٠٠
٤،٣. دعم الاستثمار وتعزيز الإدارة المستدامة للمصائد السمكية ولتربية الاحياء المائية	٢٤،٦٩٢،٥٥٠
٥،٣. تحديث نظام الري في لبنان وتحفيز استعمال مصادر مياه وطاقة بديلة	٤٣،١٦٧،٢٠٠
٤. تعزيز الارشاد والتعليم الزراعي	**٧،٠٦٢،٨٠٠**
١،٤. تطوير نظام ارشادي تعددي	١،٢٠٢،٨٠٠
٢،٤. تفعيل التعليم الزراعي الفني الرسمي المستند الى متطلبات سوق العمل	٥،٨٦٠،٠٠٠
٥. تعزيز البحث العلمي الزراعي والمختبرات	**١٤،٦٣٠،٠٠٠**
١،٥. تعزيز عمل مختبرات مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية	١١،٤٦٠،٠٠٠
٢،٥. تعزيز البحث العلمي الزراعي	٢،٤٧٥،٠٠٠
٣،٥. تعزيز المحافظة على الموارد الوراثية والتنوع البيولوجي	٦٩٥،٠٠٠
٦. تنمية القطاع التعاوني والتعاضدي	**٢٥،٧٩٨،٥٠٠**
١،٦. دعم وتعزيز قدرات المديرية العامة للتعاونيات	٢٥،٦٩١،٠٠٠
٢،٦. حصر عدد التعاونيات وصناديق التعاضد غير الناشطة	١٠٢،٥٠٠
٣،٦. تفعيل دور اتحاد التسليف التعاوني والاتحاد الوطني العام للجمعيات التعاونية	٠
٤،٦. تفعيل الصندوق التعاضدي لتأمين القطاع الزراعي من الكوارث الطبيعية	٥،٠٠٠
٧. تعزيز قدرات وزارة الزراعة	**٥،٩١٠،٠٠٠**
١،٧. تحديث هيكلية وزارة الزراعة وتعزيز دورها بما فيها مصلحة الابحاث العلمية الزراعية والمديرية العامة	٥،٤٣٢،٥٠٠
٢،٧. تعزيز القدرات التفاوضية لوزارة الزراعة	١٥٧،٥٠٠
٣،٧. تعزيز الشراكة مع مختلف المعنيين في القطاع الزراعي	٣٢٠،٠٠٠
٨. الاستجابة لتأثيرات تغيّر المناخ	**٣٠،٠٠٠**
١،٨. الاستجابة لتأثيرات تغيّر المناخ	٣٠،٠٠٠
المجموع	**٣٣١،١٠٨،٤٠٠**